بيت التمويل الكويتي
KFH

التاريخ: 30 يوليو 2026
الإشارة: 2026 / 407 / 10 / 10

Date: 30 July 2026
Ref: 10 / 10 / 407 / 2026

الشيخ/ خليفة بن إبراهيم آل خليفة المحترم
الرئيس التنفيذي - بورصة البحرين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

To: Sheikh. Khalifa bin Ebrahim Al-Khalifa
Chief Executive Officer - Bahrain Bourse
Peace, Mercy and Blessings of Allah be upon you,

الموضوع: الإفصاح عن المعلومات الجوهرية
تقرير الاستدامة لعام 2025

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وحرصاً من بيت التمويل الكويتي على الإلتزام بمتطلبات الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، **وإستكمالاً للإفصاح السابق بشأن "تقرير الاستدامة لعام 2025" بتاريخ 14 مايو 2026**، يفيد بيت التمويل الكويتي بما يلي:

- **قام بيت التمويل الكويتي بإصدار تقرير الاستدامة السنوي لعام 2025 باللغة العربية، والذي يقدم للمساهمين والمستثمرين وأصحاب الاهتمام الآخرين معلومات قيّمة عن الأنشطة المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG).**
- **يوضح التقرير تأثير تلك الأنشطة على مجالات البيئة والمجتمع والاقتصاد، وكذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بتلك المجالات، ومنهجية بيت التمويل الكويتي في إدارة تلك الفرص والمخاطر.**

مرفق لكم نموذج "الإفصاح عن معلومات جوهرية". هذا وقد تم تزويد كلٍ من السادة/ هيئة أسواق المال والسادة/ بورصة الكويت بنسخة منه.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

Subject: Disclosure of Material Information
Sustainability Report for the Year 2025

In reference to the above, and in line with Kuwait Finance House 'KFH' compliance with the requirements of Chapter 4 'Disclosure of Material Information' of CMA Executive Bylaws Rulebook 10 (Disclosure and Transparency), and **in order to complement the previous disclosure pertaining to the "Sustainability Report for the Year 2025" dated 14 May 2026**, KFH would like to report the following:

- **KFH has issued the 2025 Sustainability Report in Arabic, which provides valuable information to the shareholders, investors, and other stakeholders regarding the activities with regards to Environmental, Social, and Governance (ESG).**
- **The report highlights the impact of KFH's activities on the Environment, the Society, and the Economy, the associated opportunities and risks, and KFH approach for managing such opportunities and risks.**

Attached is 'Disclosure of Material Information' Form. A copy of the same has been submitted to CMA and Boursa Kuwait.

Best Regards,

خالد يوسف الشملان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
Khaled Yousef Al-Shamlan
Group Chief Executive Officer

بيت التمويل الكويتي
KFH

بيت التمويل الكويتي، ش.م.ك.ع | المركز الرئيسي في دولة الكويت
رقم السجل التجاري ٢٦٠٦٦
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع ١,٩٧٧,٠٥٢,١٩٠.٤٠٠ د.ك
ص.ب ٢٤٩٨٩، الصفاة ١٣١١٠، الكويت | ت: ٧٠٠ ١٨٠٠ ٩٦٥+ | ف: ٢٢٤٥ ٥١٣٥ ٩٦٥+
البريد الإلكتروني: corp@kfh.com | www.kfh.com

KUWAIT FINANCE HOUSE, KSCP | State of Kuwait Headquarters
Trade Registration No 26066
Authorized, Issued and Paid Up Capital KD 1,977,052,190.400
P.O.Box 24989, Safat 13110, Kuwait | T: +965 1800 700 | F: +965 2245 5135
E: corp@kfh.com | www.kfh.com

To: Bahrain Bourse

السادة / بورصة البحرين

Disclosure of Material Information

الإفصاح عن معلومات جوهرية

Kuwait Finance House (KSCP) would like to announce the following material information:

يعلن بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) عن الإفصاح عن معلومات جوهرية المبين تفاصيلها أدناه:

Date:	30 July 2026
Co. Name:	Kuwait Finance House (KFH)
Trading Code:	KFH

التاريخ:	30 يوليو 2026
إسم الشركة:	بيت التمويل الكويتي
رمز التداول:	KFH

Disclosure Title
Sustainability Report for the Year 2025

عنوان الإفصاح
تقرير الاستدامة لعام 2025

Material Information
• KFH has issued the 2025 Sustainability Report in Arabic, which provides valuable information to the shareholders, investors, and other stakeholders regarding the activities with regards to Environmental, Social, and Governance (ESG).
• The report highlights the impact of KFH's activities on the Environment, the Society, and the Economy, the associated opportunities and risks, and KFH approach for managing such opportunities and risks.

المعلومات الجوهرية
• قام بيت التمويل الكويتي بإصدار تقرير الاستدامة السنوي لعام 2025 باللغة العربية، والذي يقدم للمساهمين والمستثمرين وأصحاب الاهتمام الآخرين معلومات قيّمة عن الأنشطة المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG).
• يوضح التقرير تأثير تلك الأنشطة على مجالات البيئة والمجتمع والاقتصاد، وكذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بتلك المجالات، ومنهجية بيت التمويل الكويتي في إدارة تلك الفرص والمخاطر.

Impact on Financial Position
• There is no impact on KFH's financial position.

الأثر على المركز المالي
• لا يوجد أي تأثير على المركز المالي لبيت التمويل الكويتي.

Previous relevant disclosures (if any)	
14 May 2026	Disclosure of Material Information
Sustainability Report for the Year 2025	

إفصاحات سابقة ذات صلة (إن وُجدت)	
14مايو 2026	الإفصاح عن معلومات جوهرية
تقرير الاستدامة لعام 2025	

Name:	Khaled Yousef Al-Shamlan
Title:	Group Chief Executive Officer

الإسم:	خالد يوسف الشملان
المسمى الوظيفي:	الرئيس التنفيذي للمجموعة

Company Seal ختم الشركة
بيت التمويل الكويتي KFH

Signature التوقيع

تقرير
الاستدامة ٢٠٢٥

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع)

بيت التمويل الكويتي
KFH

جدول المحتويات

معايير إعداد التقرير	٤
قائمة المصطلحات والاختصارات	٥
قائمة الأشكال والجداول	١٠
رسالة رئيس مجلس الإدارة	١١
رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة	١٤
نبذة عن هذا التقرير	١٦
أبرز الإنجازات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة لعام ٢٠٢٥	١٧
نبذة عن بيت التمويل الكويتي	١٨
١ - النهج الاستراتيجي للاستدامة	٢٣
حوكمة الاستدامة	٢٤
استراتيجية الاستدامة	٢٤
سياسة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة	٢٦
خطة الاستدامة	٢٦
إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية	٢٧
٢ - مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية	٣٠
مشاركة أصحاب المصلحة	٣١
تقييم الأهمية النسبية	٣٣
٣ - الحوكمة والأخلاقيات: دليل مسارنا	٣٥
إشراف مجلس الإدارة	٣٦
هيكل قيادة مجلس الإدارة	٣٧
حوكمة بيت التمويل الكويتي	٤٩
الالتزام	٥٤
السياسة الضريبية لبيت التمويل الكويتي	٦٦
التدقيق الداخلي والخارجي	٦٧
إدارة المخاطر	٧٢
٤ - رأس المال المالي: الحفاظ على الأداء المالي	٧٧
المرونة المالية	٧٨
التمويل المستدام والاستثمار المستدام	٧٩
تمويل الشركات	٨٣
دعم الأعمال التجارية من خلال الضمانات المالية	٨٥

٥ - رأس المال المُصنّع: تعزيز الانتشار الجغرافي وإمكانية الوصول	**٨٦**
الفروع وأجهزة الصراف الآلي: تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية	**٨٧**
٦ - رأس المال الفكري: دفع عجلة الابتكار الرقمي	**٩٠**
تعزيز الوصول الرقمي للعملاء	**٩١**
رقمنة العمليات المصرفية	**٩٧**
٧ - رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمَكّنة	**١٠٠**
قوى عاملة شاملة ومتنوعة	**١٠١**
تطوير الموظفين وإدارة الأداء	**١٠٥**
استقرار الموظفين واستمراريتهم	**١١٠**
مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة	**١١٢**
٨ - رأس المال الاجتماعي وعلاقات الأعمال: بناء الروابط المجتمعية	**١١٥**
تقديم تجارب مخصصة للعملاء	**١١٦**
تمكين المجتمع المحلي	**١٢٣**
ممارسات المشتريات الأخلاقية	**١٣٥**
٩ - رأس المال الطبيعي: تعزيز الكفاءة التشغيلية	**١٣٧**
انبعاثات الغازات الدفيئة	**١٣٨**
مبانٍ صديقة للبيئة	**١٥١**
كفاءة استخدام الموارد	**١٥١**
نموذج خلق القيمة	**١٥٣**
مؤشر المبادرة العالمية لإعداد التقارير	**١٥٤**
الالتزام لإطار عمل إعداد التقارير المتكاملة	**١٦٣**
مجلس معايير محاسبة الاستدامة للبنوك الاستهلاكية	**١٦٤**
مجلس معايير محاسبة الاستدامة للبنوك التجارية	**١٦٥**
مؤشر بورصة الكويت	**١٦٦**
التأكيد الخارجي	**١٧١**

معايير إعداد التقرير

تُشير مصطلحات «بيت التمويل الكويتي»، و«البنك»، و«نحن» الواردة في هذا التقرير إلى بيت التمويل الكويتي — شركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك.ع). وفقًا لعقد تأسيسه، تأسس بيت التمويل الكويتي بموجب المرسوم الأميري رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٧٧، بمشاركة كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة المالية، والهيئة العامة لشؤون القصر.

ويعمل البنك في ظلّ حوكمة العديد من الأطر القانونية الرئيسية: القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨، والذي يغطي النقد، وبنك الكويت المركزي، والمهنة المصرفية، إلى جانب تعديلاته اللاحقة؛ وقانون الشركات رقم ٢٠١٦/١ وتعديلاته؛ ولائحته التنفيذية؛ والقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، والمتعلق بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، بالإضافة إلى لائحته التنفيذية؛ وأحكام عقد التأسيس. ويُعد بيت التمويل الكويتي شركة مدرجة في السوق الأول لبورصة الكويت، ويتم تداول أسهمه تحت الرمز (بيتك).

نطاق التقرير والدورة المشمولة بالتقرير

يُمثل هذا المستند («التقرير») التقرير السنوي السادس للاستدامة، وقد أُعِدَّ مع مراعاة إشراك أصحاب المصلحة. ويغطي التقرير الفترة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويُركز على الأنشطة والعمليات التي نُفِّذت في بيت التمويل الكويتي في دولة الكويت، ولا يشمل عمليات الشركات التابعة داخل الكويت وخارجها.

لتعزيز شمولية التقرير وتوفير فهم أوسع لأداء البنك قد يتضمن التقرير معلومات وبيانات تقع خارج النطاق الأساسي للتقرير، لا سيما إذا كانت تُقدم تفسيرًا ذا صلة بالأنشطة والأداء خلال فترة إعداد التقرير.

المبادئ التوجيهية المرجعية لإعداد التقارير

أُعِدَّ التقرير وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، بما يتماشى مع الإطار الدولي للتقارير المتكاملة الصادر عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة. واستكمالًا للنهج الذي تبناه بيت التمويل الكويتي في تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤، واصل البنك مسيرته نحو تبني إطار التقارير المتكاملة

تاريخ تقارير الاستدامة السابقة

أصدر بيت التمويل الكويتي أول تقرير للاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير في عام ٢٠٢١. وواصل البنك منذ ذلك الحين نشر تقارير الاستدامة بشكل سنوي، تاكيدا لالتزامة بمبادئ الشفافية والمساءلة.

في حال اكتشاف أي أخطاء بعد نشر التقرير، سيتم تصحيحها ونشرها على الموقع الإلكتروني. كما تتاح جميع التقارير عبر الموقع الإلكتروني بصيغة ملفات قابلة للتنزيل.

للمزيد من المعلومات:

فهد العصيمي - مدير أول الحوكمة والاستدامة

fahed.alosaimi@kfh.com

ESG@kfh.com

ص. ب ٢٤٩٨٩ – الصفاة ١٣١١٠، الكويت

قائمة المصطلحات والاختصارات

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
نظام (آفاق)	منصة دفع إقليمية تمكن من تنفيذ التحويلات الفورية للأموال عبر الحدود بين البنوك المشاركة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يُعزز الترابط المالي وكفاءة المعاملات.
متوسط قيمة المعدل	مؤشر يتم احتسابه بقياس معدل انبعاثات الغازات الدفيئة (مثل الانبعاثات لكل متر مربع أو لكل موظف) لكل فرع ثم احتساب متوسط جميع الفروع لإظهار مؤشر أداء شامل.
المتعاقدون	الأفراد الذين يؤدون عملًا لصالح البنك ولكنهم ليسوا موظفين لديه، والذين يخضع عملهم لسيطرة البنك.
قاعدة بيانات	قاعدة بيانات عالمية لدورة الحياة توفر بيانات معيارية للانبعاثات تُستخدم لتقدير البصمة الكربونية للمنتجات، والعمليات، والخدمات.
الفتوى	حكم شرعي في مسألة من مسائل الشريعة الإسلامية صادر عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
العمل الجبري	أي عمل أو خدمة تُفرض على شخص تحت التهديد بأي عقوبة، دون أن يكون قد قبل أداءها طواعية.
الجيوسياسية	المسائل المتعلقة بالسياسة، وخاصة العلاقات الدولية، متأثرة بالعوامل الجغرافية، بما في ذلك الموقع، والموارد الطبيعية، والحدود، وديناميكيات القوة العالمية.
الغرر	يُشير إلى وجود عدم يقين في معاملة تجارية أو عقد.
حرام	محظور أو غير جائز شرعا.
الإجارة	شكل من أشكال التأجير. وتتضمن عقدًا يشتري فيه البنك ثم يُؤجر أصلًا للعميل مقابل إيجار محدد على مدى فترة زمنية محددة. وتُحدد مدة الإيجار وأساس الإيجار ويُتفق عليهما مسبقا.
إنجاز	تحقيق هدف ما.
مكروه	لا يستحب شرعا.
مباح	جائز شرعا.
المعاملات	معاملة تتعلق بتبادل السلع أو الخدمات.
المرابحة	عقد بيع متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يُفصح فيه البائع عن تكلفة الأصل ويبيعه للمشتري بهامش ربح متفق عليه، وعادةً ما يكون بشروط دفع مؤجلة.
القرض الحسن	قرض يمنح دون فوائد وفقا لاحكام الشريعه الإسلامية.
مستحب	يستحب فعله شرعا.
بيت السدو	جمعية السدو.
الشريعة	مجموعة من الأحكام كما شرعها الله لتنظيم حياة الأفراد في اتجاهين؛ علاقتهم بالله وعلاقاتهم بالآخرين.
الصكوك	أدوات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تُمثل ملكية أو مصلحة انتفاع في أصول، أو منافع، أو خدمات، أو مشاريع، أو استثمارات أساسية.
نظام (تي ٣٦٠) T٣٦٠	منصة مصرفية رقمية متكاملة تُستخدم لإدارة العمليات المصرفية الأساسية وخدمات العملاء بكفاءة في نظام واحد.
التكافل	تأمين إسلامي قائم على الضمان المتبادل والتعاون.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
التورّق	تمويل إسلامي يحصل فيه العميل على نقد بناءً على العقود المنظمة للتمويل لتلبية احتياجاته الخاصة من خلال سلسلة من معاملات البيع.
مبدأ التعامل وفق مبدأ السعر المحايد	معيار دولي للتسعير التحويلي يتطلب أن تُسعّر وتُنفّذ المعاملات بين الأطراف ذات الصلة (مثل الشركة الأم وشركتها التابعة)، بموجب شروط وأحكام يُتفق عليها من قِبل أطراف مستقلة غير ذات صلة في ظروف مماثلة.
العمرة	شعيرة إسلامية يؤديها المسلمون في مكة المكرمة، وتتضمن مجموعة من المناسك المحددة، ويجوز أداؤها في أي وقت من السنة.
الربا	إقراض الأموال مع فرض رسوم فائدة على استخدامها وحكمه التحريم وفق الشريعة الإسلامية.
واجب	فرض أو التزام.
الزكاة	فريضة مالية أوجبها الإسلام على جميع البالغين المسلمين من بلغ ماله النصاب الشرعي وتستوفي وفق النسب التى تحددها الشريعة الإسلامية.

الاختصارات

المصطلح	التعريف
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
AI	الذكاء الاصطناعي
AML	مكافحة غسل الأموال
AOC	إقرار الامتثال
AR6	تقرير التقييم السادس
ATM	أجهزة الصراف الآلي
AUB	مجموعة البنك الأهلي المتحد
BACC	لجنة التدقيق والالتزام لمجلس الإدارة
BCM	إدارة استمرارية الأعمال
BCMS	نظام إدارة استمرارية الأعمال
BEC	لجنة الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة

الاختصارات

المصطلح	التعريف
BGSC	لجنة الحوكمة والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة
BIA / BIAs	تحليل تأثير الأعمال / تحليلات تأثير الأعمال
BIC	لجنة الاستثمار لمجلس الإدارة
BNPL	اشترِ الآن وادفع لاحقًا
BNRC	لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة
BoD	مجلس الإدارة
BRC	لجنة المخاطر لمجلس الإدارة
CBK	بنك الكويت المركزي
CIBAFI	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
CMA	هيئة أسواق المال
CRO	الرئيس التنفيذي للمخاطر
CSR	المسئولية الاجتماعية للشركات
CSV	القيمة المشتركة للشركات
CX	تجربة العملاء
CX index	مؤشر تجربة العملاء
DTI	التحول الرقمي والابتكار
EDR	الكشف عن نقاط النهاية والاستجابة لها
EESG	الحوكمة البيئية والإقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.
EF / EFs	عامل الانبعاث / عوامل الانبعاث
ERM	إدارة مخاطر المؤسسة
ESDD	العناية الواجبة البيئية والاجتماعية

الاختصارات

المصطلح	التعريف
ESG	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
ESRM	إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية
E&S	البيئية والاجتماعية
ETR	معدل الضريبة الفعلي
FI	مؤسسة مالية
FinTech	التكنولوجيا المالية
FSSB	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
FTE	موظف بدوام كامل
GCEO	الرئيس التنفيذي للمجموعة
GHG	الغازات الدفيئة
GRI	المبادرة العالمية لإعداد التقارير
GSAS	المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة
GUST	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا
GWP	احتمالية الإحتباس الحراري العالمي
PACI	الهيئة العامة للمعلومات المدنية
PAMA	الهيئة العامة لشؤون القصر
PCI DSS	معيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع
PIFSS	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
PII	معلومات التعريف الشخصية
PMS	نظام إدارة الطباعة
POS	نقاط البيع
PMW	إدارة الثروات المهنية
RMC	لجنة إدارة المخاطر

الاختصارات

المصطلح	التعريف
ROC	تقرير الالتزام
RPA	أتمتة العمليات الآلية
SASB	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
SBLC	اعتماد مستندي
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
TCFD	فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
TRA/RTP	البنية التقنية للتعافي / خطة زمن التعافي
tCO_2e	طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون
UN	الأمم المتحدة
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UN SDGs	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
USD	الدولار الأمريكي
VPOS	نقاط البيع الافتراضية
XTM	أجهزة الصراف الآلي التفاعلية

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الشكل ١ الملكية وكبار المساهمين
الشكل ٢ مصفوفة الأهمية النسبية لبيت التمويل الكويتي
الشكل ٣ هيكل حوكمة مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي
الشكل ٤ هيكل حوكمة المخاطر
الشكل ٥ إجمالي عدد الموظفين حسب الجنس
الشكل ٦ الموظفون حسب الفئة العمرية
الشكل ٧ معدل دوران الموظفين حسب الفئة العمرية
الشكل ٨ معدل دوران الموظفين حسب الجنس
الشكل ٩ معدل دوران الموظفين حسب الجنسية
الشكل ١٠ النسبة المئوية لتمويل الأفراد حسب الفئة العمرية في عام ٢٠٢٥
الشكل ١١ النسبة المئوية لقيمة التمويل الإجمالية لكل جنس من إجمالي محفظة الأفراد
الشكل ١٢ عدد فروع بيت التمويل الكويتي حسب النوع لكل محافظة
الشكل ١٣ الاستثناءات من حسابات الغازات الدفيئة
الشكل ١٤ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المحافظة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ١٥ إجمالي الانبعاثات حسب نوع النطاق (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ١٦ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب النطاق (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ١٧ انبعاثات النطاق ٣ حسب المصدر (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ١٨ انبعاثات النطاق ١، و٢، و٣ حسب المحافظة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ١٩ انبعاثات النطاق ١، و٢، و٣ حسب نوع المبنى (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الشكل ٢٠ متوسط انبعاثات النطاق ١ و٢ لكل موظف (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون/موظف بدوام كامل)

قائمة الجداول

الجدول ١ الملكية وكبار المساهمين
الجدول ٢ المواءمة بين استراتيجية الاستدامة الوطنية والدولية
الجدول ٣ أصحاب المصلحة ومشاركتهم وتوقعاتهم
الجدول ٤ قائمة المواضيع الجوهرية
الجدول ٥ الاجتماعات في عام ٢٠٢٥
الجدول ٦ تشكيل لجان مجلس الإدارة
الجدول ٧ جلسات التدريب والتوعية المتعلقة بالمخاطر
الجدول ٨ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)
الجدول ٩ جمع البيانات وافتراضات استهلاك الكهرباء لبيت التمويل الكويتي
الجدول ١٠ مؤشرات الأداء الرئيسية لبيت التمويل الكويتي لكافة المباني
الجدول ١١ المقارنة المرجعية ٢٠٢٢-٢٠٢٥
الجدول ١٢ استهلاك الطاقة
الجدول ١٣ استهلاك المياه
الجدول ١٤ إدارة الورق

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حمد عبد المحسن المرزوق

رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي

نهج مستمر نحو صيرفة إسلامية مستدامة

أظهر عام ٢٠٢٥ مدى قوة ومرونة بيت التمويل الكويتي ونجاح خططه، مستفيداً من الركائز القوية التي تأسست في الأعوام السابقة. وخلال ٢٠٢٥، عمل البنك على تعزيز أطر الحوكمة، ورفع كفاءة العمليات، والاستفادة من التكامل بين فروع أعماله إقليمياً ودولياً. وقد تكلل هذا التقدم بالحصول على جوائز عالمية وإقليمية مرموقة، منها جائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم لعام ٢٠٢٥» من مجلة «غلوبل فايننس»، وجائزة «بنك العام- الكويت لعام ٢٠٢٥» من مجلة «ذي بانكر»، تقديراً لتميزه في الأداء المالي والابتكار والنمو الذي يركز على تطلعات العملاء.

كما نجح بيت التمويل الكويتي خلال عام ٢٠٢٥ في تعزيز متانته المالية، مرسخاً مكانته كأكبر شركة في القطاع الخاص الكويتي من حيث القيمة السوقية، مع المضي قدماً في طموحه للانضمام إلى قائمة أفضل ١٠٠ بنك في العالم. وتظل الاستدامة ركيزة أساسية تتماشى تماماً مع رسالة البنك وقيمه، وتتوافق مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما واصلنا تعزيز نهج متكامل للاستدامة يغطي الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، مدعومًا بإشراف قوي من لجنة الحوكمة والاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، إلى جانب وجود إدارة متخصصة في مجال الاستدامة على مستوى المجموعة.

تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر

إن النهج الاستباقي لبيت التمويل الكويتي في الصيرفة المستدامة يرتكز على دعائم قوية من الحوكمة والإدارة الحصيفة للمخاطر. وخلال عام ٢٠٢٥، نجحت المجموعة في الارتقاء بمنظومة الحوكمة لديها عبر تكامل أنظمة إدارة المخاطر، وتبني أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز تكريس قيم الشفافية وترسيخ مبدأ المساءلة.

وقد أسهمت هذه الجهود في ترسيخ ثقة وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وتعزيز متانة وجودة أصول المجموعة وأدائها المالي. وبالتوازي، قام بيت التمويل الكويتي بوضع أنظمة واجراءات لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أنشطة التمويل، بما يحقق التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية للاستدامة.

التحول الرقمي كأحد محركات النمو المستدام

استمر التحول الرقمي كأحد المحركات الرئيسية للنمو المستدام في عام ٢٠٢٥، انطلاقا من رؤيتنا للريادة الرقمية، والتوسع في حلول الأتمتة، وابتكار خدمات تضع تطلعات العميل في المقام الأول. وقد أسهمت هذه الخطوات في رفع كفاءة العمليات وإثراء تجربة العميل، مع تعزيز الاستخدام المسؤول للموارد. وخلال العام، نجحت المجموعة في تطوير منظومتها الرقمية لتوفر أكثر من ٢٠٠ خدمة عبر قنواتها الإلكترونية، مما عزز الشمول المالي ورسخ مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في الصيرفة الإسلامية الرقمية.

تعزيز الشمول المالي وتطوير رأس المال البشري

إن الشمول المالي وتنمية رأس المال البشري يظلان في صلب أجندة الاستدامة للبنك، حيث واصلت المجموعة عبر مختلف أسواقها تقديم حلول مالية شاملة، ودعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الكوادر الوطنية. كما عزز بيت التمويل الكويتي التزامه بمبادئ التنوع والشمول وتمكين المرأة عبر توفير بيئة عمل داعمة تتيح فرص النمو المهني وتطوير القيادات وتكافؤ الفرص، تزامناً مع ترسيخ ثقافة الابتكار المتنامية في كافة قطاعات المجموعة، حيث شهدت مبادرات الموظفين نموًا لافتًا، معبرةً عن تحول مؤسسي متصاعد نحو الإبداع والمرونة والتطوير المستمر.

الإدارة البيئية والتمويل الأخضر

تظل المسؤولية البيئية ركيزة أساسية ضمن أولويات بيت التمويل الكويتي، فخلال عام ٢٠٢٥، حققت المجموعة تقدماً ملموساً في مبادراتها البيئية، استناداً إلى تقارير البصمة الكربونية وبرامج التمويل الأخضر. كما واصل البنك طرح حلول تمويل مستدامة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتبني مبادرات مناخية ومواءمة عملياته بما يتوافق مع الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ والتحديات البيئية.

المسؤولية الاجتماعية والأثر المجتمعي

ويواصل بيت التمويل الكويتي دوره الريادي من خلال مبادرات فاعلة للمسؤولية الاجتماعية، شملت قطاعات التعليم والصحة وتمكين الشباب والحفاظ على البيئة وتقديم الدعم للفئات المحتاجة في المجتمع ما يعكس قيم التكافل والعطاء الراسخة في التمويل الإسلامي. ومن خلال شراكاته الاستراتيجية، يواصل البنك تقديم قيمة مضافة وأثر إيجابي ملموس في كافة المجتمعات التي يعمل بها.

واستشرافاً للمستقبل، يؤكد بيت التمويل الكويتي قدرته على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية وتحديات الاستدامة، مع مواصلة تحقيق قيمة مضافة للمساهمين والعملاء والموظفين والمجتمع، معتمداً في ذلك على نظام حوكمة واضح، ونهج يجمع بين الابتكار والعمل المصرفي المسؤول.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المستمر، وإلى الإدارة التنفيذية وجميع موظفي بيت التمويل الكويتي على التزامهم واحترافيتهم، كما أعرب عن امتناني لمساهمينا وعملائنا الكرام على ثقتهم المستمرة.

ومعًا، نتطلع إلى عام ٢٠٢٦ بعزيمة راسخة لتعزيز ريادة بيت التمويل الكويتي في الصيرفة الإسلامية المستدامة.

كلمة الرئيس التنفيذي

خالد يوسف الشملان

الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي

في بيت التمويل الكويتي تظل الاستدامة محركاً جوهرياً لاستراتيجية البنك وعملياته اليومية. ونؤكد استمرار التزامنا ببناء نموذج مصرفي مرن ومواكب للمستقبل بدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في أعمالنا، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية. ويوضح هذا التقرير التزامنا المستمر بترجمة أولويات الاستدامة إلى آثار ملموسة ومبادرات قابلة للقياس.

ومع إصدار تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥، نجدد التزامنا بدفع ممارسات الصيرفة المسؤولة بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المجتمعية، والاستدامة البيئية. ويعتمد نهجنا في الاستدامة بإطار عمل واضح يوازن بين خلق القيمة لأصحاب المصلحة ومسؤوليتنا تجاه المجتمعات والأسواق التي نخدمها، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الارتقاء بنموذج مصرفي مستدام

ترتكز الاستدامة في بيت التمويل الكويتي على استراتيجية متكاملة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة. وخلال عام ٢٠٢٥، واصلنا دمج تلك الإعتبارات في صميم أنشطتنا المصرفية، بما في ذلك تمويل الشركات وإدارة المخاطر والاستثمار. ومن خلال مواءمة أنشطتنا التمويلية مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير الاستدامة العالمية، نحرص على توجيه رأس المال بشكل مسؤول بما يدعم تحقيق أثر تنموي مستدام.

ويظل التزامنا بدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون أولوية رئيسية على مستوى عمليات المجموعة. وقد واصلنا تعزيز حلول التمويل الأخضر، وتشجيع الممارسات البيئية، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات المحلية والدولية لدعم العمل المناخي ومبادرات الحفاظ على البيئة.

التحول الرقمي وتعزيز الابتكار

يظل التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية في مسيرة الاستدامة لدى بيت التمويل الكويتي، ومحركًا رئيسيًا لتحقيق الكفاءة التشغيلية وخلال عام ٢٠٢٥، واصلنا توسيع قدراتنا الرقمية من خلال تطوير خدماتنا المصرفية الإلكترونية، وأتمتة العمليات، ودمج التقنيات المتقدمة بهدف تعزيز الكفاءة وتحسين تجربة العملاء.

وقد أسهمت هذه المبادرات في تقديم حلول رقمية متكاملة وشاملة، مع دعم الشمول المالي وتقليل الاعتماد على العمليات التقليدية، حيث أنجز عملاؤنا أكثر من ٦٠٠ مليون معاملة إلكترونية خلال عام ٢٠٢٥، في دلالة واضحة على ريادة بيت التمويل الكويتي في تقديم حلول مصرفية مستقبلية مبتكرة.

ولا يقتصر الابتكار على التكنولوجيا فحسب، إذ نواصل ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الإبداع والمرونة والتحسين المستمر. ومن خلال تمكين كوادرنا البشرية وتوسيع نطاق التعاون مع شركات التقنيات المالية والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز قدرة البنك على مواكبة احتياجات العملاء المتسارعة واستباق اتجاهات القطاع.

الاستثمار في الكفاءات البشرية وتعزيز الشمول

يظل موظفونا أساس نجاح بيت التمويل الكويتي. وخلال عام ٢٠٢٥، واصلنا الاستثمار في تنمية موظفينا من خلال تعزيز التنوع والشمول وتكافؤ الفرص على مستوى المجموعة. كما حافظنا على تركيزنا في تمكين المرأة، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتهيئة بيئة عمل داعمة تُحفّز على النمو المهني وتطوير القيادات.

وحقق بيت التمويل الكويتي إنجازًا مميزًا بحصوله على تسع جوائز عالمية في مجال التميز في الموارد البشرية، مما يعكس ريادته في تطوير المواهب وبناء القدرات المؤسسية. كما نواصل تعزيز الوعي بالاستدامة وتطوير القدرات التنظيمية من خلال برامج تدريبية ومبادرات لتبادل المعرفة، لتعزيز جاهزية موظفينا للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف الاستدامة طويلة الأجل للبنك.

النظر إلى المستقبل

ومع تطلعنا إلى المستقبل، نواصل تركيزنا على تسريع دمج الاستدامة في عملياتنا ومنتجاتنا وخدماتنا. وتشمل أولوياتنا تعزيز أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتوسيع نطاق التمويل المستدام، ودفع مسيرة الابتكار الرقمي، إلى جانب الاستمرار في تحقيق أثر اجتماعي إيجابي عبر المجتمعات التي نخدمها.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة على توجيهاتهم وإشرافهم، وإلى موظفينا على تفانيهم، وإلى مساهمينا وعملائنا على ثقتهم ودعمهم المستمر.

ومعًا، نواصل العمل نحو بناء مستقبل أكثر مرونة وشمولًا واستدامة لبيت التمويل الكويتي.

نبذة عن هذا التقرير

يُمثّل تقرير الاستدامة لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٥ الإصدار السادس ضمن مسيرة البنك في الإفصاح عن الإستدامة، ويعكس أربعة عقود من الخبرة والريادة في الكويت والمنطقة. يتضمن التقرير، بدءًا من هذا الإصدار، تقرير البصمة الكربونية ضمن قسم «رأس المال الطبيعي – تعزيز الكفاءة التشغيلية»، مما يعزز مستوى الإفصاح عن الأداء البيئي لبيت التمويل الكويتي. ويُواصل هذا الإصدار تقديم عرض شامل للإنجازات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمة للبنك من خلال مؤشرات الأداء والتي تدعم الأولويات الوطنية وأهداف التنمية العالمية.

ويهدف التقرير إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة من خلال تحقيق أهداف متعددة. من أبرزها متابعة الأداء في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة والافصاح عنها، وتقديم مجموعة شاملة من الإفصاحات التي تُخاطب جميع أصحاب المصلحة، وإتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة لإبداء أرائهم وتوقعاتهم أو مخاوفهم. ويؤكد التقرير التزام بيت التمويل الكويتي بممارسات الاستدامة، وإعطاء الأولوية للرفاهية طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة وإبراز دمج البنك اعتبارات الاستدامة في عملياته واستراتيجيته.

ويحرص بيت التمويل الكويتي إلى التفاعل مع أصحاب المصلحة لفهم تطلعاتهم والاستجابة لملاحظاتهم، ودمج أرائهم في عمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الحوار البناء حول مبادرات الاستدامة الخاصة به. ويهدف البنك في نهاية المطاف إلى تعزيز النمو المستدام والتأثيرات الاجتماعية والبيئية الإيجابية والمساهمة في النجاح طويل الأجل لأعماله والمجتمعات التي يخدمها.

يغطي هذا التقرير مجموعة من موضوعات الاستدامة، بما في ذلك الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، والمبادرات الهادفة إلى إحداث آثار اجتماعية وبيئية إيجابية لدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية. كما يستعرض التقرير أداء بيت التمويل الكويتي ونموه من منظور الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يلبي احتياجات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمون والمستثمرون والجهات الدولية. ويسلط التقرير الضوء كذلك على التزام بيت التمويل الكويتي بمبادئ التمويل الإسلامي وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

أبرز الإنجازات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة لعام ٢٠٢٥

الاقتصادية

١٨٣٣,٣ مليون دينار كويتي
في إجمالي الإيرادات التشغيلية، بزيادة قدرها ٨,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٦٣٢,١ مليون دينار كويتي
صافي الربح العائد للمساهمين، بزيادة قدرها ٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

البيئية

٣٧٦ مليون دينار كويتي (١,٢٢١ مليار دولار أمريكي)
استثمارات في الصكوك الخضراء والمستدامة، بزيادة قدرها ٣٠,٦٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٥ فروع
حاصلة على شهادة LEED الذهبية، بزيادة بلغت ٤٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٨٥٪
من البطاقات الائتمانية المُصدرة صُنعت من البلاستيك المعاد تدويره، بزيادة قدرها ٦٦,٦٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

١١
فرعًا رقميًا لبيت التمويل الكويتي

الحوكمة

١٠٠٪
من أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين

٢٩٪
من أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء مستقلون

٧٪
نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة

١٠٠٪
من الموظفين أكملوا تدريبًا على مكافحة الفساد

الاجتماعية

٨٢٪
مؤشر تجربة العملاء، بزيادة قدرها ٢,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٣٧٪
من محفظة تمويل الأفراد في بيت التمويل الكويتي مُنحت للعميلات الإناث، بانخفاض قدره ٥,١٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٢٤,٠٥٪
مشاركة المرأة في القوى العاملة، بانخفاض قدره ١,٨٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

١٧٪
المناصب الإدارية في الوظائف المُدرة للإيرادات تشغلها موظفات إناث

٢٦٠
شخصًا من ذوي الإعاقة يعملون في مجموعة بيت التمويل الكويتي، بزيادة قدرها ٦,٥٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٢٢٪
من الموظفين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا، بانخفاض قدره ١٤,٧٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٢٦,١
متوسط ساعات التدريب لكل موظف، بانخفاض قدره ٢٧,٤٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٠,٠٩٪
معدل الدوران الطوعي للموظفين، مما يعكس احتفاظًا أقوى بالموظفين، مع انخفاض قدره ٧,٦٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤

٩٠,٤٦٪
من إجمالي الإنفاق على المشتريات يُوجه للموردين المحليين، بانخفاض قدره ١,٩٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤.

نبذة عن بيت التمويل الكويتي

سعي مستمر نحو تحقيق ريادة التمويل الإسلامي

يُعدّ بيت التمويل الكويتي مؤسسة رائدة في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتأسس البنك في عام ١٩٧٧ في دولة الكويت، ونحظى بتميز كوننا أول بنك إسلامي في الكويت. ونُلبي الاحتياجات المتنوعة، من خلال تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك العقارات، والتمويل التجاري، والمحافظ الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية، وخدمات الأفراد، والخدمات المصرفية للشركات.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي، طوال مسيرته، بمبادئ التمويل الإسلامي والعمل كرائد في الممارسات المصرفية الإسلامية. ويواصل إرث بيت التمويل الكويتي كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في تشكيل الصناعة وإلهام التميز في عالم المال.

الرؤية، والرسالة، والقيم

الرؤية

قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والارتقاء إلى مرتبة أحد أكثر البنوك الإسلامية استدامة وتقدماً تكنولوجياً، والأعلى ثقة في العالم.

الرسالة

تحقيق أعلى مستويات الإبتكار والتميز في خدمة العملاء، مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالبنك.

القيم

- الريادة
- المساءلة
- الشراكة

ترسيخ الاستدامة في القيم الأساسية لبيت التمويل الكويتي: دور مبادئ الشريعة الإسلامية في دفع عجلة الاستدامة

يُعدّ فهم مبادئ الشريعة الإسلامية في الأعمال المصرفية والتمويل أمرًا ضروريًا من منظور الاستدامة. وترتكز هذه المبادئ على معاملة جميع أصحاب المصلحة بإنصاف.

لا يقتصر التمويل الإسلامي على الالتزام بالأحكام الشرعية فحسب؛ بل يرتبط ارتباطًا وثيقا بتحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي. ويُمكن اعتبار هذه القيم متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

يعزز التمويل الإسلامي مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال صيغ التمويل القائمة على الملكية والمرتبطة بأصول حقيقية، مما يرسخ نهجًا يقوم على تقاسم المخاطر والعوائد بين الأطراف المختلفة. ويُسهم هذا النموذج في تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع على المدى الطويل.

ولفهم المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يحققها التمويل الإسلامي فهمًا أعمق، من المهم الإحاطة بالجوانب الرئيسة التالية:

١.	أسس الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
٢.	دور المال ومفهومة فى التمويل الإسلامى
٣.	التعامل مع القيمة الزمنية فى المعاملات المالية
٤.	الممارسات المحظورة وفقا لأحكام للشريعة الإسلامية

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في الأعمال المصرفية

تُقدّم الشريعة الإسلامية إطار عمل شامل ينظم السلوك المهني والمعاملات التجارية وتُصنف الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات إلى خمس فئات: واجب، مستحب، مباح، مكروه، وحرام. وتخضع جميع المنتجات والخدمات المصرفية وفقًا لذلك للتأكد من الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويشمل هذا الإطار معايير محددة للإدراج والاستبعاد تهدف لترسيخ الممارسات الأخلاقية، والمسئولة، والمستدامة المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويستبعد بيت التمويل الكويتي بفاعلية الانخراط في القطاعات التي تُعتبر غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل الأسلحة، والقمار، والكحول، وغيرها من الصناعات غير الأخلاقية.

مفهوم المال في التمويل الإسلامي

يُعد مفهوم المال أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، إذ يُنظر إليه بوصفه وسيلة لتبادل السلع والأصول، وليس سلعةً بحد ذاته. ومن هذا المنطلق، لا يُعد المال مصدرًا للربح في حد ذاته، بل يجب أن تنشأ الأرباح من ممارسة الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مثل المتاجرة بالأصول الملموسة وتقديم الخدمات مقابل الرسوم والعمولات. ويسهم هذا المفهوم في تعزيز مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، بما يدعم بيئة مالية أكثر شمولًا واستدامة. كما يوفر إطارًا داعمًا لمختلف فئات العملاء، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والأفراد الساعين للاندماج في النظام المالي الرسمي.

القيمة الزمنية للمال في التمويل الإسلامي

يتفهم التمويل الإسلامي القيمة الزمنية للمال في التمويل التقليدي، ومع ذلك، يُسمح بها في سياق المبيعات الائتمانية، حيث قد تُباع السلع بسعر أعلى بشروط دفع مؤجلة، ولكن يُحظر تمامًا فرض فائدة على المدفوعات المتأخرة، لأنها تُشكل ربًا.

المحظورات في المعاملات المالية الإسلامية

- جميع أنواع الربا: الزيادة المحددة لطرف واحد في العقد دون مقابل من الطرف الآخر.
- بيع أو شراء السلع والأصول غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- عدم اليقين (الغرر): الغموض في واحد أو أكثر من شروط العقد مما يؤدي إلى نزاع. وبعبارة أخرى، هو ما لا يمكن توقعه، أو تقييمه، أو وصفه بشكل صحيح.

يُعدّ حظر الغموض وتعزيز الإفصاح المالي أمرين أساسيين لالتزام بيت التمويل الكويتي بالشمول المالي. ويعزز هذا الأمر الشفافية في كافة عروض المنتجات والخدمات.

الانتشار العالمي

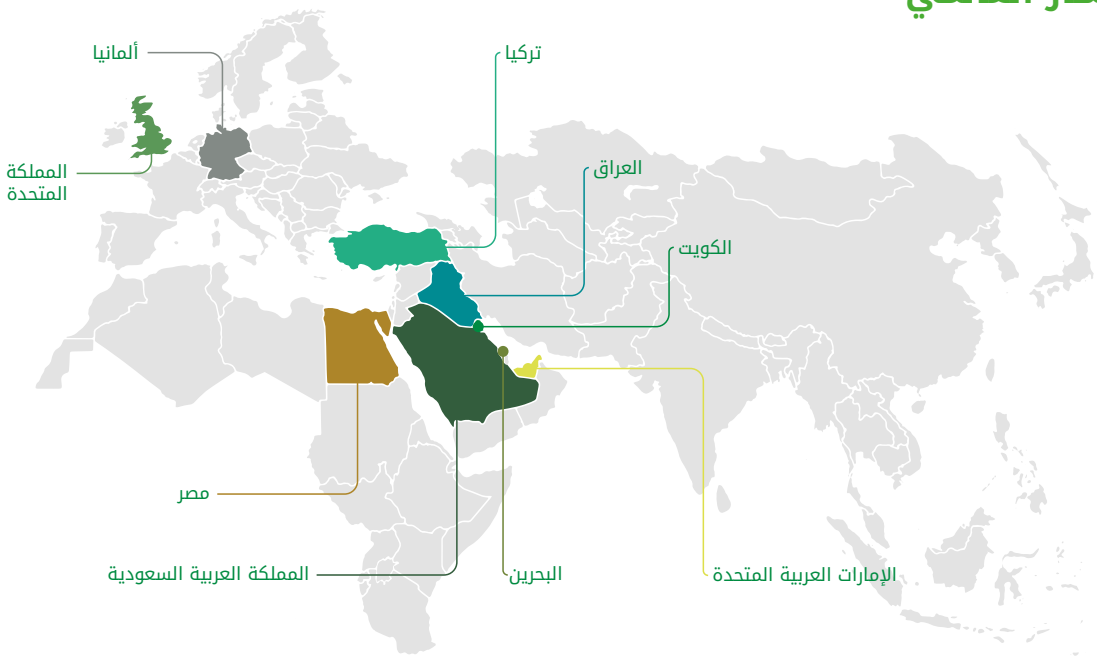

نهدف إلى قيادة قطاع التمويل الإسلامي، في ظل حضور دولي في منطقتين رئيسيتين، هما الشرق الأوسط وأوروبا. ونسعى جاهدين للمساهمة في رفاهية الأفراد، والشركات، والمجتمعات من خلال الاستفادة من شبكتنا الواسعة وخبرتنا في هذه المناطق والالتزام بمبادئ الأعمال المصرفية والتمويل الإسلامي. ونهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على المشهد المالي العالمي، بوجود أكثر من ٦٠٠ فرع، و١٨٠٠ جهاز صراف آلي، وأكثر من ١٧٥٠٠ موظف.

الجدول ١: الملكية وكبار المساهمين

الاسم الكامل	النسبة المئوية
ملكية القطاع الخاص	٦٨,٤٢٧٪
الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)	١٥,٦٧٪
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٩,٠٨٪
الهيئة العامة لشؤون القصر	٦,٨٢٣٪

يعرض الجدول (١): الملكية وكبار المساهمين.
حصص الملكية للمساهمين الذين يمتلكون ٥٪ أو أكثر من البنك.

الشكل (١): الملكية وكبار المساهمين

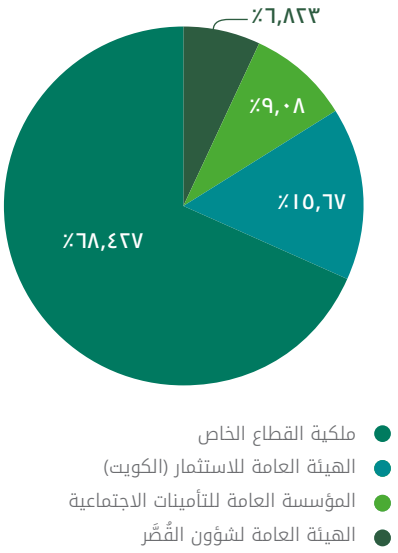

الريادة في العمل: التصنيفات والجوائز

التصنيفات

FitchRatings

التصنيف الإئتماني طويل الأجل للمُصدر عند الدرجة (A)

التصنيف الإئتماني قصير الأجل للمُصدر عند الدرجة (F1) مع نظرة مستقبلية مستقرة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥

MOODY'S

تصنيف الودائع البنكية بالعملة الأجنبية طويل الأجل عند الدرجة (A2)

تصنيف الودائع البنكية بالعملة الأجنبية قصير الأجل عند الدرجة (P-1) مع نظرة مستقبلية مستقرة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢٥

MSCI ESG RATINGS

تحمل الشركة تصنيفًا للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة عند الدرجة (A) من وكالة (إم إس سي آي)، اعتبارًا من عام ٢٠٢٥

SUSTAINALYTICS

تصنيف مخاطر الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة: ٢٤,٥ مخاطر متوسطة

تلقى بيت التمويل الكويتي ٥٨ جائزة في عام ٢٠٢٥

مجلة جلوبال فاينانس

١. أفضل بنك إسلامي في العالم
٢. أفضل بنك إسلامي لخدمات المصرفية للأفراد في العالم
٣. أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم
٤. أفضل مزود لخدمات التكافل في العالم
٥. أفضل مزود إسلامي لتمويل المشاريع في العالم
٦. أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط
٧. أفضل بنك إسلامي في تركيا (Kuveit Turk)
٨. أفضل بنك إسلامي في مملكة البحرين (بيت التمويل الكويتي البحرين)
٩. أفضل بنك في مملكة البحرين (بيت التمويل الكويتي البحرين)
١٠. أفضل بنك استثماري في الأسواق الناشئة
١١. أفضل بنك استثماري في الكويت
١٢. أفضل بنك للمؤسسات المالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٥

مجلة ذا بانكر

١. بنك العام لعام ٢٠٢٥
٢. المركز الأول كأفضل بنك أداءً في الكويت (تصنيفات أفضل ١٠٠٠ بنك عالمي لعام ٢٠٢٥)

مجلة يوروموني

١. أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط
٢. أفضل بنك إسلامي في الكويت
٣. أفضل بنك في الكويت
٤. أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت
٥. أفضل بنك استثماري في الكويت (بيتك كابيتال)
٦. أفضل تحول بنكي في الشرق الأوسط
٧. أفضل بنك إسلامي في البحرين
٨. أفضل بنك رقمي للشركات في البحرين

مجلة إيما فاينانس

١. أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط
٢. أفضل بنك في الكويت
٣. أفضل بنك إسلامي في الكويت
٤. جائزة الاستدامة على مستوى الشرق الأوسط

أخبار التمويل الإسلامي

١. أفضل بنك إسلامي في الكويت
٢. أفضل بنك إسلامي للشركات في الكويت
٣. أفضل بنك إسلامي لخدمات الأفراد في الكويت
٤. البنك الإسلامي الأكثر ابتكارًا في الكويت
٥. أفضل بنك استثمار إسلامي في الكويت
٦. جائزة أفضل بنك إسلامي جديد (المملكة المتحدة)

مجلة جلوبال برايفت بانكر

١. أفضل بنك إسلامي خاص - الابتكار الرقمي لعام ٢٠٢٥

ميد مينا

١. أفضل بنك استثماري في الكويت
٢. البنك الخاص الأكثر ابتكارًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٥

مجموعة براندون هول

١. أفضل تطوير لأصحاب الإمكانات العالية (ذهبية)
٢. أفضل برنامج لتهيئة الموظفين الجدد (ذهبية))
٣. أفضل برنامج تعليمي وتطويري فريد أو مبتكر (ذهبية)
٤. أفضل عملية لاستقطاب المواهب (فضية)
٥. أفضل تنفيذ لمنصة تجربة التعلم (فضية)
٦. أفضل استراتيجية لإدارة المواهب (فضية)
٧. أفضل برنامج شهادات (فضية)
٨. أفضل نموذج حوكمة لإدارة المواهب (برونزية)
٩. أفضل برنامج شهادات (بيت التمويل الكويتي - مصر (ذهبية)

مجلة فوربس

١. (الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد الشملان) قادة الاستدامة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٥
٢. أكثر المشاريع استدامة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٥
٣. صُنف بيت التمويل الكويتي في صدارة قائمة أكبر الشركات المدرجة في بورصة الكويت لعام ٢٠٢٥
٤. (الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد الشملان) من بين أفضل الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٥

مجلة إدارة الثروات المهنية

١. أفضل بنك خاص للخدمات الإسلامية - الشرق الأوسط

قمة مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي

١. جائزة التميز في الذكاء الاصطناعي

شركة فيزا

١. الأفضل في فئته في نمو قاعدة العملاء في الكويت
٢. الأفضل في فئته في نمو حجم البطاقات التجارية في الكويت
٣. الأفضل في فئته من حيث نمو معاملات التجارة الإلكترونية الدولية في الكويت

قائمة أقوى الشخصيات في الكويت لعام ٢٠٢٥

١. المؤسسات القانونية الأكثر تأثيرًا (الإدارة القانونية في بيت التمويل الكويتي)
٢. شهادة التميز
٣. مهني قانوني معترف به

شهادات الأيزو

١. إدارة الجودة والمرافق
٢. نظام إدارة استمرارية الأعمال BCMS (أيزو ٢٢٣٠١)

قمة بناة الكويت

١. جائزة التميز المصرفي

النهج الاستراتيجي للاستدامة

حوكمة الاستدامة

تُعد الحوكمة ركيزة أساسية لالتزامنا بالاستدامة، وهي بمثابة «القيمة الأساسية». وتؤثر الحوكمة على إعداد تقارير الاستدامة عبر أبعاد السوق، والبيئة، ومكان العمل، والمجتمع. وتتسق منظومة الحوكمة في بيت التمويل الكويتي مع الأطر الوطنية والدولية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، لتشكل أساس استراتيجيتنا الرامية لدمج هذه المعايير في ممارساتنا ومعالجة القضايا الجوهرية وفقًا للمعايير العالمية والاحتياجات المحلية.

وواصل بيت التمويل الكويتي، في عام ٢٠٢٥، تعزيز ممارساتة في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ليرسخ مكانته كبنك رائد في المنطقة. ومن خلال من استراتيجية الاستدامة التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢، والتي تتماشى مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي ساهمت في تعزيز المرونة، والالتزام، والتقدم نحو تحقيق أهدافنا الاستراتيجية.

وعزز التزام بيت التمويل الكويتي طويل الأجل بممارسات الأعمال المستدامة من ريادته وقدرته على التعامل مع التحديات وتقديم القيمة المضافة لأصحاب المصلحة من خلال تعزيز الاتساق والتكامل بين الحوكمة، والاستراتيجية، والاستدامة. ويلعب مجلس الإدارة دورًا رئيسيًا في إدراك الجوانب المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة والإشراف عليها، بما في ذلك تأثيراتها، ومخاطرها، والفرص المتاحة.

ويعتمد مجلس الإدارة استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك، ويراجع تقارير أداء الاستدامة بانتظام، ويتخذ الإجراءات اللازمة. وتدعم لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة هذه الجهود من خلال قيادة عملية تطوير الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها ومراقبة أداء البنك.

استراتيجية الاستدامة

ترتكز استراتيجية الاستدامة لبيت التمويل الكويتي حول أربع ركائز رئيسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والحوكمة. وتتضمن كل ركيزة أهدافًا استراتيجية محددة، بما في ذلك تحقيق الريادة في التمويل الاسلامي عالمياً في الركيزة الاقتصادية، وتعزيز التأثيرات الإيجابية على أصحاب المصلحة في الركيزة الاجتماعية، وتنفيذ المنتجات والعمليات الخضراء في الركيزة البيئية، ودعم هياكل الحوكمة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي ترتكز على الشفافية، والمساءلة، والإدارة السليمة للمخاطر في ركيزة الحوكمة.

تتكون استراتيجية الاستدامة لبيت التمويل الكويتي من ٦٢ هدفاً موزعة على أربعة ركائز. وتضم الركيزة الاقتصادية ١٨ هدفًا، والركيزة الاجتماعية ١٥ هدفًا، والركيزة البيئية ١٢ هدفًا، وركيزة الحوكمة ١٧ هدفًا. يتم ربط هذه الأهداف عبر ستة أنواع من رأس المال: رأس المال المالي، ورأس المال الاجتماعي وعلاقات أصحاب المصلحة، ورأس المال البشري، ورأس مال الموارد الطبيعية والبيئية، ورأس المال الفكري، والأصول والبنية التحتية التشغيلية.

وتتوافق ركائز وأهداف استراتيجية الاستدامة بشكل وثيق مع ركائز استراتيجية أعمالنا: المالية، والعملاء، والعمليات الداخلية، والأفراد، والقدرة التنظيمية. ويعزز هذا التكامل دمج الاستدامة بسلاسة في إطار عملنا الاستراتيجي.

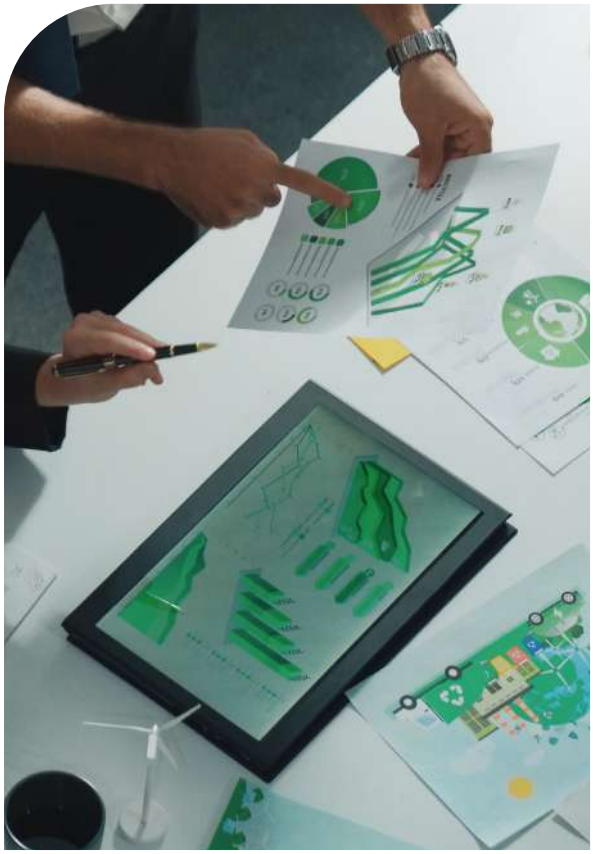

الجدول (٢): مواءمة استراتيجية الإستدامة مع الرؤى الوطنية والدولية

ركائز استراتيجية الاستدامة في بيت التمويل الكويتي	ركائز رؤية الكويت ٢٠٣٥	أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	نهج الإدارة في بيت التمويل الكويتي
الركيزة الاقتصادية	اقتصاد متنوع مستدام	**الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد**	يقدم بيت التمويل الكويتي للعملاء حلول تمويل خضراء، تماشيًا مع قيمه المصرفية الإسلامية. ويقدم بيت التمويل الكويتي، إضافة إلى ذلك، الدعم المالي للمبادرات التي تخدم التنمية المستدامة. ويدعم بيت التمويل الكويتي أيضًا الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات الناشئة بفاعلية لتحفيز الاقتصاد المحلي.
الركيزة الاجتماعية	رأس مال بشري إبداعي رعاية صحية عالية الجودة	**الهدف ١: القضاء على الفقر** **الهدف ٢: القضاء التام على الجوع** **الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه** **الهدف ٤: التعليم الجيد** **الهدف ٥: المساواة بين الجنسين** **الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة**	يولي بيت التمويل الكويتي اهتمامًا كبيرًا بتطوير مهارات وقدرات الموظفين كعنصر أساسي في استراتيجية النمو المستمر. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في ساعات التدريب، مما عزز الكفاءة والأداء العام للبنك. يركز بيت التمويل الكويتي أيضًا على تعزيز الابتكار لتحسين العمليات الداخلية والخارجية من خلال استراتيجية التحول الرقمي، والاستفادة من التكنولوجيا المالية. ويلتزم بيت التمويل الكويتي ببناء علاقات قوية مع المجتمع وأصحاب المصلحة من خلال مبادرات اجتماعية متنوعة.
الركيزة البيئية	بيئة معيشية مستدامة	**الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة** **الهدف ١٣: العمل المناخي** **الهدف ١٤: الحياة تحت الماء** **الهدف ١٥: الحياة في البر**	طوّر بيت التمويل الكويتي خططًا شاملة لخفض الانبعاثات الكربونية والتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، بما في ذلك وضع خارطة طريق مفصلة لتحديد قوائم جرد الغازات الدفيئة، وخفض الانبعاثات، وتعزيز التنمية المستدامة. أثبت بيت التمويل الكويتي التزامه بالعمل المناخي من خلال إصدار أول تقرير للبصمة الكربونية في عام ٢٠٢٢ ولا يزال ملتزمًا بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد الاستهلاك، وتعزيز المسؤولية عبر الخدمات، والمنتجات، والعمليات.
ركيزة الحوكمة	إدارة عامة فاعلة	**الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية**	يحافظ بيت التمويل الكويتي على التزام قوي بالحوكمة وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لتقديم قيمة مضافة للمساهمين وتعزيز الثقة في البنك. ويعمل بيت التمويل الكويتي باستمرار على تعزيز وتوطيد السياسات لمراقبة أطر الحوكمة وإدارتها بفاعلية.

سياسة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

لدى بيت التمويل الكويتي سياسة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تسعى لدمج هذه المعايير في عمليات بيت التمويل الكويتي مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتؤكد هذه السياسة على دور بيت التمويل الكويتي في دمج ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أعماله بما يدعم رؤية البنك المتمثلة في أن يصبح أحد أكثر البنوك الإسلامية الموثوقة والمستدامة على مستوى العالم.

ويُقر بيت التمويل الكويتي بأهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة ويهدف إلى إحداث تأثير إيجابي في المجتمع عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات. وتحدد السياسة أهدافًا تؤكد على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع استراتيجيات الأعمال الأساسية مع الالتزام بالقوانين والنظم المحلية.

وتأخذ السياسة أيضًا في الإعتبار أفضل الممارسات العالمية، والتغييرات التنظيمية، والمخاطر الناشئة. بالاضافة إلى تحديد أهداف لتقليل استهلاك الطاقة والورق والمياه، وتعزيز رفاهية الموظفين وتطورهم، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على الحوكمة.

يتم عمل مراجعة دورية للسياسة من قبل رئيس الحوكمة والاستدامة ويعرض أي تعديل على لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الادارة والتي بدورها تحيل التعديلات إلى مجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية. كما تؤكد السياسة على نشر الوعي والتدريب المستمر لجميع الموظفين وأصحاب المصلحة، بخصوص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والحفاظ على الشفافية في التعاملات مع أصحاب المصلحة المعنية.

ويعمل بيت التمويل الكويتي حاليًا على تطوير سياسة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة.

خطة لتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

وضع بيت التمويل الكويتي خطة لتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تضمنت خارطة طريق طويلة الأجل نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، تماشيًا مع توجه دولة الكويت نحو الحياد الكربوني. وفي حين تتناول الخطة مجموعة واسعة من ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلا أنها تعطي الأولوية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠.

ويُعرّف بيت التمويل الكويتي الحياد الكربوني بأنه موازنة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للبنك ضمن النطاق ١ (الانبعاثات المباشرة) والنطاق ٢ (الانبعاثات غير المباشرة من الطاقة الكهربائية المشتراة). ويُسعى لتحقيق هذا الالتزام من خلال مسارين متكاملين:

- **خفض الانبعاثات التشغيلية** بقيادة إدارة الخدمات العامة.
- **التعويض الكربوني للانبعثات المتبقية**، بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة والإعلام من خلال المبادرات البيئية المعتمدة.

ولتحقيق هذا الهدف، حدد بيت التمويل الكويتي عام ٢٠٢٤ كعام أساس لانبعاثات النطاق ١ والنطاق ٢ ووضع خارطة طريق منظمة مدتها خمس سنوات (٢٠٢٥-٢٠٣٠) لتوجيه التنفيذ.

يواصل البنك تنفيذ إجراءات تشغيلية لتقليل الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢ عبر منشآته واستهلاك الطاقة، وهو يمثل مرحلة مبكرة في رحلة البنك الأوسع نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠.

ودعمًا لمسار الحياد الكربوني، سيعزز بيت التمويل الكويتي أيضًا الأداء البيئي عبر عملياته. وتهدف مبادرات إعادة تدوير النفايات إلى زيادة إعادة تدوير النفايات البلاستيكية والورقية والمعدنية عبر مرافق البنك من خلال وضع أنظمة فرز النفايات، ونقاط إعادة التدوير، وآليات إعداد التقارير لتتبع عملية إعادة التدوير. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل مبادرات المباني المستدامة على تعزيز الأداء البيئي بشكل أكبر من خلال تنفيذ أنظمة مراقبة الطاقة والمياه، واستخدام إضاءة موفرة للطاقة LED، وتدابير كفاءة استخدام المياه، وتحسين تكييف الهواء، والتحسينات التشغيلية الأوسع نطاقًا. يُتوقع أن تُدمج ممارسات المباني المستدامة في ٥٠٪ من الفروع بحلول العام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى الأولويات البيئية، فسيتم التركيز كذلك على تحقيق أهداف اجتماعية رئيسية. وستواصل إدارة الخدمات المصرفية للأفراد تعزيز عروضها الخاصة في التمويل الأخضر للمنازل، في حين ستقوم إدارة الخدمات المصرفية للشركات بدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل أكبر في الأنشطة التمويلية، وإدراجها في التقييمات الائتمانية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني ممارسات مستدامة. ويظل الشمول المالي والتمكين الرقمي في صميم الاهتمامات، مع وجود مبادرات لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الرقمية للشرائح غير المخدومة بشكل كافٍ، وتعزيز الحلول الموجهة للشباب، والترويج لإصدار البطاقات الافتراضية، مستهدفين وصول معاملات المحافظ الرقمية إلى ٦٠٪ من اجمالي معاملات البطاقات خلال السنوات الخمس القادمة.

وعلى صعيد رأس المال البشري، سيعمل بيت التمويل الكويتي على تعزيز تنوع القوى العاملة، ورفاهية الموظفين، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية، وتنفيذ إطار متكامل للصحة النفسية والرفاهية.

وتحظى خطة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بمزيد من الدعم من خلال حوكمة معززة لتلك الاعتبارات، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا من خلال خطة لدمج معايير اداء تخص تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة يتم من خلالها تقيمهم وربط مكافآتهم وحوافزهم مما يعكس التزامًا منهجيًا بالمسؤولية البيئية، وخلق القيمة الاجتماعية، والحوكمة القوية.

وتُدعم خطة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل أكبر من خلال تعزيز حوكمة خطة الاستدامة، بما في ذلك دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن منظومة إدارة المخاطر، والمساءلة التنفيذية من خلال ربط مؤشرات الأداء للاستدامة مع حوافز الإدارة التنفيذية بالبنك، وإقامة شراكات استراتيجية عالمية، مما يعكس التزامًا منهجيًا بالمسؤولية البيئية، وخلق القيمة الاجتماعية، وتعزيز الحوكمة.

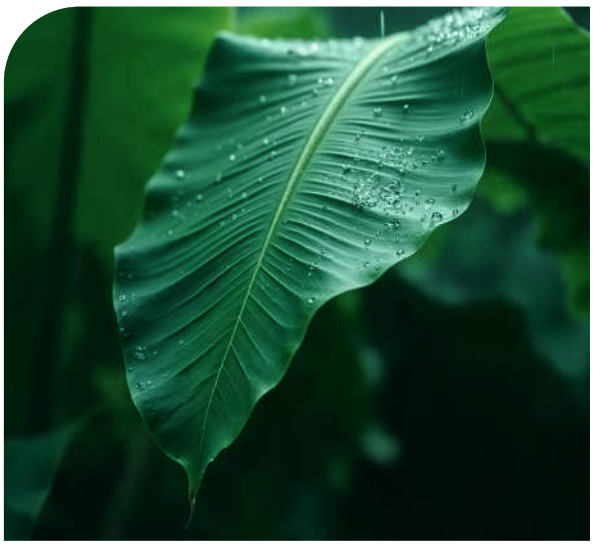

اطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

قام بيت التمويل الكويتي بدمج مجموعة من المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مخاطر المناخ، لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن أنشطته التمويلية. ويُشكل هذا الإطار جزءًا من النهج الأوسع لإدارة المخاطر لدى البنك، وقد صُمم لدعم التكامل التدريجي لاعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إدارة مخاطر الائتمان. ويتوافق بيت التمويل الكويتي مع الممارسات الدولية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ما يعكس استجابته للمتطلبات التنظيمية المتطورة المتعلقة بالاستدامة في دولة الكويت. يمضي بيت التمويل الكويتي حاليًا في المرحلة الثانية من رحلة تطوير إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM).

ويُركز إطار العمل حاليًا على ما يلي:

- تحديد المخاطر المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ على مستوى المحفظة والقطاعات.
- تقييم لمخاطر التحول والمخاطر المادية الناجمة عن تغير المناخ بالاستناد إلى مؤشرات خاصة بالقطاعات وتحليل مدى التعرض لهذه المخاطر.
- رصد تركزات مخاطر الاستدامة (ESG) بما يدعم الإشراف على المحفظة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ويُغطي نطاق هذه الأنظمة حاليًا أنشطة تمويل الشركات والمشاريع على مستوى المجموعة ويُطبق على مستوى المحفظة بأكملها.

إجراءات التقييم والمراقبة للمخاطر البيئية والاجتماعية

يعمل بيت التمويل الكويتي على تطوير عملية تُمكّن المؤسسة من فحص وتقييم الفرص الاستثمارية المقترحة لتحديد مدى توافقها مع المتطلبات والمعايير المعتمدة واتخاذ قرار بشأن المضي في الاستثمار أو عدمه. تُصنّف المؤسسة الجهة المستهدفة بالاستثمار وفق مستويات المخاطر البيئية والاجتماعية (منخفضة، متوسطة، أو مرتفعة)، بهدف تحديد نطاق وعمق إجراءات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية المطلوبة. ويُمكّن هذا التصنيف من التعرف مبكرًا على الشركات التي قد تنطوي على مخاطر بيئية واجتماعية مرتفعة تتجاوز مستويات المخاطر المقبولة لديها.

العناية الواجبة البيئية والاجتماعية

تنطوي العناية الواجبة البيئية والاجتماعية (ESDD) على عملية منهجية لتحديد وقياس وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمعاملة المقترحة. كما تسهم هذه العملية في تحديد الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. ويتحدد نطاق إجراءات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية وفقًا لتصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية للمعاملة محل التقييم.

العناية الواجبة البيئية والاجتماعية

الاستثمار عالي المخاطر

يتطلب الاستثمار المصنف ضمن فئة "المخاطر المرتفعة" إجراء تقييم تفصيلي للمتطلبات البيئية والمناخية والاجتماعية، بهدف تكوين فهم شامل للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بعمليات الشركة وأنشطتها. ويتضمن ذلك إجراء زيارة ميدانية للموقع، كما قد يتطلب الأمر، بحسب طبيعة عمليات الشركة ومدى تعقيدها والقطاع الذي تنتمي إليه، الاستعانة بخبير خارجي متخصص لدعم عملية التقييم.

الاستثمار متوسط المخاطر

يتطلب الاستثمار المصنف ضمن فئة "المخاطر المتوسطة" إجراء تقييم مناسب للمتطلبات البيئية والمناخية والاجتماعية لفهم المخاطر المحتملة المرتبطة بعمليات الشركة. ويشمل ذلك زيارة ميدانية للموقع، والاستعانة بخبير خارجي متخصص عند الحاجة، وذلك بحسب طبيعة النشاط والقطاع ومستوى تعقيد العمليات.

الاستثمار منخفض المخاطر

يقتصر نطاق التقييم البيئي والمناخي والاجتماعي على مراجعة مبسطة لعمليات الشركة، بهدف التأكد من عدم وجود أي ملاحظات أو مخاوف جوهرية تتعلق بأنشطتها، ومن التزامها بالأنظمة واللوائح البيئية والاجتماعية ذات الصلة.

استبيان العناية الواجبة البيئية والاجتماعية

تُعد إحدى أهم الخطوات في عملية العناية الواجبة هي جمع ومراجعة الوثائق، والتي تتضمن المعلومات المتاحة للجمهور والمستندات المطلوبة من الشركة. ويقوم الاستشاري بإعداد استبيان العناية الواجبة البيئية والاجتماعية لتسهيل هذه العملية.

تحديد وتقييم والحد من المخاطر التشغيلية

يتم تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها من خلال عملية منهجية ضمن خط الدفاع الأول، ومتكاملة مع مختلف وظائف وأنشطة الأعمال. وتتحمل الوحدات والقطاعات المعنية مسؤولية تحديد المخاطر الناشئة عن منتجاتها وخدماتها وأنشطتها التشغيلية. كما تستند عملية تحديد المخاطر إلى مجموعة من المدخلات المتنوعة، تشمل نتائج التدقيق الداخلي والخارجي، وبيانات الحوادث التاريخية، والمراجعات الرقابية، وتحليلات أثر الأعمال (Business Impact Analysis)، وتمارين ونتائج اختبارات إدارة استمرارية الأعمال، وورش العمل التنفيذية الخاصة باستمرارية الأعمال، إلى جانب متابعة الحوادث وإعداد التقارير المتعلقة بها.

يتم تقييم المخاطر المحددة على أساس المخاطر الأساسية (Inherent Risks) لتحديد مستوى الأثر المحتمل قبل تطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية. وتُصنَّف المخاطر باستخدام مقياس موحد للأثر يتدرج من منخفض جدًا إلى مرتفع جدًا، وذلك بالاستناد إلى مصفوفة لتقييم شدة الأثر، بما يعزز اتساق منهجية التقييم على مستوى المؤسسة.

بعد تحديد المخاطر، تقوم كل وحدة أعمال بإجراء مراجعة شاملة لبيئة الرقابة الخاصة بها. ويتم تحديد وتوثيق وتقييم الإجراءات الوقائية وآليات الرصد والمتابعة المعمول بها من خلال عملية تقييم ذاتي تأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة تصميمها وفعالية تنفيذها. وتُصنَّف فعالية هذه الإجراءات إلى فعالة، أو فعالة جزئيًا، أو غير فعالة. كما يتم تجميع نتائج التقييم ورفعها إلى الإدارة العليا لدعم مهام الإشراف والمتابعة.

يتم تقييم المخاطر القائمة بعد تطبيق الإجراءات الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار مدى فعالية الإجراءات المعمول بها. كما يتم إسناد مسؤولية واضحة إلى الجهات المالكة للمخاطر ضمن وحدات الأعمال، حيث تتولى إدارة المخاطر التابعة لها وتحديد ما إذا كانت مستويات المخاطر القائمة بعد تطبيق الإجراءات الرقابية تقع ضمن حدود نزعة المخاطر المخاطر المعتمدة لدى المؤسسة أو تستدعي اتخاذ إجراءات إضافية للحد منها. بالنسبة للمخاطر القائمة بعد تطبيق الإجراءات الرقابية والمصنفة ضمن فئة «مرتفعة» أو أعلى، يتم توثيق أوجه القصور والثغرات في الإجراءات الرقابية بشكل رسمي ومعالجتها من خلال خطط إجراءات تصحيحية. وتحدد هذه الخطط الإجراءات المطلوبة، والجهات المسؤولة عن التنفيذ، والجداول الزمنية للتنفيذ، والتكاليف المرتبطة بها. وقد تشمل استراتيجيات الحد من المخاطر تفعيل مواقع بديلة لمواصلة الأعمال، وترتيبات العمل عن بُعد، وتعزيز خطط الاختبار، وتطوير بنية التعافي التقنية أو خطط أزمنة التعافي (TRA/RTP). ويتحمل مالكو المخاطر من وحدات الأعمال مسؤولية الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية وضمان معالجة القضايا المحددة بفعالية وفي الوقت المناسب.

٢

مشاركة أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية

مشاركة أصحاب المصلحة

إن لمشاركة أصحاب المصلحة، في عملية تقييم الأهمية النسبية، دورًا محوريًا في تشكيل أولوياتنا المستقبلية المتعلقة بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وفي مواءمة استراتيجيتنا للاستدامة مع توقعاتهم وتطلعاتهم.

الجدول (٣): مشاركة وتوقعات أصحاب المصلحة

فئات أصحاب المصلحة	طرق المشاركة	التوقعات
أصحاب المصلحة (خارج البنك)		
المساهمون والمستثمرون	• الإفصاح عن النتائج المالية ربع السنوية. • التواصل المستمر مع المستثمرين والمحللين من خلال المؤتمرات الدورية، والاجتماعات عبر الإنترنت والاجتماعات الحضورية/الشخصية، وفعاليات علاقات المستثمرين. • البث الإلكتروني المباشر ربع السنوي مع المحللين والمستثمرين. • اجتماعات الجمعية العامة السنوية. • إفصاحات تفاعلية وشاملة على الموقع الإلكتروني. • فريق مخصص لعلاقات المستثمرين.	• الحفاظ على الأداء المالي. • إعلان وتوزيع الأرباح. • التواصل بشفافية حول الفرص، والمخاطر، والأداء. • التواصل مع المحللين، والمستثمرين، ومؤسسات البحث، وأخرون من أصحاب المصلحة.
المجتمع المدني	• المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. • أنشطة المسؤولية الاجتماعية.	• إحداث تأثير إيجابي على المجتمع في دولة الكويت من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المبادرات.
الجهات الرقابية (بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال)	• إعداد التقارير المطلوبة من الجهات الرقابية. • تُعقد الاجتماعات، والاتصالات، والزيارات الميدانية حسب الحاجة.	• الالتزام التام بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية.
الموردون وشركاء الأعمال الآخرون	• اجتماعات ما قبل طرح المناقصات. • تقييم الموردين. • جلسات إحاطة وملاحظات حول السياسات الجديدة. • استطلاعات الرأي الخاصة بالمشاريع لتقييم الرضا. • مراسلات مخصصة لكبار الموردين.	• إدارة أداء سلسلة التوريد ومخاطرها. • اجراءات عادلة وشفافة للمناقصات. • تقييم شفاف واختيار عادل للموردين. • شروط تعاقدية تراعي معايير الاستدامة. • دعم وتمكين الموردين المحليين. • الدفع في الوقت المحدد. • آلية لتقديم التظلمات. • منتجات صديقة للبيئة للمواد المستخدمة عند تجديد مرافق البنك.

فئات أصحاب المصلحة	طرق المشاركة	التوقعات
العملاء والمستفيدون	• الحسابات والإدارة. • خدمة عملاء استشارية. • التفاعلات اليومية في الفروع. • مراكز الاتصال. • القنوات الإلكترونية. • منصات التواصل الاجتماعي. • رسائل البريد الإلكتروني. • البيانات الصحفية. • الحملات والمبادرات. • استطلاعات الرأي الخاصة برضا العملاء.	• خصوصية البيانات. • خدمات مبتكرة حسب شرائح العملاء. • الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات الرقمية. • خدمات متميزة في الفروع. • تمويل أنشطة ريادة الأعمال. • حلول مصرفية ميسرة، تستهدف الشباب. • سرعة الاستجابة عبر جميع قنوات التواصل مع العملاء. • التوسع في نطاق الفروع وتقديم خدمات متاحة لجميع العملاء. • التواصل الفعال لتقديم الخدمات وتقييم جودتها.
وكالات التصنيف	• المصادر المُفصح عنها للعامة. • البريد الإلكتروني. • بوابات إلكترونية مخصصة لوكالات التصنيف.	• الشفافية في الأداء المالي والأداء المتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. • الإبلاغ الدقيق وفي الوقت المناسب.
أصحاب المصلحة (داخل البنك)		
مجلس الإدارة	• اجتماعات مجلس الإدارة. • اجتماعات لجان مجلس الإدارة.	• الوضع المالي والتأكد من استيفاء معايير كفاية رأس المال. • الاشراف على تنفيذ استراتيجية البنك. • استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات. • ثقافة العمل، وسلوك العمل الأخلاقي، والنزاهة. • الممارسات البيئية. • التأكد من الحفاظ على السمعة. • تميز الموظفين والتزامهم. • الريادة الرقمية.
الإدارة التنفيذية	• اجتماعات اللجنة التنفيذية. • إعداد التقارير الداخلية والمتابعات. • لجان إدارية أخرى.	• ثقافة العمل، وسلوك العمل الأخلاقي، والنزاهة. • الممارسات البيئية. • التأكد من الحفاظ على السمعة تميز الموظفين والتزامهم. • الريادة الرقمية.
الموظفون	• اجتماعات تقييم الأداء. • شركاء أعمال الموارد البشرية.	• ثقافة العمل، وسلوك العمل الأخلاقي، والنزاهة. • الصحة والسلامة. • استقطاب المواهب والاحتفاظ بها. • المزايا والتعويضات. • تكافؤ الفرص. • التنوع والشمول. • التعلم والتطوير.

تقييم الأهمية النسبية

إن القيمة المضافة التي نقدمها لأصحاب المصلحة -داخل وخارج بيت التمويل الكويتي- تتأكد في أعمال البنك ومهامه وتكمن في صميم رؤيته ورسالته. وقد أجرينا تقييم الأهمية النسبية لتحديد الأمور الجوهرية الرئيسية وذات الأولوية. وتضمن هذا التقييم الخطوات التالية:

- تحديد الأمور الجوهرية من خلال البحث، بما في ذلك دراسة المقارنة في قطاع البنوك، ومراجعة معايير القطاع المصرفي، واستطلاع آراء موظفينا، والرجوع إلى استراتيجية أعمال بيت التمويل الكويتي، وأخذًا بالاعتبار المستجدات الرقابية، والمعايير الدولية والوطنية ذات الصلة، والمبادئ التوجيهية، والطموحات، والسياسات.
- تحديد أولويات أصحاب المصلحة (داخل وخارج البنك) لتقييم الأمور الجوهرية وفقًا لأهميتها.
- مراجعة النتائج داخليًا ضمن إدارة بيت التمويل الكويتي وفريق الحوكمة والاستدامة للتأكد من تضمين قائمة الأمور الجوهرية لوجهات نظر جميع أصحاب المصلحة.

ونُراجع في كل عام قائمة المواضيع الجوهرية لدينا للتأكد من عكسها بدقة لأهمية كل موضوع بالنسبة أصحاب المصلحة في بيت التمويل الكويتي. لم يطرأ أي تغيير على قائمة القضايا الجوهرية، وذلك في ضوء المراجعات التي أُجريت في عام ٢٠٢٤.

الجدول (٤): قائمة المواضيع الجوهرية

الترتيب	الفئة	الموضوع الجوهري
١	الحوكمة	الحوكمة، ومكافحة الرشوة والفساد وغسل الأموال، وإدارة الأزمات، والالتزام
٢	الحوكمة	خصوصية البيانات والأمن السيبراني
٣	الحوكمة	إدارة المخاطر
٤	الاقتصاد	النمو المالي
٥	البيئة والمجتمع	الاستثمار والتمويل المستدام
٦	البيئة والمجتمع	علاقات العملاء المسؤولة ورضاهم
٧	الحوكمة	الرقمنة والابتكار
٨	الاقتصاد	الشمول المالي، وسهولة الوصول، والثقافة المالية
٩	البيئة	العمليات المسؤولة
١٠	المجتمع	الاستثمار المجتمعي
١١	الاقتصاد	التوسع العالمي والإقليمي
١٢	المجتمع	تنمية رأس المال البشري
١٣	المجتمع	التنوع والشمول
١٤	البيئة والمجتمع	المشتريات المستدامة

الشكل (٢): مصفوفة الأهمية النسبية لبيت التمويل الكويتي

٣

الحوكمة والأخلاقيات: دليل مسارنا

إشراف مجلس الإدارة

يؤكد بيت التمويل الكويتي التزامه بممارسات الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتمد منظومة حوكمة مطورة وشاملة تدعم الاستدامة والنمو. وتسهم هذه المنظومة في ترسيخ الثقافة المؤسسية، وتعزيز الالتزام بالمتطلبات الرقابية، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة، وحماية حقوق المساهمين.

ويلعب مجلس الإدارة دورًا مهما في وضع معايير عالية للسلوك المهني والنزاهة وتوجيه العمليات الاستراتيجية لتقديم قيم مستدامة ضمن إطار رقابي مسئول.

وللمزيد من التفاصيل: منظومة الحوكمة المطورة في بيت التمويل الكويتي.

ويتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك تطوير الأهداف الاستراتيجية، واستراتيجية المخاطر، ومبادئ الحوكمة، والإشراف على التطبيق السليم لهذه الأهداف والمبادئ.

ويُشرف مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويتحمل مجلس الإدارة أيضًا مسؤولية التأكد من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي وحماية مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، وأصحاب المصلحة.

ويعمل مجلس الإدارة على تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة الداخلية المعمول بها. كما يراجع سياسات الحوكمة بصفة دورية للتأكد من توافقها مع التعليمات والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

الشكل (٣): هيكل مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي

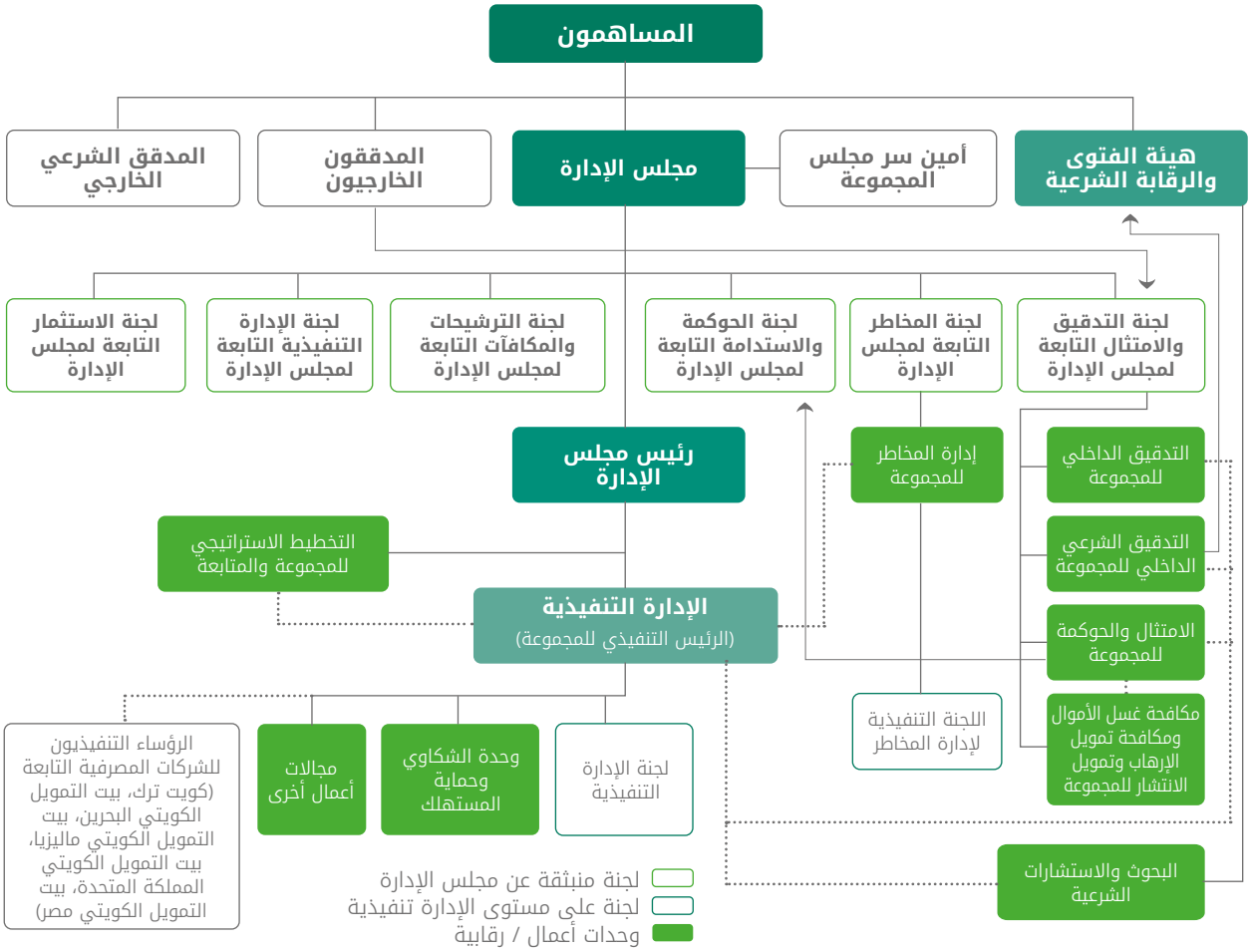

هيكل قيادة مجلس الإدارة

يتم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة الرئيس التنفيذي للمجموعة، إيمانًا بأهمية هذا النهج في تعزيز فعالية الحوكمة، وترسيخ مبدأ المساءلة، ودعم نجاح البنك واستدامة نموه، ووضوح الأدوار والمسؤوليات، ويتولى رئيس مجلس الإدارة قيادة المجلس والإشراف على أعماله، بينما يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة إدارة عمليات البنك وتنفيذ استراتيجيته. ويسهم هذا النهج في الحد من تركز الصلاحيات، وتعزيز المساءلة، ودعم عملية اتخاذ القرار.

وفقًا للنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، يتألف مجلس الإدارة من أربعة عشر (١٤) عضوًا، من بينهم أربعة (٤) أعضاء مستقلين. وتقوم الجمعية العامة العادية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتنتهي عضوية العضو المستقل بانتهاء مدة مجلس الإدارة الذي تم انتخابه ضمنه، ويجوز للجمعية العامة العادية إعادة انتخابه لولاية أخرى وفقًا لأحكام قانون الشركات وتعديلاته، بالإضافة إلى تعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة. كما ينتخب مجلس الإدارة، بالاقتراع السري، رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس لمدة ثلاث سنوات.

دور رئيس مجلس الإدارة

ونظرًا لأهمية هذا الدور، يحرص رئيس مجلس الإدارة على تعزيز فعالية أعمال المجلس، وترسيخ الثقة المتبادلة والتعاون بين أعضائه، والتأكد من أن القرارات تُتخذ على أسس سليمة وبالاستناد إلى معلومات دقيقة وموثوقة.

علاوة على ذلك، يعمل رئيس مجلس الإدارة على تعزيز النقاشات البنّاءة، وتشجيع تبادل وجهات النظر المختلفة بين أعضاء المجلس، والتأكد من إيصال المعلومات ذات الصلة إلى جميع الأعضاء في الوقت المناسب. كما يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز العلاقة الفعّالة والتعاونية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يدعم تحقيق أهداف البنك ويعزز أداءه.

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يلعب الرئيس التنفيذي للمجموعة دورًا محوريًا في دفع مسيرة نمو بيت التمويل الكويتي من خلال تنفيذ استراتيجية البنك المعتمدة من مجلس الإدارة، والعمل على تحقيق النمو المستدام وتعزيز الأداء. كما يتولى الإشراف على الأداء العام للبنك بما ينسجم مع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المعتمدة.

وتشمل المسؤوليات تنفيذ الخطط الاستراتيجية وخطط الأعمال الخاصة ببيت التمويل الكويتي، وفق الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الادارة وفي حال وجود أي أمر يتجاوز هذه الصلاحيات يقوم برفعه إلى مجلس الإدارة للنظر فيه، كما يقوم بتعزيز الالتزام بسياسات البنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

يحرص بيت التمويل الكويتي على تعزيز التعاون والتكامل بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا، مع الحفاظ على الفصل الواضح بين الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات لكل منهما، بما يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة. وفي هذا الإطار، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التوجيه والإشراف، بينما تضطلع الإدارة التنفيذية بمسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات وفق السياسات المعتمدة.

يسهم هذا الهيكل في تعزيز وضوح الأدوار والمسؤوليات والحفاظ على استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية. كما يحرص مجلس الإدارة على تعزيز التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة التي تهدف إلى منع أي أنشطة أو علاقات قد تتعارض مع مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة أو تؤثر عليها.

الإشراف على تقارير الاستدامة

يتولى مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي مسؤولية مراجعة واعتماد المعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي يتم الإفصاح عنها، والتأكد من دقتها واتساقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتتولى وحدة الحوكمة والاستدامة قيادة عملية إعداد التقارير ذات الصلة، بما في ذلك تقرير الاستدامة وتقرير البصمة الكربونية. وبعد الانتهاء من إعداد هذه التقارير، يتم عرضها أولًا على لجنة الإدارة التنفيذية لمراجعتها، ثم على لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة، قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها بشكل نهائي.

لجان مجلس الإدارة

- **BNRC** لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة
- **BGSC** لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة
- **BACC** لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- **BRC** لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة
- **BIC** لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة
- **BEC** اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ حمد عبد المحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

BGSC | Chair BEC

السيد/ عبد العزيز يعقوب النفيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

BEC | BNRC

السيد/ أحمد عبد الله العمر

عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي

منذ: ٢٠٢٣

BIC | BNRC

الشيخ / سالم عبد العزيز السعود الصباح

عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي

منذ: ٢٠٢٣

Chair BGSC

السيد/ نور الرحمن عابد

عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

Chair BACC | Chair BNRC

السيد/ صلاح عبد العزيز المريخي

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل الهيئة العامة للاستثمار

منذ: ٢٠١٨

BGSC | BACC | BEC

السيد/ محمد ناصر الفوزان

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠٢٠

BIC | BRC

السيد/ خالد سالم النصف

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

BIC | BRC | BEC

السيد/ فهد علي الغانم

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

BACC BEC Chair BIC

السيد/ أحمد مشاري الفارس

عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل غير تنفيذي

منذ: ٢٠٢٠

BGSC Chair BRC

السيد/ معاذ سعود العصيمي

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي

منذ: ٢٠١٤

BIC BACC BEC

السيدة/ علياء فهد الصقر

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل الهيئة العامة لشؤون القصر بالتحالف مع الأمانة العامة للأوقاف منذ نوفمبر ٢٠٢٥

منذ: ٢٠٢٥

BGSC BACC

* انضمت بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦

السيد/ ناصر عبد اللطيف الروضان

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل الهيئة العامة للاستثمار

منذ: ٢٠٢٤

BNRC BRC

السيد/ عبد الله فلاح المديرس

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

منذ: ٢٠٢٥

BIC BRC BNRC

* انضم بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣

السيد/ أحمد حمد الثنيان

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

منذ: ٢٠٢٣

BIC BRC BNRC

* استُبدل بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣

السيدة/ دلال محمود النوري

عضو مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي يمثل الهيئة العامة لشؤون القصر بالتحالف مع الأمانة العامة للأوقاف منذ نوفمبر ٢٠٢٤.

منذ: ٢٠٢٤

BGSC BACC

* استُبدلت بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦

ويضم مجلس الإدارة أربعة أعضاء مستقلين، يمثلون نسبة ٢٩٪ من إجمالي تشكيل المجلس.

وتبلغ نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارتنا

١٠٠٪

فيما تُشكّل النساء نسبة

٧٪

من مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

لقراءة السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة في التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٥

لجان مجلس الإدارة والاجتماعات

الجدول (٥): الاجتماعات في عام ٢٠٢٥

المجلس / اللجنة	عدد الاجتماعات	معدل الحضور
مجلس الإدارة	١٤	٪٩٦
لجنة التدقيق والالتزام	٥	٪٩٢
لجنة الترشيحات والمكافآت	٦	٪٩٧
لجنة المخاطر	٦	٪١٠٠
اللجنة التنفيذية	٨	٪٩٨
لجنة الحوكمة والاستدامة	٤	٪١٠٠
لجنة الاستثمار	٤	٪١٠٠

شكل بيت التمويل الكويتي ست لجان على مستوى مجلس الإدارة، ولكل لجنة ميثاق مكتوب معتمد من قِبل مجلس الإدارة ينظم أعمالها. وعقد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، ١٤ اجتماعًا في دورته الحالية السادسة عشرة. وتُعقد الاجتماعات حسب الحاجة، متجاوزة المتطلبات الرقابية المنصوص عليها في قانون الشركات وتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والتي تفرض حدًا أدنى يبلغ ستة اجتماعات سنويًا، على أن يُعقد اجتماع واحد على الأقل كل ربع سنة.

وتُعد القرارات المتخذة خلال هذه الاجتماعات ملزمة وتُدرج في سجلات بيت التمويل الكويتي. وتُعين كافة لجان مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي لنفس فترة مجلس الإدارة، وهي ثلاث سنوات.

وقد اعتمد مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥ (٢٤) قرارًا بالتمرير، بينما اعتمدت لجان المجالس (٢١) قرارًا بالتمرير خلال نفس الفترة.

ويتشاور رئيس مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا بشأن القضايا المراد إدراجها في جدول أعمال اجتماعات المجلس ويُزود أعضاء المجلس بالمعلومات اللازمة قبل الاجتماعات لتسهيل عملية اتخاذ القرار. ويُسجل أمين سر المجلس كافة مناقشات المجلس، وتوصياته، ونتائج التصويت في الاجتماع. وتُحدد مسئوليات رئيس وأعضاء المجلس كتابيًا وتُقرر وفقًا للتشريعات واللوائح المعمول بها.

الجدول (٦): تشكيل لجان مجلس الإدارة

شكّل مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي لجانًا لمجلس الإدارة للمساعدة في تنفيذ أنشطة البنك وتعزيز الرقابة على العمليات الأساسية للبنك. تم تشكيل اللجان استنادًا إلى طبيعة وتنوع مجالات أعمال بيت التمويل الكويتي، مواكبةً لأحدث الممارسات في الصناعة المصرفية على مستوى العالم. ويشارك كافة أعضاء مجلس الإدارة بشكل كامل في هذه اللجان. كما صادق المجلس على مواثيق اللجان، موضحًا المسئوليات، والواجبات، ونطاق مهام هذه اللجان.

لجان مجلس الإدارة هي:

- لجنة التدقيق والالتزام
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة المخاطر
- لجنة الحوكمة والاستدامة
- اللجنة التنفيذية
- لجنة الاستثمار

تشكيل لجان مجلس الإدارة		لجان مجلس الإدارة					
المنصب		اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والاستدامة	لجنة الاستثمار
رئيس مجلس الإدارة	حمد عبد المحسن المرزوق	•				•	
نائب رئيس مجلس الإدارة	عبد العزيز يعقوب النفيسي	•		•			
الأعضاء	أحمد عبد الله العمر			•			•
	الشيخ/سالم عبد العزيز الصباح					•	
	نور الرحمن عابد		•	•			
	صلاح عبد العزيز المريخي	•	•			•	
	محمد ناصر الفوزان				•		•
	خالد سالم النصف	•			•		•
	فهد علي الغانم	•	•				•
	أحمد مشاري الفارس				•	•	
	معاذ سعود العصيمي	•	•				•
	علياء فهد الصقر		•			•	
	ناصر عبد اللطيف الروضان			•	•		
	عبد الله فلاح المديرس			•	•		•
	أحمد حمد الثنيان*			•	•		•
	دلال محمود النوري**		•			•	

* أستبدل أحمد حمد الثنيان بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣
** أستبدلت دلال محمود النوري بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦

لجنة التدقيق والالتزام

عدد الاجتماعات: ٥	معدل حضور اللجنة: ٩٢٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
نور الرحمن عابد (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي مستقل	
صلاح عبد العزيز المريخي	عضو غير تنفيذي	
فهد علي الغانم	عضو غير تنفيذي	
معاذ سعود العصيمي	عضو غير تنفيذي	
علياء فهد الصقر	عضو غير تنفيذي *انضمت للمجلس بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٠٨	
دلال محمود النوري	عضو غير تنفيذي *استُبدلت بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦	

تتألف لجنة التدقيق والالتزام من (٦) أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها أحد الأعضاء المستقلين. ويجب أن يمتلك عضوان على الأقل من الأعضاء المعرفة والخبرة بالمسائل المالية لأداء مهامهم كأعضاء في اللجنة.

وتُعقد الاجتماعات كلما دعت الحاجة، شريطة ألا يقل عدد الاجتماعات في السنة الواحدة عن (٤) اجتماعات.

تتمتع لجنة التدقيق والالتزام بصلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية. ويحق لها أيضًا أن تدعو، عبر القنوات الرسمية، أي مسئول تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها. وتتولى اللجنة مراقبة كفاءة الضوابط الداخلية في بيت التمويل الكويتي.

المهام والمسئوليات (تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي):

مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته الإشرافية فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية في البنك، وأنظمة الرقابة الداخلية، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وممارسات الفساد، وقواعد التدقيق الداخلي، وإجراءات الالتزام، وإعداد التقارير المالية للمدققين الداخليين والخارجيين للبنك والسلطات الرقابية للتأكد من الالتزام للمتطلبات الرقابية والتوافق مع أفضل الممارسات في السوق.

وتشمل المهام الرئيسية للجنة التدقيق والالتزام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مراجعة نطاق، ونتائج، ومدى كفاية وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في بيت التمويل الكويتي.
- مراجعة المسائل المحاسبية التي لها تأثير مادي على البيانات المالية.
- مراجعة الضوابط الداخلية في بيت التمويل الكويتي والتأكد من كفاية الموارد البشرية والأنظمة المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من كفاية المخصصات لذات العلاقة.
- التأكد من التزام بيت التمويل الكويتي بالقوانين، والسياسات، والقواعد، واللوائح ذات الصلة.
- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ومدى مساهمتها في التأكد من الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية (وعلى وجه التحديد الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية).
- تقديم التوصيات بشأن تعيين المدققين الخارجيين، وعزلهم، وأتعابهم، ومؤهلاتهم، وموضوعية رأيهم المهني وتدوير المدققين الخارجيين وفقًا للمتطلبات الرقابية.
- وضع المعايير المناسبة للتأكد من تنفيذ عملية التدقيق الخارجي وفق مبدأ التدقيق المزدوج، بما يحقق الغاية من تعيين مدققي حسابات خارجيين ويعزز جودة وفعالية أعمال التدقيق.

- التأكد من وجود نظام محاسبي متكامل للبنك يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي، ورئيس الالتزام والحوكمة، ورئيس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. أما بالنسبة لرئيس التدقيق الشرعي الداخلي، فتُقدم لجنة التدقيق والالتزام توصيتها بعد التشاور مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقييم الأداء السنوي

تُجري اللجنة تقييمًا سنويًا لأداء رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة، ورئيس الالتزام والحوكمة، ورئيس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. أما بالنسبة لرئيس التدقيق الشرعي الداخلي، فتُقدم لجنة التدقيق والالتزام توصيتها بعد التشاور مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

لجنة الترشيحات والمكافآت

عدد الاجتماعات: ٦	معدل حضور اللجنة: ٩٧٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
نور الرحمن عابد (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي مستقل	
أحمد عبد الله العمر	عضو غير تنفيذي مستقل	
عبد العزيز يعقوب النفيسي	عضو غير تنفيذي	
ناصر عبد اللطيف الروضان	عضو غير تنفيذي	
عبد الله فلاح المديرس	عضو غير تنفيذي *عضو اللجنة منذ ٢٠٢٥/٠٨/١٢	
أحمد حمد الثنيان	عضو غير تنفيذي *استُبدل بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣	

شُكلت لجنة الترشيحات والمكافآت لمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق باختيار الأفراد المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتقييم أداء المجلس ولجانه. وتساعد اللجنة المجلس في الإشراف على أنظمة المكافآت قصيرة وطويلة الأجل.

وتُوصي اللجنة أيضًا بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. وتتألف من ستة (٦) أعضاء ويترأسها أحد الأعضاء المستقلين.

وتُعقد اجتماعات اللجنة كلما دعت الحاجة، شريطة ألا يقل عدد الاجتماعات في السنة الواحدة عن اجتماعين.

المهام والمسئوليات (تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي):

- مساعدة مجلس الإدارة في ترشيح أعضاء كل لجنة بناءً على معايير العضوية ومعايير بنك الكويت المركزي للتأكد من وجود عدد كافٍ من الأعضاء غير التنفيذيين في كل لجنة وتعزيز استقلالية قراراتهم.
- التوصية بتعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه، باستثناء رئيس المخاطر، الذي يعين من قِبل لجنة المخاطر، ورئيس التدقيق ورئيس الالتزام، اللذين يعينان من قِبل لجنة التدقيق والالتزام.
- تقديم اقتراحات بشأن هيكل سياسة المكافآت الثابتة والمتغيرة للبنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أو إعادة ترشيح عضوية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بما يعزز الشفافية في إجراءات التعيين وإعادة التعيين، والتأكد من فاعلية أداء هيئة الرقابة الشرعية..
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، سواء من قِبل المدققين الداخليين أو شركة استشارات خارجية. وذلك للتأكد من مدى التزام البنك بتطبيق الممارسات السليمة في مجال المكافآت.
- دراسة وإعداد خطة التعاقب الوظيفي المقترحة للبنك بشكل سنوي، وتطبيق معايير الاختيار والتقييم على المرشحين المحتملين لتولي المناصب القيادية العليا في البنك أو شغلها في حالات الطوارئ أو عند شغور أي من هذه المناصب، ومن ثم رفع الخطة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

عضويات مجلس الإدارة

- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الترشيحات لعضوية المجلس وفقًا للسياسات والمعايير المعتمدة وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الترشيح.

  ويشمل ذلك التحقق من استيفاء المتطلبات اللازمة للتأكد من استقلالية العضو المستقل.
- إجراء مراجعة سنوية للمهارات المطلوبة لعضوية المجلس، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات اللازمة للعضوية، وإجراء مراجعة سنوية لهيكل المجلس، وتقديم التوصيات حول التغييرات المحتملة التي تتماشى مع مصالح بيت التمويل الكويتي.

التقييم السنوي لمجلس الإدارة

- تتولى اللجنة إجراء تقييم سنوي منفصل لأداء مجلس الإدارة وأداء كل عضو من أعضائه. ويغطي هذا التقييم مدى توافر الخبرات والمعارف لدى أعضاء المجلس، وكفاءة وفعالية أدائهم، ونطاق صلاحياتهم، إلى جانب مؤهلاتهم وقدراتهم القيادية.

القضايا والتطورات المصرفية المهمة وإلمام مجلس الإدارة بها

- تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات والتقارير اللازمة حول القضايا والموضوعات الرئيسة المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته، بما يعزز إلمام أعضائه بأحدث التطورات والمستجدات في القطاع المصرفي. وقد يشمل ذلك أيضًا التوصية بمشاركة أعضاء مجلس الإدارة في الندوات والفعاليات المتخصصة في المجالات المصرفية والمالية.

لجنة المخاطر

عدد الاجتماعات: ٦	معدل حضور اللجنة: ١٠٠٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
أحمد مشاري الفارس (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي مستقل	
محمد ناصر الفوزان	عضو غير تنفيذي	
خالد سالم النصف	عضو غير تنفيذي	
ناصر عبد اللطيف الروضان	عضو غير تنفيذي	
عبد الله فلاح المضيرس	عضو غير تنفيذي *عضو اللجنة منذ ٢٠٢٥/٠٨/١٢	
أحمد حمد الثنيان	عضو غير تنفيذي *استُبدل بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣	

شُكلت لجنة المخاطر لمساندة مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالإشراف العام على أوضاع المخاطر واستراتيجياتها ومستوى نزعة المخاطر لدى البنك فيما يتعلق بالأنشطة الائتمانية والمصرفية والعقارية والاستثمارية. وتتألف اللجنة من خمسة (٥) أعضاء، ويرأسها أحد الأعضاء المستقلين. وتعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة، على ألا يقل عدد اجتماعاتها السنوية عن أربعة (٤) اجتماعات.

المهام والمسئوليات (تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي):

- مساندة مجلس الإدارة في وضع استراتيجية المخاطر الخاصة ببيت التمويل الكويتي وتحديد مستوى نزعة المخاطر الحالية والمستقبلية، إلى جانب الإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية للاستراتيجية المعتمدة. كما تتولى اللجنة مراجعة مدى كفاية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر في البنك بصورة ربع سنوية على الأقل.
- التأكد من اعتماد إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر واستراتيجياتها، وتخصيص الموارد اللازمة لها على مستوى بيت التمويل الكويتي، بما يشمل استراتيجيات المخاطر، ومستوى نزعة المخاطر، والسياسات والإجراءات، والأدوات والمنهجيات، وحدود التعرض للمخاطر.
- مراجعة معايير إدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية للتأكد من إدارة المخاطر الجوهرية المرتبطة بالأنشطة المصرفية بصورة فعّالة، والإشراف على مخاطر الائتمان، ومخاطر أسواق المال، ومخاطر السيولة، وإدارة الأصول والخصوم، وغيرها من المخاطر ذات الصلة. كما تتولى لجنة المخاطر مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الضغط الخاصة برأس المال والسيولة، للتأكد من قدرة البنك على الصمود في مواجهة المخاطر الناشئة والمستجدات المحتملة.
- تُراجع اللجنة وتُشرف على هيكل إدارة المخاطر، وواجباتها، ومسئولياتها، بالإضافة إلى تقييم أداء رئيس المخاطر.
- تتأكد اللجنة من عدم إنهاء خدمات رئيس إدارة المخاطر أو إعفائه من منصبه لأي سبب كان دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة. كما يجب مناقشة مبررات هذا الإجراء مع بنك الكويت المركزي قبل اتخاذ قرار الإعفاء أو إنهاء الخدمة.

لجنة الحوكمة والاستدامة

عدد الاجتماعات: ٤	معدل حضور اللجنة: ١٠٠٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
الشيخ / سالم عبد العزيز الصباح (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي مستقل	
حمد عبد المحسن المرزوق	عضو غير تنفيذي	
صلاح عبد العزيز المريخي	عضو غير تنفيذي	
أحمد مشاري الفارس	عضو غير تنفيذي مستقل	
علياء فهد الصقر	عضو غير تنفيذي *عضو اللجنة منذ ٢٠٢٥/١٢/٠٨	
دلال محمود النوري	عضو غير تنفيذي *استُبدلت بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦	

شُكّلت لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في الوفاء بمسئولياته الإشرافية المتمثلة في تنفيذ قواعد ومعايير الحوكمة، وتطوير سياسات الحوكمة، ومراقبة الالتزام بهذه السياسات، بالإضافة إلى مراقبة الالتزام بأطر الحوكمة والاستدامة المعتمدة من قِبل المجلس.

وتتألف لجنة الحوكمة والاستدامة من خمسة (٥) أعضاء ويترأسها عضو مستقل. وتُعقد الاجتماعات كلما دعت الحاجة، شريطة ألا يقل عدد الاجتماعات في السنة الواحدة عن اجتماعين.

المهام والمسئوليات (تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي):

- تطوير إطار عمل متكامل وإعداد منظومة حوكمة متطورة وشاملة ومحدثة، وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها، ومن ثم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك.
- مراجعة مدى كفاية سياسات وممارسات البنك المتعلقة بمعايير الحوكمة.
- مراجعة قسم الحوكمة في التقرير السنوي فيما يتعلق بمدى التزام البنك لمنظومة الحوكمة المتطورة.
- إجراء تقييم سنوي لأداء لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومدى فاعليتها في أداء مهامها ومسؤولياتها، إلى جانب إجراء مراجعة سنوية للصلاحيات والاختصاصات الموكلة إليها.
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدامة الخاصة ببيت التمويل الكويتي، ومتابعة الجهود والممارسات للحد من المخاطر المناخية وإدارتها، بالإضافة إلى الإشراف على أداء البنك ومراقبته وفقًا لمؤشرات الاستدامة العالمية المختارة، مثل مؤشري FTSE4Good وMSCI.
- الإشراف على تقرير الاستدامة السنوي وتقرير البصمة الكربونية للبنك ومراجعتهما قبل تقديمهما إلى مجلس الإدارة للاعتماد النهائي.
- التأكد من التزام بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة بسياسة حوكمة المجموعة.

اللجنة التنفيذية

عدد الاجتماعات: ٨	معدل حضور اللجنة: ٩٨٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
حمد عبد المحسن المرزوق (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي	
عبد العزيز يعقوب النفيسي	عضو غير تنفيذي	
صلاح عبد العزيز المريخي	عضو غير تنفيذي	
خالد سالم النصف	عضو غير تنفيذي	
فهد علي الغانم	عضو غير تنفيذي	
معاذ سعود العصيمي	عضو غير تنفيذي	

تتألف اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة من أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة نفسه، ويكون أعضاؤها من بين أعضاء مجلس الإدارة. وعلى الرغم من أن اللجنة تمارس مهامها على مستوى مجلس الإدارة، فإن أعضاءها لا يُعدّون جزءًا من الإدارة التنفيذية. ويجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ستة أعضاء، بمن فيهم رئيس اللجنة، الذي يجوز أن يكون في الوقت ذاته رئيس مجلس الإدارة. كما يراعى أن يتوافق تشكيل اللجنة التنفيذية مع تشكيل مجلس الإدارة بما يضمن الاتساق والتكامل في الأعمال والقرارات.

وقد شُكلت لجنة الإدارة التنفيذية لمساعدة المجلس في الوفاء بالتزاماته الإشرافية فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية والمصرفية وفقًا للصلاحيات المفوضة من قِبل المجلس.

ويجوز للمجلس أن يسند إلى اللجنة أي مهام أخرى قد تساعد المجلس في أداء مهامه ومسئولياته. وتتألف لجنة الإدارة التنفيذية من ستة (٦) أعضاء وتعقد اجتماعاتها كلما دعت الحاجة، شريطة ألا يقل عدد الاجتماعات في السنة عن أربعة (٤).

المهام والمسئوليات (تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي):

- الإشراف على تنفيذ خطة عمل البنك واستراتيجيته، والإشراف على كفاءة الأداء، ومراجعة تقارير الأداء، ورفع التوصيات إلى المجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد المعاملات المصرفية وعروض الاستثمار المقدمة من قِبل الإدارة التنفيذية وفقًا لمصفوفية الصلاحيات التي يحددها المجلس.
- النظر في المقترحات المتعلقة بالتمويل والسيولة ومخاطر السوق واعتمادها أو رفضها ضمن حدود الصلاحيات المخولة من مجلس الإدارة، مع مراعاة الحد الأقصى لتركيز الائتمان لكل عميل.
- مراجعة استراتيجية الإدارة التنفيذية والخطط والمخصصات المعتمدة لاسترداد الديون المتعثرة، إن وجدت، وتقييم مدى فاعليتها.
- مراجعة مدى تنوع ومتانة المحفظة التمويلية بشكل دوري.

لجنة الاستثمار

عدد الاجتماعات: ٤	معدل حضور اللجنة: ١٠٠٪	الأعضاء غير التنفيذيين: ١٠٠٪
فهد علي الغانم (رئيس اللجنة)	عضو غير تنفيذي	
أحمد عبد الله العمر	عضو غير تنفيذي مستقل	
محمد ناصر الفوزان	عضو غير تنفيذي	
خالد سالم النصف	عضو غير تنفيذي	
معاذ سعود العصيمي	عضو غير تنفيذي	
عبد الله فلاح المديرس	عضو غير تنفيذي *عضو اللجنة منذ ٢٠٢٥/٠٨/١٢	
أحمد حمد الثنيان	عضو غير تنفيذي *استُبدل بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٣	

شُكلت لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف مساعدة المجلس في الوفاء بالتزاماته الإشرافية على العمليات الاستثمارية والأنشطة الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة وفقًا للصلاحيات الممنوحة من قِبل المجلس. وتتألف اللجنة من ستة (٦) أعضاء وتعقد اجتماعها كلما دعت الحاجة، شريطة ألا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة (٤) اجتماعات في السنة الواحدة.

المهام والمسئوليات (تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي):

تتولى لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة مساندة المجلس في وضع المبادئ العامة للاستثمار، والإشراف على الأنشطة الاستثمارية للبنك وشركاته التابعة وفقًا للصلاحيات الممنوحة لها من مجلس الإدارة، والتأكد من توافق تلك الأنشطة مع الأهداف الاستثمارية المعتمدة للبنك.

- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أصول استثمارات البنك، بما في ذلك صناديق ومحافظ الاستثمار. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة وتتابع الاستثمارات المتوافقة مع السياسات المعتمدة.
- مراجعة التقارير المتعلقة بالاستثمارات الحالية للبنك، ومتابعة أوضاع وتطورات أسواق رأس المال المحلية والعالمية.
- إحاطة مجلس الإدارة وإبداء الرأي بشأن أي تطورات أو تغييرات جوهرية تؤثر على استثمارات البنك.
- متابعة تنفيذ السياسات والأهداف الاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية.
- دراسة جميع الاستثمارات الجديدة المقترحة، والتأكد من توافقها مع توجيهات وقرارات مجلس الإدارة، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس لاتخاذ القرار بشأنها.
- الحصول، من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة، على أي معلومات أو بيانات لازمة تتعلق بوضع المحفظة الاستثمارية وأدائها.
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية بشأن تعزيز وتدعيم الاستثمارات القائمة، ورفع ما تراه مناسبًا منها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها واتخاذ القرار بشأنها.
- رفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة في حال وجود حاجة لزيادة أو تخفيض رأس مال الشركات التي يمتلك البنك استثمارات أو مساهمات فيها.
- أداء أي مسئوليات ومهام أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

(للمزيد من التفاصيل حول مهام، ومسئوليات، ووظائف، وتشكيل كل لجنة، يُرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٥)

حوكمة بيت التمويل الكويتي

تتضمن منظومة الحوكمة المتطورة المعتمدة من مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي إطارًا شاملًا للأنشطة والمسؤوليات والسياسات الخاصة بإدارة ومتابعة الالتزام والأخلاقيات والمخاطر على مستوى البنك. كما يلتزم موظفو البنك بالاطلاع على مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل والالتزام بأحكامها، بما ينسجم مع رؤية البنك وقيمه ومبادئه المؤسسية.

المبادئ الرئيسية

تم إعداد منظومة الحوكمة المتطورة الحالية للبنك استنادًا إلى ثلاثة مبادئ رئيسة جرى اعتمادها كأساس لصياغة المنظومة وتطويرها:

الحوكمة على مستوى مجموعة بيت التمويل الكويتي:

يلتزم بيت التمويل الكويتي بسياسة الحوكمة للمجموعة، والتي تركز على تعزيز الشفافية ومواكبة أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة. وتتولى لجنة الحوكمة والاستدامة المنبثقة عن مجلس الإدارة مراجعة أداء المجموعة بصورة دورية، وتحديث السياسات والإجراءات المنظمة لأعمالها.

ويهدف ذلك إلى التأكد من أن هذه السياسات تلبي احتياجات المجموعة وتدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعزيز آليات التواصل والتنسيق بين الشركات التابعة للمجموعة، ومتابعة تطبيق ممارسات الحوكمة على مستوى المجموعة.

الإفصاح والشفافية:

يلتزم بيت التمويل الكويتي بإطار عمل واضح يرسّخ مبدأ الإفصاح والشفافية والعدالة، يؤكد على إتاحة المعلومات ذات الصلة لجميع أصحاب المصلحة بصورة عادلة وفي الوقت المناسب، والتأكد من توافق ذلك مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مثّل إصدار أول تقرير استدامة لبيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢١، وفقًا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، إنجازًا مهمًا في رحلة البنك نحو تعزيز الإفصاح عن أدائه حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وانطلاقًا من هذا الأساس، تم إعداد تقرير هذا العام بما يتوافق مع معايير GRI ومعايير SASB وإطار التقارير المتكاملة (IR)، في خطوة تعكس تطور ممارسات إعداد تقارير الاستدامة لدى البنك وتعزز مواءمتها مع أفضل الممارسات العالمية.

ومن خلال دمج المعلومات المالية وغير المالية، يوفر التقرير رؤية شاملة لآلية خلق القيمة لدى بيت التمويل الكويتي وأثره طويل المدى. كما يسلط الضوء على أهمية إشراك أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار، بما يتيح الأخذ بآرائهم وتوقعاتهم والتأكد من تمثيل مصالحهم وحمايتها بصورة فعّالة.

ويعكس هذا الإصدار التزام بيت التمويل الكويتي بمواصلة تطوير ممارسات الإفصاح عن الاستدامة، ويدعم تعزيز الشفافية والتواصل المسؤول مع أصحاب المصلحة، تمهيدًا لمزيد من التقدم في هذا المجال مستقبلاً.

تعزيز قواعد السلوك المهني:

يلتزم بيت التمويل الكويتي بأعلى معايير الالتزام بمدونة السلوك المهني وأخلاقيات العمل، بدءًا من أعضاء مجلس الإدارة وصولًا إلى جميع موظفي البنك. ومن هذا المنطلق، حرص مجلس الإدارة على تعزيز الإطار القائم من خلال اعتماد السياسات والضوابط اللازمة للتأكد من ترسيخ قيم النزاهة والمصداقية والمحافظة على السمعة الراسخة للمجموعة. كما يجري المجلس مراجعة سنوية للسياسات المنظمة لإطار السلوك المهني، والتي تتكون من:

- **سياسة تعارض المصالح**
- **سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة.**
- **سياسة أمن المعلومات.**
- **سياسة الإبلاغ عن المخالفات.**
- **سياسة مكافحة الرشوة والفساد.**
- **سياسة المعلومات الداخلية.**
- **سياسة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل.**

يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسات والالتزام بها، كما يراجع الموظفون هذه السياسات ويؤكدون التزامهم بها بشكل سنوي. ويحرص البنك على ترسيخ ثقافة الالتزام بالمعايير الأخلاقية من خلال تنفيذ برامج تدريبية دورية وإصدار مواد ومنشورات توعوية تهدف إلى تعزيز الوعي وترسيخ السلوك المهني المسؤول

يرتكز إطار الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي على أربعة محاور رئيسية:

- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- ادارة التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة.
- ادارة البحوث والاستشارات الشرعية.
- التدقيق الشرعي الخارجي.

الأعضاء:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ سيد محمد السيد عبد الرزاق الطبطبائي
(رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ مبارك جزاء الحربي

فضيلة الشيخ الدكتور/ أنور شعيب عبد السلام

فضيلة الشيخ الدكتور/ خالد شجاع العتيبي

فضيلة الشيخ الدكتور/ عصام عبد الرحيم الغريب

وقد عينت الجمعية العامة لبيت التمويل الكويتي الأعضاء الموقرين لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥. وتتألف الهيئة من خمسة أعضاء. وتُصدر الآراء والقرارات الشرعية التي تنظم أعمال البنك وتقوم بتاتأكد من التزام بيت التمويل الكويتي لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

٪٩٩

وعقدت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام ٢٠٢٥، ٢٧ اجتماعًا بمعدل حضور بلغ

(تتوفر السير الذاتية لأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٥)

ترشيح واختيار أعضاء مجلس الإدارة

يشغل رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي منصبًا غير تنفيذي، وهو منصب مستقل ومختلف عن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويخضع جميع أعضاء مجلس الإدارة، بمن فيهم الأعضاء المستقلون، لموافقة بنك الكويت المركزي قبل انتخابهم من قبل المساهمين في الجمعية العامة العادية. ويمارس المساهمون حقهم في التصويت وفق مبدأ «صوت لكل سهم» لجميع الأسهم القائمة، باستثناء أسهم الخزينة.

تُساند لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في التأكد من توافق معايير عضوية مجلس الإدارة مع السياسات المعتمدة ومتطلبات بنك الكويت المركزي، بما يسهم في تشكيل مجلس إدارة قادر على دعم التوجه الاستراتيجي لبيت التمويل الكويتي وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية.

ويمتلك مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي بشكل جماعي، بما في ذلك الأعضاء المستقلون، المؤهلات والخبرات اللازمة لخدمة مصالح البنك، ومساهميه، وأصحاب المصلحة الأخرون.

تدريب مجلس الإدارة

في ظل التقدم الذي يحرزه بيت التمويل الكويتي في ترسيخ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن ثقافة البنك وعلى امتداد منظومته المؤسسية، يحرص أعضاء مجلس الإدارة على التطور المستمر من خلال البرامج التعريفية والتدريبية التي تعزز فهمهم للقضايا والمستجدات ذات الصلة، وتمكنهم من إبداء آراء موضوعية ومدروسة بشأن مختلف شؤون البنك.

يحرص أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بانتظام في البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات المتخصصة بصورة سنوية، بهدف تعزيز معرفتهم وخبرتهم في القطاعين المالي والمصرفي، بما يواكب التوجهات المستقبلية والتحديات والمخاطر التي تواجه بيت التمويل الكويتي والبيئة المحيطة به.

خلال العام ٢٠٢٤ تم عمل برامج تدريبية لمجلس الادارة ركزت على التمويل المستدام، ومخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والتحول الرقمي، وفي عام ٢٠٢٥ تم توسيع أجندة التدريب لتشمل القضايا والتحديات الناشئة في القطاع المالي، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المكافآت

سياسة المكافآت

بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في إدارة المكافآت، تتضمن منظومة الحوكمة لبيت التمويل الكويتي إطارًا واضحًا للسياسات والضوابط المنظمة للمكافآت وبرامج الحوافز، وذلك على النحو التالي:

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على تصميم نظام المكافآت لدى بيت التمويل الكويتي وضبطه وتفعيله ومراجعته بصورة دورية، بما يعزز فعالية النظام ومواءمته مع أهداف البنك واستراتيجيته.

وتتحمّل لجنة الترشيحات والمكافآت مسئولية وضع المبادئ التوجيهية للمجلس فيما يتعلق بكافة الأمور المرتبطة بالمكافآت.

تُعد سياسة الرواتب جزءًا من سياسات الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي، وتمثل الإطار المعتمد لسياسة المكافآت، وتتوافق مع جميع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وتشمل السياسة جميع مكونات المكافآت المالية، مع مراعاة إطار إدارة المخاطر المعتمد لدى البنك، كما تهدف إلى استقطاب الكفاءات والخبرات المؤهلة والمحافظة عليها.

تتكون مكافآت القيادات التنفيذية من عناصر ثابتة ومتغيرة، وتشمل المكافآت الحالية والمؤجلة، والحوافز قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة. ويتم تأجيل ٣٠٪ من المكافأة السنوية لمدة ثلاث سنوات وفقًا للسياسات المعتمدة. وتُصمم حزمة المكافآت بمختلف مكوناتها بما يحقق التوازن والمواءمة، مع مراعاة الدرجة الوظيفية للموظف، وطبيعة مهامه، وإدارته، والممارسات السائدة في السوق.

ويحتوي نظام المكافآت في بيت التمويل الكويتي على المكونات التالية:

مكافأة ثابتة.	مكافأة متغيرة.
حوافز قصيرة الأجل.	حوافز طويلة الأجل.

(للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى تقرير المكافآت في التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٥)

ترتبط مكافآت الموظفين بشكل مباشر بالأداء قصير الأجل وطويل الأجل للبنك. كما تتماشى حزم المكافآت مع مستوى نزعة المخاطر المعتمدة لدى البنك على المديين القصير والطويل. ويطبق البنك آليات رقابية تهدف إلى ضبط إجمالي المكافآت وربطها بالأداء المالي للبنك، وفي حال عدم تحقيق النتائج المستهدفة أو تراجع الأداء، يتم تطبيق آلية استرداد المكافآت (Clawback) وفقًا للضوابط والسياسات المعتمدة، كما هو موضح أدناه.

ضوابط مكافآت الإدارة العليا

تُحدّد جميع العناصر عند مستوى مناسب مع الأخذ في الاعتبار ممارسات السوق، ومؤشرات الأجور، ومهارات الموظف.

- تُستخدم المكافآت لتشجيع وتحفيز الأداء الفعال بشكل مستمر.
- تُحدد المكافآت بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والأهداف الرئيسة للأعمال المعتمدة من مجلس الإدارة، وترتبط بمستوى أداء بيت التمويل الكويتي على المدى القصير والطويل.
- ترتبط المكافآت بطبيعة المخاطر والفترة الزمنية اللازمة لظهورها وتحقق آثارها.

إجمالي المكافآت السنوية للإدارة التنفيذية العليا

بلغ إجمالي المكافآت لعام ٢٠٢٥ للرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه ٥٣٣٨٥٥٠ دينارًا كويتيًا. وشملت حزمة المكافآت لكل مسئول في الادارة التنفيذية العليا في هذه الفئة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك الرواتب (الأساسية والمزايا والبدلات النقدية / غير النقدية)، والحوافز قصيرة الأجل بما في ذلك المكافآت النقدية السنوية الثابتة والمتغيرة، والحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

سياسة الاسترداد

يعتمد بيت التمويل الكويتي سياسة خاصة باسترداد المكافآت (Clawback) الممنوحة للقيادات التنفيذية. ووفقًا لتقدير مجلس الإدارة وبعد موافقته، تتيح هذه السياسة للبنك استرداد المكافآت والحوافز المرتبطة بالأداء والممنوحة لأي من شاغلي المناصب التنفيذية الحالية في البنك، وذلك وفقًا للضوابط والمعايير المعتمدة.

يراعي البنك إمكانية تعديل المكافآت المالية في حال تراجع أدائه المالي، بما في ذلك وضع معايير وضوابط مناسبة تتيح تخفيض إجمالي المكافآت المالية الممنوحة عند ضعف الأداء المالي أو تحقيق نتائج سلبية. كما يعتمد البنك آلية لاسترداد المكافآت (Clawback) وفقًا للسياسات والضوابط ذات الصلة، بما يعزز الارتباط بين المكافآت والأداء الفعلي ويحقق الممارسات السليمة في إدارة المكافآت.

تقييم المكافآت والتعويضات

يجري بيت التمويل الكويتي مراجعة دورية وإعادة تقييم لبعض الوظائف المحددة للتأكد من أن مستويات المكافآت والتعويضات تظل عادلة وتنافسية ومتوافقة مع المعايير والممارسات المتبعة في القطاع. وتسهم هذه الممارسة في تعزيز الموضوعية في قرارات المكافآت، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، والحد من أي تحيزات محتملة في هيكل المكافآت والتعويضات.

حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة

يحرص بيت التمويل الكويتي على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة من خلال تطبيق السياسات والإجراءات التي تكفل المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين، بمن فيهم أصحاب حقوق الأقلية، وذلك عبر وحدتين متخصصتين. تتولى الوحدة الأولى شؤون المساهمين، فيما تتولى الوحدة الثانية شؤون المستثمرين. وتعمل كلتا الوحدتين بشكل مستمر لخدمة المساهمين والمستثمرين وتعزيز التواصل معهم. كما يتمتع جميع مساهمي بيت التمويل الكويتي بحقوق متساوية دون أي تمييز، بما في ذلك حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، والتصويت على بنود جدول الأعمال، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. كما يحق للمساهمين الحصول على توزيعات الأرباح، والاطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة البنك، والتمتع بسائر الحقوق المقررة لهم وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة.

ويحرص البنك كذلك على حماية حقوق أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون والمودعون والدائنون والموردون وغيرهم، من خلال الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تكفل صون حقوقهم وتعزيز التعامل العادل والشفاف معهم.

سهم واحد، صوت واحد

يلتزم بيت التمويل الكويتي بمبدأ «صوت لكل سهم» بالنسبة لجميع أسهمه القائمة، باستثناء أسهم الخزينة. وعند التصويت على قرارات الجمعية العامة، تتناسب القوة التصويتية لكل مساهم بشكل مباشر مع نسبة ملكيته في البنك، بما يعزز مبادئ العدالة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات. ومن خلال الالتزام بهذا المبدأ، يعزز بيت التمويل الكويتي تمثيلًا متساويًا للمساهمين في تحديد توجهات البنك والمشاركة في القرارات الاستراتيجية.

فترة الإخطار باجتماع الجمعية العامة

يُزود بيت التمويل الكويتي المساهمين عادةً بإشعار يتراوح من ٢١ إلى ٣٠ يومًا قبل انعقاد الجمعيات العامة العادية وغير العادية، مما يُتيح وقتًا كافيًا للتحضير، ومراجعة المستندات ذات الصلة، واتخاذ الترتيبات اللازمة للحضور، مما يضمن الشفافية والمشاركة الفعالة في الاجتماع.

الإفصاح عن نتائج تصويت المساهمين

يُقدم بيت التمويل الكويتي تحليلًا واضحًا ومفصلًا لنتائج التصويت في محاضر اجتماعات كل من الجمعيات العامة العادية وغير العادية. ويشمل ذلك عدد الأصوات المؤيدة، والمعارضة، والممتنعة عن التصويت لكل قرار، ونتائج التصويت لكل بند في جدول الأعمال، ونصاب الحضور، وأي إشعارات أو مخاوف تُطرح خلال الاجتماع.

ويتم الإفصاح عن هذه النتائج من خلال القنوات الرسمية المعتمدة، بما في ذلك الإفصاحات التنظيمية والمعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني لبيت التمويل الكويتي وبورصة الكويت، بما يعزز الشفافية ويتيح لأصحاب المصلحة الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة حول القرارات المتخذة.

الالتزام

تحافظ إدارة الالتزام على استقلاليتها وتمتعها بالصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بكفاءة وفاعلية داخل بيت التمويل الكويتي. ويقع على عاتق الإدارة التنفيذية الامتناع عن التدخل في أعمالها أو التأثير على ممارستها لاختصاصاتها، بما يدعم استقلالية وظيفة الالتزام ويعزز فاعليتها.

الحوكمة

يعتمد البنك سياسة مستقلة للالتزام تهدف إلى تعزيز الالتزام بجميع القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لأنشطته وأعماله.

وتتم مراجعة هذه السياسة بصورة دورية، إلى جانب التحقق من التطبيق الفعّال لأحكامها ومتطلباتها.

مهام وظيفة الالتزام

- تُقدم المشورة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن التزام البنك للمتطلبات الرقابية وتبقيهم على اطلاع دائم بآخر التطورات.
- تُحدد وتُقيم مخاطر عدم الالتزام التي يواجهها البنك مرة واحدة على الأقل سنويًا، إلى جانب تقييم مدى فعالية إدارة تلك المخاطر.
- تُقدم تقارير إلى لجنة التدقيق والالتزام حول مدى فعالية إدارة البنك لهذه المخاطر، في حال رصدها. ومع ذلك، تبقى المسئولية الشاملة عن الالتزام على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

الالتزام للمتطلبات الرقابية

يمتلك بيت التمويل الكويتي سياسات وإجراءات مطبقة لدعم التزامه للقوانين واللوائح الرقابية المعمول بها، بما في ذلك سياسة الإبلاغ عن المخالفات.

بالإضافة إلى ذلك، يُفصح بيت التمويل الكويتي عن الغرامات الرقابية (إن وجدت) خلال الجمعية العامة.

تعارض المصالح - مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة بموجب سياسة مخصصة لتعارض المصالح والتي تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإمتناع عن أي أنشطة من شأنها أن تخلق تعارضًا في المصالح.
- وضع سياسات وإجراءات لمنع تعارض المصالح بين أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية، والموظفين.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة على أي نشاط يُنفذ من قِبل أي من أعضاء المجلس والذي قد يؤدي إلى تعارض في المصالح.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مسألة قد تؤدي، أو أدت بالفعل، إلى تعارض في المصالح.
- يمتنع أعضاء مجلس الإدارة عن المشاركة في التصويت على أي موضوع قد ينشأ عنه تعارض مصالح أو يؤثر في نزاهة وموضوعية عملية اتخاذ القرار.
- تُعامل جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بعدالة ودون أي معاملة تفضيلية.

يعتمد بيت التمويل الكويتي سياسة واضحة لتعارض المصالح تهدف إلى تعزيز الشفافية والموضوعية في أعماله وعملياته التمويلية. ويحرص البنك على تجنب أي حالات تعارض مصالح قد تنشأ بين الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا أو أفراد أسرهم من الدرجة الأولى (الزوج أو الزوجة، والأبناء، والوالدين). كما يراجع مجلس الإدارة هذه السياسة سنويًا، وتسري أحكامها على جميع عمليات وأنشطة البنك.

الإجراءات المحظورة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي ممارسات قد تؤدي إلى تعارض المصالح، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- استخدام منصب الشخص كعضو في المجلس أو موظف في البنك للحصول على تمويل أو ضمانات في انتهاك للسياسات المعتمدة.
- الدخول في أي ممارسات أو أنشطة قد تؤثر بشكل غير ملائم على العلاقات التجارية الحالية أو المستقبلية للبنك مع الأطراف الأخرى.
- قبول الهدايا من الأفراد أو الجهات التي تربطها تعاملات مع البنك، أو السماح لأحد أفراد الأسرة من الدرجة الأولى لعضو مجلس الإدارة أو الموظف بقبولها، إذا كان من الممكن أن تؤثر هذه الهدايا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على قرارات أو تصرفات عضو مجلس الإدارة أو الموظف أو على موضوعيتهما في أداء مهامهما.
- اتخاذ أو التأثير على القرارات التي من شأنها تقديم فائدة شخصية، مثل الموافقة على تمويل لشركة تعود بالفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر على عضو المجلس أو الموظف.
- في حال وجود تعارض مصالح فعلي أو محتمل يتعلق بأي معاملة، يتعين على عضو مجلس الإدارة أو الموظف الامتناع عن المشاركة في مناقشتها أو معالجتها أو اعتمادها أو اتخاذ أي قرار بشأنها.

السلوك الأخلاقي والمسؤوليات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة

يدعم مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أعلى معايير النزاهة، والاحترافية، والسلوك الأخلاقي في أداء واجباتهم الائتمانية.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بعدم إساءة استخدام مناصبهم أو أي معلومات سرية يحصلون عليها بحكم مهامهم في البنك لتحقيق منفعة شخصية أو منفعة لأي طرف ذي صلة. كما تقع على عاتقهم مسؤولية التأكد من أن مصالحهم الشخصية أو ارتباطاتهم الخارجية لا تؤدي إلى نشوء تعارض في المصالح أو تؤثر في استقلالية وموضوعية قراراتهم وأدائهم لمهامهم.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي تصرفات أو ممارسات قد تؤثر سلبًا على سمعة البنك أو تقوض ثقة الجمهور به. كما يحرص المجلس على رصد وتقييم حالات تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة بصورة مستمرة، لا سيما في المعاملات التي تشمل المساهمين أو الأطراف ذات الصلة أو العملاء. وفوق كل ذلك، يظل العمل بما يحقق المصلحة العليا لبيت التمويل الكويتي واجبًا أساسيًا على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي حالة قد تؤدي إلى نشوء تعارض في المصالح أو نتج عنها تعارض مصالح بالفعل. كما يتعين عرض أي نشاط أو إجراء قد يترتب عليه تعارض مصالح محتمل على مجلس الإدارة والحصول على موافقته مسبقًا قبل المضي فيه.

ضوابط الاعتماد وتفويض الصلاحيات

يجب اعتماد المقترحات التي تتضمن تسهيلات تمويلية لمجلس الإدارة من قِبل الجمعية العامة لبيت التمويل الكويتي. ويجب أن يحصل أي قرار بمنح، أو تجديد، أو زيادة هذه التسهيلات على موافقة ما لا يقل عن ٧٥٪ من إجمالي أعضاء المجلس، باستثناء أعضاء المجلس المعنيين، الذين يجب عليهم الامتناع عن المناقشات والتصويت. ويحتفظ مجلس الإدارة بالسلطة الحصرية على هذه القرارات ولا يُسمح له بتفويض هذه المسئولية إلى أي لجنة لجانه.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

يحرص بيت التمويل الكويتي على الالتزام بأعلى معايير النزاهة والسلوك المهني والالتزام القانوني، مع إدراكه للمخاطر المحتملة المرتبطة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك حالات تعارض المصالح الفعلية أو المحتملة.

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة لدى بيت التمويل الكويتي، والتي تحدد القواعد والإجراءات المنظمة لهذه المعاملات. ويتم منح أي تسهيلات ائتمانية للأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، وفقًا للشروط والأحكام ذاتها المطبقة على العملاء الآخرين، دون منح أي مزايا أو شروط تفضيلية، وبما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

يجب الإفصاح عن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقًا للقواعد واللوائح المعمول بها والصادرة عن الجهات الرقابية المختصة، بما في ذلك تعليمات بنك الكويت المركزي ومعايير الإفصاح الدولية ذات الصلة.

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للمتابعة والتدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي، وذلك للتحقق من توافقها مع سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة لدى بيت التمويل الكويتي.

كما يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالامتناع عن المشاركة في اجتماعات المجلس التي تتضمن مناقشة أو التصويت على موضوعات تتعلق بمصالحهم أو أعمالهم الخاصة، وذلك تجنبًا لأي تعارض في المصالح وتعزيزًا لمبادئ الحوكمة والشفافية.

مكافحة الرشوة والفساد

لم يتكبد بيت التمويل الكويتي أي غرامات، أو عقوبات، أو تسويات تتعلق بالفساد.

تحظر سياسة مكافحة الرشوة والفساد في بيت التمويل الكويتي بشكل صريح أي معاملة أو ممارسة قد تُعد رشوة أو دفعة غير مشروعة، بما في ذلك المدفوعات مقابل تسهيل الإجراءات، سواء قُدمت إلى أو استُلمت من موظف عام أو مؤسسة خاصة أو أي فرد.

تُطبق هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وجميع الأطراف التي تمثل بيت التمويل الكويتي. كذلك يأخذ البنك في الاعتبار سياسات مكافحة الرشوة والفساد لدى شركاء الأعمال المحتملين عند تنفيذ إجراءات العناية الواجبة وتقييم العلاقات التجارية الجديدة.

نهج بيت التمويل الكويتي في الحد من مخاطر الفساد في العمليات عالية المخاطر

يحرص بيت التمويل الكويتي على تطبيق إجراءات فعّالة للحد من مخاطر الفساد بمختلف مستوياتها، لا سيما في العمليات ذات المخاطر المرتفعة. ويعتمد البنك ضوابط وإجراءات متكاملة تتماشى مع سياسة مكافحة الرشوة والفساد وسياسة الإبلاغ عن المخالفات. كما يطبق إجراءات معززة للعناية الواجبة لتقييم المخاطر المحتملة بصورة شاملة، إلى جانب تطبيق مبدأ المراجعة المزدوجة (من قبل طرفين)، بما يتيح التأكد من مراجعة العمليات والقرارات من قبل أكثر من جهة مختصة، ويعزز الرقابة والمساءلة على مختلف المستويات.

يعزز بيت التمويل الكويتي منظومة الرقابة الداخلية من خلال تطبيق ضوابط وإجراءات وقائية وكاشفة وتصحيحية تهدف إلى الحد من مواطن الضعف والمخاطر المحتملة. كما يجري البنك مراجعات وأنشطة رقابية دورية لرصد أي انحرافات أو ملاحظات بصورة مبكرة. إضافةً إلى ذلك، يتم تحليل البلاغات المتعلقة بالحوادث والمخالفات، بما في ذلك البلاغات الواردة عبر قنوات الإبلاغ عن المخالفات، بعناية ودقة لاتخاذ الإجراءات المناسبة ومعالجة أي قضايا ناشئة بشكل فوري. ويحرص البنك كذلك على تنفيذ برامج تدريبية وأنشطة توعوية مستمرة لأصحاب المصلحة، بما يسهم في ترسيخ ثقافة الالتزام وتعزيز الوعي بالمتطلبات والضوابط ذات الصلة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

طوّر بيت التمويل الكويتي وطبّق منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، تشمل تصنيف مخاطر العملاء، ومعايير العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة المعاملات، وفحص قوائم العقوبات بما يشمل العملاء والأطراف ذات العلاقة والمدفوعات، بالإضافة إلى برنامج تدريبي مستمر. ولتعزيز الكفاءة التشغيلية، يوظف البنك حلولًا رقمية متقدمة تسهم في مراقبة الأنشطة ورصد أي معاملات أو ممارسات يُشتبه بها بصورة فعّالة وفي الوقت المناسب.

يعتمد بيت التمويل الكويتي على أنظمة آلية متقدمة تساعد في تحديد المخاطر المحتملة وإدارتها من خلال مراقبة أنشطة العملاء والتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية ذات الصلة. كما تسهم هذه الأنظمة في تعزيز كفاءة عمليات المراجعة والتحليل، من خلال دعم الموظفين في رصد الأنشطة غير الاعتيادية وتقييمها بسرعة وفاعلية.

علاوة على ذلك، دمج بيت التمويل الكويتي متطلبات «اعرف عميلك» (KYC)، وإجراءات التحقق والعناية الواجبة، والإجراءات المعززة المطبقة على العملاء والمعاملات عالية المخاطر، إضافةً إلى متطلبات فحص قوائم العقوبات، ضمن الإجراءات التشغيلية للقطاعات ووحدات الدعم ذات الصلة.

كما يلتزم البنك بعدم إقامة أو الاستمرار في أي علاقة عمل مع الأشخاص أو الجهات المدرجة على قوائم العقوبات.

كما تتعاون إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة مع وحدة تطوير المواهب في تنفيذ برامج توعوية وتدريبية سنوية لجميع الموظفين، إلى جانب برامج تدريبية متخصصة لفئات محددة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، بما يعزز الوعي والالتزام بالمتطلبات ذات الصلة. في عام ٢٠٢٥، أكمل ١٠٠٪ من موظفي بيت التمويل الكويتي البرامج التدريبية الإلزامية المتعلقة بمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي. كما تم تعميم السياسات والإجراءات ذات الصلة على الموظفين وأعضاء مجلس الادارة وشركاء الأعمال الرئيسيين.

منع الاحتيال

في إطار جهوده للحد من عمليات الاحتيال، قامت ادارة المخاطر غير المالية في بيت التمويل الكويتي بتطبيق عدد من حالات الاستخدام المعتمدة على تحليل البيانات واتجاهات الاحتيال المرتبطة بحالات الاحتيال الخارجي، بما في ذلك الاحتيال عبر المكالمات الهاتفية الاحتيالية (Vishing) والرسائل النصية الاحتيالية (Smishing). كما تواصل الوحدة مراقبة هذه الأنظمة وتطويرها بشكل مستمر للحد من التنبيهات غير الدقيقة وتعزيز كفاءة وفعالية عمليات الكشف عن حالات الاحتيال. ونشرت الادارة تعميمات داخلية لشرح مثلث الاحتيال، وهو نموذج ثلاثي الأركان يوضح المكونات الثلاثة التي تزيد من خطر الاحتيال (الفرصة، والدافع، والتبرير)، ولتعزيز الوعي بأهمية خلق ثقافة مكافحة الاحتيال في البنك.

ونتواصل بانتظام مع عملائنا لنؤكد لهم أن بيت التمويل الكويتي لن يطلب أبدًا أي معلومات سرية، أو شخصية، أو مالية ينبغي عدم مشاركتها مع أي شخص.

يقوم بيت التمويل الكويتي بمتابعة التنبيهات الصادرة عن شبكتي فيزا وماستركارد، والاستعداد المسبق للتعامل مع أساليب وحملات الاحتيال المستجدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها. كما يراقب البنك الأنشطة والمعاملات المرتبطة بالتجار لرصد أي مؤشرات أو ممارسات مشبوهة، ويقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إيقاف التعامل مع الجهات التي يثبت تورطها في معاملات احتيالية استنادًا إلى نتائج التحليل والتحقيقات التي يجريها البنك.

يجري بيت التمويل الكويتي تقييمات لمخاطر الائتمان استنادًا إلى نظام التصنيف الداخلي للمخاطر والتصنيفات المعتمدة من بنك الكويت المركزي. كما ينفذ البنك تقييمات لمخاطر الاحتيال على مستوى الإدارات والوحدات المختلفة بالاعتماد على نتائج التحليل والتحقيقات ومؤشرات الإنذار المبكر والحوادث المسجلة، بهدف تحديد المخاطر المرتفعة والمرتفعة جدًا ووضع التدابير المناسبة للتخفيف منها وفقًا لمنهجية التصنيف الداخلي للمخاطر المعتمدة.

حقوق الإنسان

يسعى بيت التمويل الكويتي إلى مواءمة أعماله وممارساته مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإطار الدولي لحقوق الإنسان، مع الحرص على تطبيق هذه المبادئ والالتزام بها في مختلف عملياته وشراكاته.

يؤمن بيت التمويل الكويتي بأهمية التواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الفئات التي قد تتأثر بأنشطته وأعماله، للتعرف على آرائهم وتصوراتهم بشأن أثر البنك على حقوق الإنسان. ويتم توثيق هذه المشاركات والمشاورات بعناية، والاستفادة من الملاحظات المستخلصة منها في تعزيز الجهود المستمرة المتعلقة بحقوق الإنسان. كما يحرص البنك على التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية في المشاريع ذات الصلة بهدف جمع آرائهم وملاحظاتهم، بما يدعم إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان ويسهم في تعزيز فاعليتها.

لم يسجل بيت التمويل الكويتي أي حوادث تتعلق بتأثيرات على حقوق الإنسان

تشغيل الأطفال والعمل الجبري

لا يدعم بيت التمويل الكويتي أي شكل من أشكال تشغيل الأطفال أو العمل الجبري، سواء ضمن نطاق منشآته وعملياته أو خارجهما.

التحوّل الرقمي

يعتمد بيت التمويل الكويتي نهجًا للتحول الرقمي في إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح يركز على تحديث الأنظمة وأتمتة العمليات التشغيلية، وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتعزيز فاعلية الرقابة وإدارة المخاطر.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات في بيت التمويل الكويتي إلى توفير بيئة آمنة وسرية للإبلاغ عن أي مخالفات أو ممارسات يُشتبه في عدم توافقها مع مدونة السلوك المهني أو سياسات البنك أو المعايير الأخلاقية المعتمدة. ويشجع البنك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والعملاء وشركاء الأعمال على الإبلاغ عن هذه الحالات بحسن نية، مع إتاحة إمكانية الإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية. كما تُحفظ هوية المُبلّغ بسرية تامة، ولا يتم الكشف عنها إلا إذا تطلب ذلك أمر قضائي أو طلب صادر عن جهة تحقيق مختصة.

وتنص هذه السياسة على عدم اتخاذ أي إجراءات سلبية أو انتقامية بحق أي شخص يتقدم ببلاغ أو يثير أي مخاوف بحسن نية، حتى في حال عدم ثبوت صحة تلك المخاوف أو الادعاءات. ومع ذلك، لا تمتد هذه الحماية إلى الأفراد الذين يقدمون بلاغات كيدية أو معلومات مضللة عن عمد.

كما يخضع أي شخص يثبت قيامه بأعمال انتقامية ضد مُبلّغ عن مخالفة للإجراءات التأديبية المناسبة. ولتعزيز الالتزام بهذه السياسة، يتم تعميم الإقرارات والنماذج ذات الصلة بالإبلاغ عن المخالفات على الموظفين. كما يُطلب من الموظفين مراجعتها والإقرار بها عند الالتحاق بالعمل لدى بيت التمويل الكويتي، وعند تحديث السياسات ذات الصلة، وبحد أدنى مرة واحدة سنويًا.

يحتفظ أي شخص يتقدم ببلاغ بحقه في عدم الكشف عن هويته، ولا يتم الإفصاح عنها إلا بموافقته. ويمكن للموظفين الإبلاغ عن أي معلومات أو مخالفات من خلال التواصل مع الرئيس التنفيذي للمجموعة أو رئيس لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة عبر البريد الإلكتروني المخصص للإبلاغ عن المخالفات.

تُحال البلاغات والمخاوف التي يثيرها المُبلّغ إلى اللجنة التحقيقات العليا دون الكشف عن هويته. وتتولى اللجنة تحديد آليات وقنوات التحقيق والموارد المناسبة للتعامل مع البلاغات بصورة عادلة وموضوعية. وعند الحاجة، تُرفع البلاغات إلى لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة و/أو مجلس الإدارة للنظر فيها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

في حال انطوت الحالة على تمييز أو تحرش، فيتعين على الشخص المتضرر إبلاغ مديره المباشر و/أو إدارة الموارد البشرية فورًا. ويلتزم بيت التمويل الكويتي بالتعامل مع هذه الحالات بسرية ومهنية مع مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية. وعند تلقي أي ادعاء من هذا النوع، تتولى إدارة الموارد البشرية تقييم الحالة لتحديد مدى توافقها مع الأفعال المصنفة كمخالفات وفقًا للإجراءات والجزاءات التأديبية المعتمدة لدى البنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على نتائج التقييم.

يتم تزويد الموظفين الذين يتقدمون ببلاغات أو يثيرون مخاوف عبر القنوات الداخلية بالمعلومات المتعلقة بالجهات أو الأفراد المكلفين بمتابعة هذه الحالات، وآليات التواصل معهم، وأي متطلبات إضافية قد تكون ضرورية لاستكمال إجراءات النظر في البلاغ.

آليات التظلم

يحرص بيت التمويل الكويتي على توفير بيئة عمل عادلة وشفافة من خلال آليات تظلم واضحة ومعتمدة تتيح للموظفين التعبير عن ملاحظاتهم أو الاعتراض على المسائل المتعلقة بتقييم الأداء السنوي أو الإجراءات التأديبية. ويتم تقديم طلبات التظلم إلى مسؤولي شؤون الموارد البشرية المعنيين لمراجعتها والبت فيها والرد عليها في الوقت المناسب.

يعتمد بيت التمويل الكويتي نوعين من التظلمات المخصصة لموظفيه، وهما:

١) تظلم إدارة الأداء

الفئات المؤهلة لتقديم التظلم

جميع موظفي بيت التمويل الكويتي مؤهلون لتقديم تظلم خلال ١٠ أيام عمل من اخطارهم نتيجة التقييم النهائي.

الهدف من الإجراء

تعزيز العدالة والشفافية في دورة الأداء الخاصة ببيت التمويل الكويتي.

الغرض

تهدف عملية التظلم إلى إعطاء الموظفين الفرصة للتحدث رسميًا إلى إدارتهم والموارد البشرية بشأن مخاوفهم وقلقهم.

كما تُمكّن هذه الآلية إدارة الموارد البشرية من توضيح أسس وعدالة عملية التقييم للموظفين وشرح مبررات التقييم النهائي، مما يعزز الثقة في نظام إدارة الأداء ويسهم في رفع مستوى رضا الموظفين.

٢) التظلم من الإجراءات التأديبية

الفئات المؤهلة لتقديم التظلم

موظفو بيت التمويل الكويتي الذين تلقوا إجراءً تأديبيًا، أو خصومات من الراتب، أو عقوبات. يجب بدء الطلب في غضون ١٥ يوم عمل من يوم إصدار العقوبة.

الهدف من الإجراء

تزويد موظفي بيت التمويل الكويتي بفرصة الاستئناف ضد الإجراءات التأديبية المتخذة ضدهم.

الغرض

تهدف عملية التظلم إلى إعطاء الموظفين فرصة ثانية للدفاع عن أنفسهم. كما أنها تُمثل فرصة للموارد البشرية لشرح مدى العدالة والسبب وراء الإجراء التأديبي المُتخذ ضدهم للموظفين.

وسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من الوضوح وراء الإجراء التأديبي المتخذ ضد الموظفين، مما يعزز رضا الموظفين بشكل أكبر.

ويساعد ذلك على توضيح مبررات الإجراءات التأديبية المتخذة بحق الموظفين، مما يعزز رضاهم وثقتهم بعدالة الإجراءات المتبعة. وفي جميع الحالات، تهدف هذه الآلية إلى الحفاظ على حقوق الموظفين ومعالجة تظلماتهم بصورة عادلة وشفافة. وعليه، تقوم إدارة الموارد البشرية بالاجتماع مع الموظف والاستماع إلى ملاحظاته ودراسة أي مستندات أو أدلة داعمة للتظلم. كما تتولى مراجعة طلب التظلم وتقييمه، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأن قبوله أو رفضه، وإبلاغ الموظف بالقرار النهائي وأسبابه.

شكاوى الموظفين

في عام ٢٠٢٥، تم تلقي شكاوى من موظفين بشأن بعض السلوكيات أو المخالفات المنسوبة لزملاء العمل. وقد تمت مراجعة هذه الشكاوى والتحقق منها وفق الإجراءات المعتمدة، واتُخذت الإجراءات التأديبية المناسبة للحالات التي ثبتت صحتها، بما يتوافق مع لائحة المخالفات والجزاءات في البنك.

علاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن أربع حالات فساد مؤكدة خلال عام ٢٠٢٥. وقد أُجريت تحقيقات شاملة بشأن هذه الحالات، وأسفرت عن إنهاء خدمات الموظفين المتورطين فيها وفقًا للإجراءات التأديبية المعتمدة لدى البنك. وفي الوقت ذاته، تمت مراجعة الإجراءات والضوابط الداخلية وتحديثها وتعزيزها للحد من احتمالية تكرار مثل هذه المخاطر مستقبلاً.

الشؤون القانونية

يحرص بيت التمويل الكويتي على الالتزام بأعلى معايير الالتزام القانوني والحوكمة في جميع عملياته وأنشطته، بما يعزز المساءلة المؤسسية ويدعم مكانته كمؤسسة مالية موثوقة.

في عام ٢٠٢٥، واصل بيت التمويل الكويتي تطبيق تدابير فعّالة لمكافحة الفساد، وتعزيز ممارسات المنافسة العادلة، وترسيخ المعايير الأخلاقية في بيئة العمل. ولم تُسجل أي قضايا قانونية مرفوعة ضد البنك خلال العام في عدد من المجالات الرئيسة، بما في ذلك:

- القضايا المتعلقة بالفساد.
- الممارسات المناهضة للمنافسة، ومخالفات قوانين مكافحة الاحتكار، ومخالفات التشريعات ذات الصلة بمنع الاحتكار.
- القضايا المتعلقة بأخلاقيات الأعمال.
- منازعات الملكية الفكرية.
- انتهاكات حقوق الإنسان، بما فى ذلك عمالة الأطفال، والتمييز أو التحرش فى بيئة العمل، وعدم المساواة فى الفرص والتنوع ضمن القوى العاملة.
- الحوادث المتعلقة بالموظفين والصحة العامة.
- انتهاكات حقوق المساهمين، وممارسات التداول بناءً على معلومات داخلية، والتلاعب فى أسعار الأسهم.
- الممارسات المحاسبية غير الشفافة أو التى تنطوى على مبالغة فى المعالجات المحاسبية.
- المنازعات المتعلقة ببيع المنتجات وتقديم الخدمات.
- انتهاكات خصوصية العملاء.
- المخالفات البيئية.

الأمن السيبراني والتطورات التكنولوجية

وتجاوبًا مع الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في القطاع المصرفي والمالي، وتطبيقاً لمبادئ الحوكمة واللوائح الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يملك بيت التمويل الكويتي وحدةً مخصصةً تُعنى بإدارة أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية، ويتمثل غرضها الرئيسي في التصدي للتحديات الناشئة عن التطورات المتسارعة في التقنيات المصرفية، وحماية البيانات الداخلية والخارجية من التهديدات الأمنية.

وكجزءٍ من إطار الحوكمة الخاص ببيت التمويل الكويتي، يُشرف مجلس الإدارة على مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ويتمتع بصلاحية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة. ويرفع رئيس إدارة مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر غير المالية، والذي يرفع بدوره تقاريره مباشرةً إلى رئيس المخاطر للمجموعة.

الالتزام بمعايير الأمن العالمية

يلتزم بيت التمويل الكويتي بالحفاظ على أعلى معايير أمن المعلومات. ويحمل البنك شهادة الأيزو ٢٧٠٠١:٢٠٢٢، مما يعزز توافق نظام إدارة أمن المعلومات مع أفضل الممارسات الدولية.

علاوة على ذلك، حصل بيت التمويل الكويتي على شهادة الإقرار بالالتزام (AOC) وتقرير الالتزام (ROC) وفقًا لمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS v4.0)، مما يؤكد التزامه بتطبيق أعلى الضوابط والإجراءات الأمنية لحماية بيانات بطاقات الدفع.

ولتقييم وتعزيز وضعه الأمني بصفةٍ مستمرةٍ، يُجري البنك تقييماتٍ داخليةً وخارجيةً للأمن السيبراني على أساسٍ سنويٍّ. وتُساعد هذه التقييمات في تحديد نقاط الضعف، والحد من المخاطر المخاطر، والتأكد من بقاء ممارسات الأمن السيبراني في بيت التمويل الكويتي قويةً ومُحَدَّثةً.

نظرة عامة على تدقيق أمن المعلومات

يُجري بيت التمويل الكويتي عمليات تدقيق مستقلةً، داخليةً وخارجيةً، على أنظمة أمن المعلومات الخاصة به للتأكد من سلامة وفعالية إطار الأمن السيبراني الخاص به:

التدقيق الداخلي

يُجرى سنويًّا، بناءً على مستويات تقييم المخاطر، عبر الوظائف المختلفة لوحدة إدارة أمن المعلومات. ويُساعد هذا التدقيق في تحديد مجالات التطوير والتأكد من الالتزام بالسياسات الأمنية الداخلية.

التدقيق الخارجي

يُنفَّذ سنويًّا لتقييم ومراجعة إطار الأمن السيبراني الخاص بالبنك، للتأكد من توافقه مع معايير المجال وأفضل الممارسات العالمية. وتُقَدِّم هذه المراجعة المستقلة تقييمًا موضوعيًّا لتدابير الأمن السيبراني في البنك.

وفي عام ٢٠٢٥، واصل بيت التمويل الكويتي تعزيز مرونته السيبرانية من خلال ترقية بنيته التحتية والاستثمار بصورةٍ كبيرةٍ في التقنيات الأمنية القائمة على الذكاء الاصطناعي ملتزما بتعليمات الجهات الرقابية المحلية.

تم تطبيق نظام الاكتشاف والاستجابة لمخاطر الأمن السيبراني (EDR) للتصدي السريع للهجمات السيبرانية المتطورة. والحد من خطورتها، يعد بيت التمويل الكويتي رائدا في تبني هذه التقنيات المتخصصة والمتطورة، ومن ضمنها الذكاء الإصطناعي (AI) والذي له دورا مهما في الكشف والتحليل لمخاطر الأمن السيبراني، وتحديد أوجه التحسين إلتزاما بالسياسات المتعلقة بأمن المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، نفَّذت إدارة تكنولوجيا المعلومات بنجاح مشاريعَ عديدةً تهدف إلى تعزيز كلٍّ من البنية التحتية التكنولوجية وأنظمة الدفاع السيبرانية.

وشملت المشاريع الرئيسية خدمة الدفع الفوري، ودمج منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، مما أتاح المصادقة باستخدام بصمة الوجه لمستخدمي منصة الشركات الرقمية (Ecorp)، ودمج نظام "T٣٦٠" مع منصة الشركات الإلكترونية.

أسهم برنامج CreditLense في توحيد الحلول والأدوات الرقمية ضمن منصة متكاملة، شملت نماذج رقمية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، ونماذج جديدة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وتحديثات على حقول بيانات العملاء، وتقارير مؤشرات الإنذار المبكر. وقد أصبحت هذه الحلول متاحة للاستخدام من قبل فرق الأعمال والمخاطر، بما يدعم كفاءة العمليات وتحسين إدارة المخاطر

كما أُجريت بنجاح تمارين تجريبية لاستعادة النظام بالبنك، مما يعزز الاستعداد للاضطرابات المحتملة ويُعزز من المرونة التشغيلية الشاملة لبيت التمويل الكويتي بصفةٍ أكبر.

تعزيز المرونة والحماية

ونُقَدِّم لعملائنا في بيت التمويل الكويتي معلوماتٍ شاملةً حول خدماتنا ومنتجاتنا. ويعني التزامنا بالشفافية في تقديم هذه المعلومات بطريقةٍ واضحةٍ، ومفهومةٍ، ودقيقةٍ، مما يُمَكِّن عملاءنا من اتخاذ قراراتٍ مدروسةٍ دون عناءٍ.

ونُساند عملاءنا من خلال تقديم دليل أمن المعلومات على موقعنا الإلكتروني. ويُغطي هذا الدليل الشامل موضوعاتٍ تتضمن خصوصية بيانات العملاء، وأمن البطاقات المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والأمن ثلاثي التحقق، وأمن تطبيق الهاتف المحمول KFHonline لبيت التمويل الكويتي، وحماية المعلومات الشخصية، والتصيد الاحتيالي، ونصائح أمنيةً عامةً، وأمن الدفع المعزز عبر الإنترنت.

وتشمل إفصاحاتنا المميزات والمخاطر المرتبطة بخدماتنا ومنتجاتنا، فضلًا عن حقوق والتزامات عملائنا الكرام. ولتعزيز الشفافية في جميع تعاملاتنا، نُفصح بوضوحٍ أيضًا عن الأسعار، والعمولات، والرسوم المطبقة على خدماتنا ومنتجاتنا.

وعند تقديم المشورة، نُدرك أنَّ كل عميل هو حالة فريدة، لذا نأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر المطلوبة بالتناسق مع أهدافهم المالية، وتجاربهم السابقة مع منتجات وخدمات مماثلة. ونُشجع عملاءنا على مشاركة معلومات شاملة ودقيقة حول احتياجاتهم وأوضاعهم، مما يُمَكِّننا من تقديم المشورة والخدمات المصممة خصيصًا لهم.

ومن خلال الالتزام بهذه الممارسات المرتكزة على العميل، نسعى جاهدين لتعزيز رضا العملاء وبناء الثقة من خلال التواصل المفتوح. وينصب تركيزنا الأساسي في بيت التمويل الكويتي على تقديم خدمات استثنائية تتماشى مع التطلعات المالية لعملائنا الكرام.

إدارة الحوادث والاستجابة لها

لدى بيت التمويل الكويتي إدارة للأمن السيبراني تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، والتي تُراقب، وتكتشف، وتستجيب للتهديدات السيبرانية بصفةٍ مستمرةٍ وفي الوقت الفعلي. وفي حال وقوع حادثٍ أمنيٍّ، يتبع البنك خطةً شاملةً للاستجابة للحوادث مصممة لاحتواء تأثير تلك الحوادث، والتحقيق فيها، والتخفيف من حدتها بسرعةٍ.

ويُمَكِّن هذا النهج المنظم بيت التمويل الكويتي من تقليل الاضطرابات المحتملة وحماية العمليات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا خطة سنوية، حيث نُجري الاختبارات وفقًا للخطة ونحتفظ بنتائج الاختبار كدليلٍ على الاستعداد وتعزيز فعالية الاستجابة.

تدريب الموظفين وتوعيتهم

يفرض بيت التمويل الكويتي تدريبًا منتظمًا في مجال الأمن السيبراني لجميع الموظفين لتعزيز الوعي والاستعداد ضد التهديدات السيبرانية. وتُخَصَّص برامج التدريب لجميع الموظفين وتُغطي موضوعات الأمن السيبراني الأساسية للحد من المخاطر المحتملة.

خصوصية بيانات العملاء

ونُكَرِّس جهودنا في بيت التمويل الكويتي لحماية بيانات العملاء والحفاظ على معاييرٍ الخصوصية عبر جميع عملياتنا. ويتبع البنك سياسةً صارمةً لخصوصية البيانات (سياسة خصوصية البيانات لدى بيت التمويل الكويتي) والتي تحكم جمع البيانات الشخصية، واستخدامها، وتخزينها، ومشاركتها وذلك التزاماً للمتطلبات القانونية والتنظيمية. وتُجْمَع البيانات على أساس قانوني، بما في ذلك موافقة العميل، والمصلحة المشروعة، والالتزامات التعاقدية، والالتزام القانوني، ويحتفظ بهذه البيانات ويتم معالجتها باستخدام أنظمة آمنة. وتعزز السياسة المعاملة العادلة والمتساوية لجميع العملاء وتُرسِّخ مبادئ الإنصاف والعدالة. وتُساعد في تحديد التدابير والمبادئ التوجيهية التي تؤكد على معاملة جميع العملاء بحيادية وإنصاف، بغض النظر عن خلفياتهم أو ظروفهم.

يتم إبلاغ العملاء بأنواع البيانات المُجَمَّعة، وكيفية استخدامها، والجهات التي قد تُشَارَك معها. وتخضع أي بياناتٍ تُشَارَك مع أطرافٍ خارجيةٍ لتقييم تأثير خصوصية البيانات لتحديد المخاطر، وتقييمها، والتخفيف من حدتها مع اتخاذ تدابير أمنيةٍ قويةٍ. ويتمتع العملاء أيضًا بالحق في الوصول إلى بياناتهم، أو تصحيحها، أو طلب حذفها.

وللحفاظ على الالتزام والتكيف مع اللوائح المتطورة، تُراجَع سياسة خصوصية البيانات الخاصة بنا وتُحَدَّث سنويًّا أو حسب الحاجة بسبب التغييرات التنظيمية، أو عمليات التدقيق، أو متطلبات الأعمال.

وتُفْرَض تدابير أمنيةٌ صارمةٌ، بما في ذلك التشفير والمصادقة متعددة العوامل، لحماية بيانات العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع مزودي الخدمات الخارجيين الالتزام بمعايير حماية البيانات الخاصة ببيت التمويل الكويتي من خلال الاتفاقيات التعاقدية.

سياسة الموافقة على استخدام بيانات العملاء

يمتلك بيت التمويل الكويتي سياسة موافقةٍ صارمةٍ تحكم استخدام بيانات العملاء لأغراضٍ ثانويةٍ:

١. الحصول على موافقة العميل على صحة البيانات الشخصية.

٢. يُزَوَّد العملاء بإشعار خصوصية يُفَصِّل كيفية معالجة بيت التمويل الكويتي للبيانات وتخزينها.

٣. تقتصر مشاركة البيانات على الشركاء الموثوقين، والجهات الرقابية، والأطراف الخارجية، وذلك حصرا لأغراض الأعمال الأساسية.

٤. القيام بعمليات التدقيق المنتظمة للتأكد من الالتزام بالسياسات ذات العلاقة.

الاحتفاظ بالبيانات

يتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية طالما كان ذلك ضروريًّا لتقديم منتجاتنا وخدماتنا وللالتزام بالمتطلبات الرقابية والقانونية. وتُحَدَّد فترة الاحتفاظ بناءً على طبيعة البيانات، والغرض الذي جُمِعَت من أجله، والقوانين واللوائح المعمول بها. وبمجرد انتهاء فترة الاحتفاظ، نحذف البيانات أو نُخفي هويتها بصورةٍ آمنةٍ لحماية الخصوصية.

حوكمة خصوصية البيانات والرقابة عليها

يمتلك بيت التمويل الكويتي إطارًا مُحَدَّدًا لحوكمة خصوصية البيانات، يُرَسِّخ معايير حماية البيانات، ويؤكد الالتزام الرقابي، ويحمي معلومات العملاء. ولدى بيت التمويل الكويتي إدارة مستقلة لخصوصية البيانات وحمايتها تتبع إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا وإدارة أمن المعلومات.

وتتضمن تدابير الحوكمة الرئيسية ما يلي:

المسؤولون المعينون لحماية الخصوصية

عَيَّن بيت التمويل الكويتي مسئولي خصوصيةٍ يتولون مسئولية الإشراف على إدارة خصوصية البيانات والتأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

إدارة فعالة للخصوصية

وتُخَصَّص أدوارٌ ومسئولياتٌ مُحَدَّدةٌ لفِرَق خصوصية البيانات بالإدارة عبر جميع مستويات البنك. وبالإضافة إلى ذلك، يُعَيَّن مسئولو اتصالٍ لخصوصية البيانات داخل الإدارات المختلفة لتعزيز التعاون، والعمل كمنسقين للخصوصية، وتعزيز الالتزام المتسق بمتطلبات الخصوصية.

رفع التقارير والمراجعات السنوية

تُرفَع التقارير بانتظامٍ حول مسائل الخصوصية إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، مما يُؤَجِّد على الأهمية الاستراتيجية لحماية البيانات في أعلى مستويات الحوكمة. وعلاوةً على ذلك، تُشَارَك المراجعات السنوية، والمقاييس الرئيسية، وتقييمات الالتزام مع نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة (التكنولوجيا، والتحول، والعمليات) من خلال التقارير السنوية.

ولم يتلقَّ بيت التمويل الكويتي أي شكاوى مُثْبَتَةٍ بشأن انتهاكاتٍ لخصوصية العملاء، بما في ذلك تسريبات، أو سرقات، أو فقدان لبيانات العملاء.

نهجنا في إدارة خرق البيانات

للحفاظ على هذا السجل الحافل، يمتلك بيت التمويل الكويتي اجراءات معتمدة بوضوح لإدارة خرق البيانات الشخصية وخطة استجابةٍ للحوادث الخاصّة بمركز العمليات الأمنية لمعالجة أي تسريبات، أو سرقات، أو فقدان مُحَدَّدٍ للبيانات. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم بيت التمويل الكويتي تدابير استباقيةً وتفاعليةً لحماية بيانات المستهلكين وتقليل تأثير الاختراقات:

التدابير الاستباقية:

- تنفيذ أنظمة مراقبةٍ في الوقت الفعلي لاكتشاف التهديدات.
- تشفير البيانات باستخدام تقنيتي التشفير الشفاف للبيانات (TDE) وأمن طبقة النقل.
- التحكم في الوصول المستند إلى الدور لتقييد الوصول غير المصرح به إلى البيانات.
- التقييمات الأمنية واختبارات الاختراق المنتظمة.

التدابير التفاعلية:

- نشر فريق استجابةٍ للحوادث لإجراء تحقيقٍ فوريٍّ.
- إجراءات إخطار العملاء في حالة حدوث اختراقٍ.
- التنسيق مع الجهات الرقابية.

وفي حالة حدوث خرقٍ للبيانات أو عدم الالتزام بسياسة الخصوصية، يمكن أن تَتَراوح الإجراءات التأديبية بين توجيه الإنذارات وصولًا إلى إنهاء الخدمة، بالإضافة إلى العواقب القانونية المترتبة على ذلك والتي تعتمد على مدى جسامة الخرق، كما هو مُوَضَّحٌ في السياسات الداخلية للبنك.

الالتزام بالخصوصية في المنتجات والخدمات الجديدة والحالية

لأجل إدارة مخاطر الخصوصية بفاعليةٍ، يُجري بيت التمويل الكويتي تقييماتٍ لتأثير الخصوصية وتقييماتٍ لتأثير حماية البيانات لجميع المنتجات والخدمات الجديدة قبل نشرها، وتُجرى هذه التقييمات بانتظامٍ على المنتجات والخدمات الحالية لتحديد المخاطر المحتملة والتأكيد على الالتزام المستمر بلوائح الخصوصية وأفضل الممارسات العالمية.

ويمتلك بيت التمويل الكويتي برامج لحماية البيانات تمتد لتشمل مورديه وشركاء أعماله لتعزيز التزامهم للوائح الخصوصية، وتُدْرَج هذه البرامج ضمن الاتفاقية التعاقدية مع الموردين وشركاء الأعمال.

التوعية بخصوصية العملاء

وكجزءٍ من التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة المصرفية وثقة العملاء، يُوَفِّر بيت التمويل الكويتي موارد تعليميةً شاملةً لتمكين العملاء من الفهم الواضح لحقوقهم، ومسئولياتهم، ووسائل حماية خصوصية البيانات الخاصة بهم.

ومن خلال قسم التوعية المصرفية المتاح على الموقع الإلكتروني لبيت التمويل الكويتي، يُمكن للعملاء الوصول إلى المعلومات الأساسية المُصَمَّمة لتعزيز الوعي المالي، وتشجيع الممارسات المصرفية الآمنة، وضمان اتخاذ القرارات المدروسة.

وبالإضافة إلى ذلك، نَفَّذ بيت التمويل الكويتي برنامجًا شاملًا للتوعية بخصوصية البيانات لتثقيف أصحاب المصلحة حول أفضل ممارسات الخصوصية والأمن. ويشمل هذا البرنامج ما يلي:

- حملات توعيةٍ عبر رسائل البريد الإلكتروني، ومقاطع الفيديو، والنشرات الإخبارية الداخلية لترسيخ المبادئ الأساسية للخصوصية والأمن.
- دورات تدريبيةٍ سنويةٍ لجميع الموظفين ليكونو على اطلاعٍ دائمٍ بسياسات حماية البيانات، والالتزام، والتدابير الأمنية.

المعالجة الفعالة لشكاوى العملاء

يهدف بيت التمويل الكويتي إلى توفير قنوات تواصل لعملائه لإيصال شكاواهم، مما يعزز معالجة كل شكوى بإنصافٍ، وسريةٍ، وكفاءةٍ.

ويُشَجَّع العملاء على استخدام القنوات التالية لتقديم شكاواهم:

١. زيارة أي فرعٍ من فروع بيت التمويل الكويتي، حيث يتواجد موظفونا لتوجيههم ودعمهم.
٢. الحصول على مساعدةٍ شخصيةٍ من خلال زيارة وحدة "شكاوى العملاء" في مقرنا الرئيسي.
٣. استخدام المراسلات التقليدية من خلال تعبئة نماذج الشكاوى وإرسالها بالبريد إلى بيت التمويل الكويتي.
٤. تقديم الشكاوى عبر تطبيق الهاتف تطبيق KFHonline لبيت التمويل الكويتي ببيت التمويل الكويتي للحصول على خيارٍ مريحٍ وسهل الوصول.

وللتعامل بفاعليةٍ مع شكاوى العملاء، نَفَّذ بيت التمويل الكويتي إطارًا شاملًا يعزز التوصل إلى حلٍّ في الوقت المناسب، وبشفافيةٍ، وكفاءةٍ من خلال الخطوات التالية:

الخطوة ١

استلام الشكوى والتحقيق فيها

عندما يُقَدِّم العميل شكوى، تُجري وحدة الشكاوى تحقيقًا مستقلًّا لتقييم المشكلة تقييمًا شاملًا. وتتمتع الوحدة بكامل الصلاحية للوصول إلى ملفات العملاء مباشرةً دون الحاجة إلى موافقةٍ مسبقةٍ، مما يعزز إجراء مراجعةٍ محايدةٍ وفعالةٍ.

الخطوة ٢

التقييم والقرار

تقوم وحدة الشكاوى، خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يوم عمل، بإصدار رد كتابي يتضمن نتائج التحقيق في الشكوى، مع بيان مبررات القرار المتخذ والإجراءات التصحيحية اللازمة، وخاصةً في الحالات التي تتعلق بمخالفات لتعليمات بنك الكويت المركزي أو السياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

الخطوة ٣

الإجراء التصحيحي واغلاق الحالة

يُنفِّذ البنك تدابير تصحيحيةً على الفور لمعالجة المشكلة، وذلك بناءً على توصيات الوحدة. ويعزز هذا النهج الاستباقي التوصل إلى حلٍّ سريعٍ وفعالٍ، مما يُبرهن على التزام البنك برضا العملاء والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.

السياسة الضريبية لبيت التمويل الكويتي

لدى بيت التمويل الكويتي سياسة للضريبة على مستوى المجموعة تعزز الإلتزام التام للمتطلبات الضريبية، وذلك بالتوافق مع إطار الحوكمة، واستراتيجية الأعمال، وأهداف الاستدامة للبنك.

اعتماد السياسة الضريبية لمجموعة بيت التمويل الكويتي ومراجعتها والرقابة عليها

تستند السياسة الضريبية لمجموعة بيت التمويل الكويتي إلى ثلاث ركائز أساسية:

- تعزيز الاتزام الضريبي والكفاءة الضريبية، والحد من المخاطر الضريبية من خلال زيادة الوعي ورفع التقارير الدقيقة، وتعزيز الشفافية.
- وتحدد السياسة بوضوح مسؤوليات البنك والشركات التابعة فيما يتعلق بإدارة المخاطر الضريبية، والتخطيط الضريبي، والمحاسبة ورفع التقارير، والمطابقة والالتزام، والمنازعات الضريبية، والتواصل، والاعتبارات الضريبية المتعلقة بالصفقات والمعاملات.
- الرقابة على السياسة الضريبية من خلال مراجعاتٍ دوريةٍ تُجريها إدارة الرقابة المالية للمجموعة، ورفعها إلى مجلس الإدارة. ويدعم هذا الإطار تطبيق حوكمةٍ قويةٍ والمسائلة على مستوى المجموعة.

التسعير التحويلي (تسعير المعاملات) والشفافية

يُطبِّق بيت التمويل الكويتي بدقة مبدأ السعر المحايد على جميع المعاملات بين شركات المجموعة. وتُعِدُّ المجموعة وثائق التسعير التحويلي، في كل دولة تمارس فيها أعمالها، بما في ذلك الملفات الرئيسية والملفات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدِّم المجموعة تقارير كل دولةٍ على حدةٍ على المستوى العالمي، مما يوفر للسلطات الضريبية رؤيةً شفافةً ودقيقةً عن المجموعة وملفها الضريبي الدولي.

ولا تستخدم المجموعة ولايات الاختصاص القضائي الخارجية/ الدول ذات السرية (الملاذات الضريبية) لأغراض التخطيط الضريبي. وتتوافق جميع الممارسات الضريبية مع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وتمتثل امتثالًا تامًّا لنص وروح القوانين المحلية المعمول بها.

الالتزام الضريبي والحوكمة

تحافظ المجموعة على الامتثال الضريبي في جميع الدول/ ولايات الاختصاص القضائي من خلال الرقابة السابقة التي تُجريها الفِرَق الضريبية على مستوى كلٍّ من البنك والشركات التابعة. وتُدمَج الرقابة على تنفيذ السياسة الضريبية ضمن الشروط المرجعية لكيانات الحوكمة ذات الصلة، مما يعزز الالتزام من أعلى المستويات نزولًا إلى أسفلها بانتهاج سلوكٍ ضريبيٍّ مسئول.

وتُحَدَّث السياسة الضريبية بصفةٍ دوريةٍ لتغطي التطور في الأنشطة التجارية والمستجدات التنظيمية، مما يعزز استمرار التوافق مع إطار الحوكمة، واستراتيجية الأعمال، وأهداف الاستدامة لبيت التمويل الكويتي.

التوافق مع المستجدات الضريبية العالمية

يراقب بيت التمويل الكويتي بشكل دائم التطبيق العالمي لإطار العمل الشامل المتعلق بالركيزة الثانية لمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتستحدث الركيزة الثانية معدلًا لضريبة الحد الأدنى الفعلية العالمية يبلغ ١٥٪ لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها الموحدة مبلغ ٧٥٠ مليون يورو.

وفي عام ٢٠٢٤، أحرزت عدة دول يعمل بها بيت التمويل الكويتي تقدمًا في تنفيذ القواعد المتعلقة بالركيزة الثانية. وقد أصدرت دولة الكويت القانون رقم ١٥٧ لعام ٢٠٢٤، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية اعتبارًا من عام ٢٠٢٥. كما صدرت قواعد مماثلة أو أُعلِن عنها في بلدان عدة يعمل بها بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وغيرنزي، وجبل طارق، وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، تُطبَّق تدابير قاعدة الأرباح الخاضعة لضريبةٍ أقل في عام ٢٠٢٥ في عدة دول مثل المملكة المتحدة، وألمانيا، وقبرص، وتركيا.

وسيواصل بيت التمويل الكويتي تقييم الآثار المترتبة على الركيزة الثانية، وسيُحَدِّث أطره المتعلقة بالحوكمة الضريبية، ورفع التقارير، والرقابة الداخلية، ضمانًا للامتثال للمتطلبات الضريبية العالمية الناشئة.

إدارة المخاطر الضريبية

تعمل إدارة الضريبة وفقًا للمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة بيت التمويل الكويتي، حيث تتبنى نهجًا منظمًا واستباقيًّا لإدارة المخاطر عبر دورة الحياة الضريبية بأكملها. ويشمل ذلك التخطيط الضريبي، والمحاسبة، ورفع التقارير، والمطابقة والالتزام، والمنازعات الضريبية، والتواصل.

وتُحدَّد المخاطر الضريبية بناءً على عوامل عدة، مثل احتمالية صحة المواقف الضريبية، وقيمة الضريبة المعنية، والآثار المحتملة للمعاملات.

وتُتَتَبَّع هذه المخاطر من خلال سجلٍّ شهريٍّ للمخاطر الضريبية، مما يتيح التحديد المنهجي، والتقييم، والمراقبة، والتخفيف من حدتها.

الالتزام والمساءلة

ويُدعّم الالتزام بالسياسة الضريبية للمجموعة من خلال إطارٍ منظمٍ للحوكمة والرقابة الضريبية بقيادة إدارة الرقابة المالية للمجموعة – قسم محاسبة الضرائب والزكاة، وذلك بالتنسيق مع الفِرَق الضريبية في جميع الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي.

ويُراقَب الالتزام من خلال تقارير دورية تسجل الأنشطة الضريبية الرئيسية في جميع أنحاء المجموعة، بما في ذلك المدفوعات الضريبية، والمستحقات، والمخصصات، والمخاطر المحددة. وتُعَدُّ الإفصاحات المالية والضريبية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية، مما يضفي الشفافية والالتزام التنظيمي.

ويتلقى الموظفون المشاركون في الأنشطة ذات الصلة بالضرائب تدريبًا مستمرًّا بخصوص السياسة الضريبية للمجموعة. وعند الحاجة، يستعين بيت التمويل الكويتي بشركات استشارات خارجية في المسائل الضريبية المعقدة أو المستجدة.

وتُعزَّز المساءلة من خلال عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. وتساعد هذه المراجعات في تحديد أي فجوات أو عدم توافق مع السياسة الضريبية، والعمل على التطوير المستمر في الممارسات الضريبية في جميع أنحاء المجموعة.

الضرائب حسب القارة والدولة

تعمل مجموعة بيت التمويل الكويتي على تسوية التزاماتها المتعلقة بضريبة دخل الشركات في الكويت من خلال المساهمات المُقدَّمة إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. واعتبارًا من بداية عام ٢٠٢٥، لن تخضع مجموعة بيت التمويل الكويتي للزكاة أو لضريبة دعم العمالة الوطنية في الكويت.

وعلى الصعيد الدولي، تمتثل المجموعة للوائح ضريبة دخل الشركات في ١٢ دولة في جميع أنحاء منطقة الخليج وأوروبا وآسيا، بما في ذلك:

- **منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، ومصر، والأردن، والعراق
- **أوروبا:** تركيا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وقبرص

وتُحسَب الضرائب وتُدفَع وفقًا للقوانين المحلية، وتعكس الجوهر الاقتصادي والواقع التجاري لعمليات بيت التمويل الكويتي في كل ولاية اختصاص قضائي/دولة.

التدقيق الداخلي والخارجي

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي، إلى جانب الالتزام والحوكمة والتدقيق الخارجي بدور رئيسي في تعزيز الحوكمة، والاستدامة، والممارسات الأخلاقية، وإدارة المخاطر، من خلال عمليات مستقلة وموضوعية ومدعومة بالتكنولوجيا.

إشراف لجنة التدقيق

تتأكد لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة من فعالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال المراجعة المنتظمة لخطط وتقارير التدقيق، واعتماد خطة التدقيق السنوية والتحديثات الدورية، وتقييم المقاييس الرئيسية للأداء ومراجعات أداء التدقيق من أطراف خارجية، وإجراء تقييمات سنوية لكل من أداء الإدارة ورئيس التدقيق الداخلي للمجموعة.

دور إدارة التدقيق الداخلي

تُمارس إدارة التدقيق الداخلي أنشطتها باستقلالية تحت إشراف رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي. ويجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة عند تعيين رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة؛ ويُعين المدققون الداخليون بعد الحصول على موافقة رئيس التدقيق الداخلي.

يرفع رئيس التدقيق الداخلي تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BACC)، ويتمتع بحق الوصول الكامل والغير مقيد إلى جميع إدارات البنك وسجلاته وممتلكاته وموظفيه لأداء مهامه بكفاءة وفعالية.

المهام:

- يُقدم تأكيدًا مستقلًا وموضوعيًا بشأن التصميم/الهيكل والفعالية التشغيلية لعمليات إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والحوكمة.
- يُراجع موثوقية ونزاهة المعلومات، والالتزام بالسياسات واللوائح، وحماية الأصول، والاستخدام الفعال للموارد، والأهداف والغايات التشغيلية المحددة.
- تُجرى التقييمات من قبل إدارة التدقيق الداخلي داخليًا، دون الاستعانة بمصادر خارجية لمهام التدقيق الأساسية. ويتطلب أي تعاقد مع جهات خارجية لأغراض محددة وفترات محدودة وموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي.

تشمل المسئوليات الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي ما يلي:

- التحقق من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- التحقق من أن أنشطة بيت التمويل الكويتي تتوافق مع القوانين، والسياسات، واللوائح، والتعليمات ذات الصلة.
- فحص أنشطة أعمال محددة تتعلق بالمركز المالي لبيت التمويل الكويتي، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.
- تقديم المشورة والتوجيه بشأن الجوانب الرقابية للسياسات، والأنظمة، والعمليات، والإجراءات الجديدة.
- الاضطلاع بأنشطة التدقيق بناءً على طلب مجلس الإدارة، واللجان، والإدارة التنفيذية العليا، وتقديم التقييمات والتوصيات ذات الصلة.

خطة التدقيق

يحافظ بيت التمويل الكويتي على إطار تدقيق استباقي وفعال من خلال المراجعة والتحديث المنتظمين لخطط التدقيق الداخلي بشكل ربع سنوي وإجراءاته سنويًا أو حسب الحاجة. ويؤكد هذا النهج موءامة خطة التدقيق مع العوامل التالية:

العوامل الداخلية:

- الهيكل التنظيمي
- الاحتياجات التشغيلية
- المنتجات
- نقاط الضعف المحددة في عمليات التدقيق والتحقيقات السابقة
- الملاحظات الواردة من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

العوامل الخارجية:

- المخاطر
- المتطلبات الرقابية
- معايير القطاع
- التطورات التكنولوجية
- الظروف الاقتصادية

الاستقلالية والموضوعية

يلتزم بيت التمويل الكويتي بمتطلبات المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، للحفاظ على استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي، حيث يتبع رئيس التدقيق الداخلي لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، وهو مُفوض بالحصول على وصول كامل، وحر، وغير مقيد إلى جميع وظائف البنك، وسجلاته، وممتلكاته، وموظفيه.

ويُحافظ على الاستقلالية من خلال الامتناع عن المشاركة في:

- الأنشطة أو العمليات قيد المراجعة،
- تصميم أو تنفيذ الإجراءات،
- إعداد السجلات،
- اختيار وتنفيذ تدابير الرقابة الداخلية،
- إعداد أو اعتماد القيود المحاسبية.

عملية التدقيق القائمة على التكنولوجيا

يستفيد التدقيق الداخلي من أدوات تكنولوجية مختلفة لتعزيز الكفاءة في جميع عملياته.

تتضمن مرحلة التخطيط جمع الأفكار، والاجتماعات، وفهم إجراءات العمل، وتقييم الرقابة على المخاطر، وتطوير برنامج التدقيق.

يتضمن التنفيذ إجراءات الاختبار، وتحليل البيانات، وجمع الأدلة، وعقد اجتماعات للتحقق من سلامة ودقة النتائج.

يتم إعداد التقارير الأولية والنهائية خلال مرحلة إعداد التقارير لعرض نتائج التدقيق.

متابعة جميع نتائج وتوصيات التدقيق ومعالجتها.

ويجب معالجة الملاحظات عالية المخاطر خلال نفس الربع الذي رصدت فيه. وتتطلب أية تغييرات في المواعيد النهائية تقديم مبررات، والحصول على موافقة من الرؤساء التنفيذيين المعنيين، وتُرفع إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة ولجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تدقيق إدارة المخاطر

تُجرى عمليات تدقيق داخلي سنوية لتقييم كفاية وفعالية نظام إدارة المخاطر وعملياته. ويُغطي التدقيق وظائف مختلفة لنظام إدارة المخاطر، بناءً على مستويات تقييم المخاطر. وتشمل مجالات المراجعة الرئيسية عمليات تحديد المخاطر وتقييمها، وفعالية استراتيجيات الحد من المخاطر، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

ويُجري بيت التمويل الكويتي تقييمات سنوية شاملة للمخاطر لتحديد مجالات التدقيق المحتملة وتحديد أولوياتها، مما يعزز التخصيص الفعال للموارد بناءً على مستويات المخاطر المُقيمة. وتغطي هذه التقييمات جميع أعمال بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والفروع، والشركات التابعة. وتُقيم كل جهة باستخدام معايير مخصصة تأخذ في الاعتبار كلًا من تأثير واحتمالية حدوث المخاطر.

وتشمل عناصر التقييم الرئيسية مدى تعقيد الجهة، والتأثير على قائمة الدخل، وفعالية وكفاءة الضوابط الداخلية، ونتائج عمليات التدقيق السابقة، ونطاق تطبيقات تقنية المعلومات والتعرض للمتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) والآيزو، واعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. الأمر الذي يركز جهود التدقيق على مجالات المخاطر الأكثر أهمية.

عمليات تدقيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والأخلاقيات

يدمج بيت التمويل الكويتي اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمعايير الأخلاقية في عمليات التدقيق الخاصة به، مما يعزز التوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية.

وصُممت إجراءات تخطيط واختبار التدقيق لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المُدرجة ضمن سياسات البنك. وتُقيم مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بالاقتران مع المخاطر التشغيلية والمالية. وتُرفع ملاحظات تدقيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل منهجي على تطبيق المتابعة (جيرا)، حيث تطبق وفقًا للمواعيد المحددة، مما يسهل تسويتها في الوقت المناسب.

وتُراجع المعايير الأخلاقية دوريًا ضمن خطة ونطاق التدقيق الداخلي لضمان التوافق المستمر للممارسات الأخلاقية مع تلك المعايير في البنك. وتُجرى تقييمات مستقلة ومقارنات مرجعية مع المعايير الأخلاقية لتعزيز هذه العملية. وتدفع نتائج التدقيق نحو تنفيذ الإجراءات التصحيحية وتحديثات السياسات الضرورية، مما يُعزز التزام بيت التمويل الكويتي بهذه المعايير.

تدقيق الخصوصية

أنشأ بيت التمويل الكويتي إطارًا شاملًا لحوكمة الخصوصية، يشمل عمليات تدقيق منتظمة بشأن الخصوصية، للتأكد من الالتزام بمعايير الخصوصية والتنفيذ الفعال لسياستها وإجرائتها. ويُحدد الإطار الأدوار، والمسئوليات، وهياكل إعداد التقارير المتعلقة بالخصوصية.

ولتعزيز المساءلة، تتراوح الإجراءات التأديبية لانتهاكات سياسة الخصوصية بين التحذيرات الرسمية إلى إنهاء الخدمة والعواقب القانونية، اعتمادًا على شدة الحادثة ووفقًا للسياسات الداخلية للبنك والمتطلبات الرقابية.

التكامل بين التدقيق والالتزام والحوكمة

أسس بيت التمويل الكويتي أطرًا للتنسيق الفعال بين إدارتي التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، تُحدد مستوى الاعتماد الذي يمكن وضعه على إدارة الالتزام في مجالات مختلفة، وتُوجه كيفية استخدام مهام التدقيق لتقييم مخاطر الالتزام بشكل شامل.

وتسهل مشاركة المعلومات بشفافية من خلال إدراج رئيس الالتزام في قائمة الأشخاص المطلعين على جميع تقارير التدقيق الداخلي. وبالمثل، تُشارك إدارة الالتزام والحوكمة تقاريرها مع فريق التدقيق الداخلي. وترفع كلتا الإدارتين تقاريرهما إلى لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، مما يشكل فهمًا مشتركًا للقضايا والتقييمات المتعلقة بالالتزام.

جودة التدقيق

تُجري إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقييمات سنوية لجودة التدقيق الداخلي للتأكد من الالتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، والسياسات والإجراءات الخاصة بالإدارة، والملاحظات الواردة من أصحاب المصلحة.

ويتعاقد بيت التمويل الكويتي، بالإضافة إلى ذلك، مع شركة تدقيق خارجية كل خمس سنوات لتقييم الفعالية الشاملة لوظيفة التدقيق الداخلي لديه. وتشمل معايير اختيار المدققين الخارجيين أن تكون الشركة ضمن شركات التدقيق الأربعة الكبار، وحجم ونوع قاعدة العملاء في الكويت، والاستقلالية والموضوعية، والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

التدقيق الخارجي

يؤكد التدقيق الخارجي دقة وموثوقية السجلات والتقارير المالية لبيت التمويل الكويتي. ويتم اختيار المدقق الخارجي ويُعين من قبل الجمعية العامة بناءً على توصيات لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وبموافقة مجلس الإدارة.

ويؤخذ بعين الإعتبار ملاحظات التدقيق الخارجي في خطط العمل الداخلية بمواعيد نهائية مُلزمة. ويتم تتبعها بنفس ألية ملاحظات إدارة التدقيق الداخلي، وبلغ إجمالي أتعاب المدققين الخارجيين لمجموعة بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ مبلغًا قدره ٢,٩٨٩ مليون دينار كويتي، لتغطي كلًا من خدمات التدقيق والخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

وبلغت أتعاب التدقيق ١,٨٨١ مليون دينار كويتي، متجاوزة مبلغ ١,١٠٨ مليون دينار كويتي المخصص للخدمات غير المتعلقة بالتدقيق، مثل مهام التأكيد والخدمات الاستشارية الأخرى. ويؤكد التخصيص الأعلى لأتعاب التدقيق على تركيز مجموعة بيت التمويل الكويتي على الشفافية، والدقة المالية، والالتزام بمعايير التدقيق الدولية.

وتضع لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة المعايير المناسبة للتأكد من تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بطريقة تحقق مبدأ التدقيق المزدوج.

ويُغطي تقرير التدقيق الخارجي حول أنظمة الرقابة الداخلية العناصر التالية:

- الخزانة
- الاستثمار
- الحوكمة المؤسسية
- الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة
- الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة
- الادارة القانونية للمجموعة
- تكنولوجيا المعلومات
- العمليات
- الموارد البشرية والخدمات العامة
- الاستراتيجية وشؤون الشركات
- التدقيق الداخلي
- إدارة المخاطر
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الرقابة المالية للمجموعة
- ادارة البحوث والاستشارات الشرعية
- الاحتيال
- الالتزام والحوكمة
- وحدة شكاوى العملاء

ويُقدم المدقق الخارجي تقريره ويناقشه مع لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتُعقد هذه الاجتماعات بحضور الإدارة التنفيذية. وتجتمع لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنويًا دون حضور الإدارة التنفيذية.

ولتعزيز نزاهة وفعالية التدقيق الخارجي وبما يتماشى مع القرارات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وضع مجلس الإدارة السياسات المناسبة المتعلقة بإجراء التدوير للمدققين الخارجيين.

ويلتزم المدققون الخارجيون بالتعليمات المفروضة من قبل الجهات الرقابية (بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة). ويتمثل الغرض من فرض تدوير المدققين في منع أي تدهور في الفعالية الرقابية والذي قد ينشأ عن قيام المدققين بتغطية نفس المجالات بشكل متكرر على مدى فترة طويلة.

ويُخفف البنك، من خلال تدوير المدققين الخارجيين، من مخاطر التراخي ويعزز من موضوعية واستقلالية عملية التدقيق.

إدارة المخاطر

يمثل التعرف على المخاطر وإدارتها بشكل استباقي عبر كافة أنشطتنا ركيزة أساسية لنجاح بيت التمويل الكويتي على المدى الطويل، حيث نحرص على تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على الأداء المالي والعمليات من خلال موازنة المخاطر والعوائد، كما أن دمج ثقافة إدارة المخاطر في جميع العمليات يعزز ترسيخ الممارسات الأخلاقية في مختلف إدارات البنك.

حوكمة المخاطر

يتألف هيكل المخاطر في بيت التمويل الكويتي من لجانٍ على مستوى كلٍّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويُراجَع هذا الهيكل ويُحسَّن بصفةٍ مستمرةٍ، وكذلك الأمر بالنسبة لمهام اللجان، وتكوينها، ومواثيقها، والتي تُعتمَد من قِبَل مجلس الإدارة قبل تعميمها.

ونسعى في البنك جاهدين لتحسين ممارسات إدارة المخاطر لدينا بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، والمبادئ التوجيهية لبنك الكويت المركزي، واعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتتطلب سياساتنا إجراء تقييماتٍ دقيقةٍ وتحليل شامل لمخاطر الائتمان التمويلية والاستثمارية. ولا يشارك بيت التمويل الكويتي في أي نشاطٍ أو تعرضٍ قد يشكل مخاطر على سمعة البنك.

الشكل (٤): هيكل حوكمة المخاطر

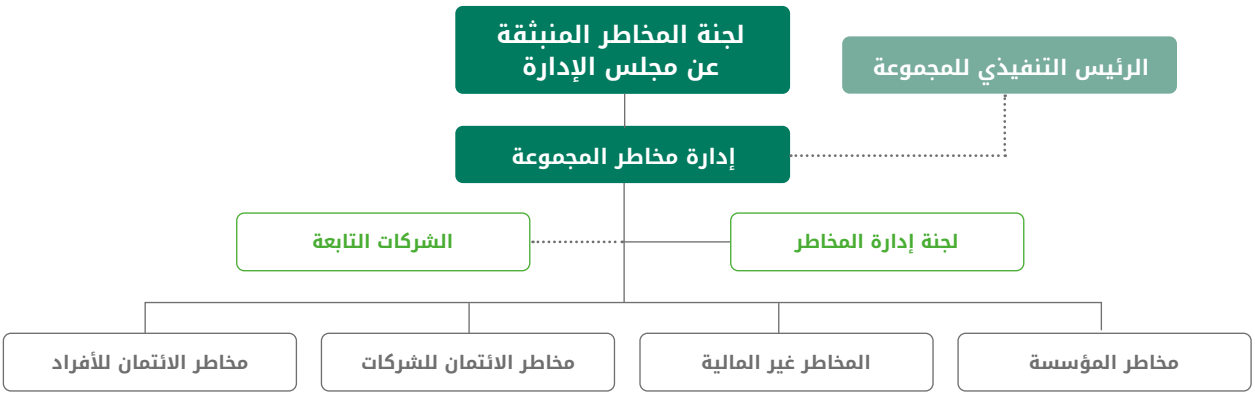

لجنة إدارة المخاطر

تدعم لجنة إدارة المخاطر الإدارة التنفيذية في الإشراف على المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وإدارتها، بما في ذلك المخاطر المناخية، والبيئية، والاجتماعية. وتهدف اللجنة إلى تحسين ملف مخاطر المجموعة في سياق الاستراتيجية المعتمدة، واختيار درجة ونزعة المخاطر، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية والرقابية، وترسيخ ثقافة الوعي بالمخاطر والحفاظ عليها داخل المجموعة.

ويتمثل الدور الرئيسي للجنة إدارة المخاطر في دعم لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة في أداء واجباتها وتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الإدارة من خلال تقديم المشورة، والتسهيل، والمراقبة، والمتابعة بشأن تنفيذ القرارات، وتحقيق المعايير المطلوبة لحوكمة المخاطر.

تخفيف المخاطر

يُطبِّق بيت التمويل الكويتي إطارًا لحوكمة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تعزيز الإشراف الشامل على المخاطر وإدارتها بفعالية. ويهدف هذا الإطار إلى دمج إدارة المخاطر ضمن العملية الإشرافية لصنع القرار. كما يتبع البنك نهجًا هجينًا متكاملًا في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية، من خلال إشراك كلٍ من وحدات الأعمال وإدارة المخاطر بشكل نشط وبما يعزز التعاون الفعّال والمثمر بينهما.

يسهم هذا التكامل الاستراتيجي لإدارة المخاطر في توجيه القرارات من خلال تقييمات مستقلة وخبرة متخصصة، وبما يتوافق مع السياسات والإرشادات الداخلية لإدارة المخاطر في البنك. كما يتوافق إطار الحوكمة مع المبادئ التوجيهية والاستراتيجية الداخلية لإدارة المخاطر في البنك. ويستند إلى مفهوم خطوط الدفاع الثلاثة. ويحدد كل خط دفاعٍ مسؤولياتٍ معينة لإدارة المخاطر والرقابة عليها.

خط الدفاع الأول - وحدات الأعمال ١

تنطوي أعمالها على المخاطر اليومية، وإدارتها للمخاطر تكون من خلال تحديدها، وتقييمها، والتخفيف من حدتها، عن طريق الالتزام بالضوابط الداخلية.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة ٢

إدارة المخاطر:

تضع سياسات المخاطر، وتُراقب تنفيذها، وتدعم خط الدفاع الأول للتأكد من إدارة المخاطر ضمن نطاق تحمل المخاطر.

الالتزام الرقابي والحوكمة:

تقوم بالإشراف، والتوجيه، والرقابة للتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي ٣

يقدم تأكيدا مستقلاً وموضوعيًا للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول مدى فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وأنظمة الضبط الرقابي الداخلي على مستوى خطي الدفاع الأول والثاني.

تغيّر المناخ

يتعامل بيت التمويل الكويتي استباقيًّا مع التحدي المتمثل في تغير المناخ، معترفًا بتأثيره العميق والفرص التي يُقَدِّمُها في ذات الوقت. ويتماشى تركيز البنك على التكيف مع تغير المناخ مع متطلبات الجهات الرقابية، ويعكس التزامنا بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتنا. ويُؤَكِّد تعميم بنك الكويت المركزي رقم (IBS/٢٠٢٢/٥٠٠/BS ,IBS/٢) على الدور الأساسي لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في القطاع المصرفي، مما يدفعنا إلى تكثيف جهودنا في هذا المجال. وإدراكًا منا بأنَّ تغير المناخ يُدْخِل كُلًّا من المخاطر والفرص إلى البنك، فإننا نهدف بفاعليةٍ إلى تحديد هذه العوامل ومعالجتها لدمج المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ دمجًا فعالًا في عمليات صنع القرار على مستوى المجموعة.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

نُدرك في بيت التمويل الكويتي التأثير المتزايد لتغير المناخ على المؤسسات المالية، ونقوم بتحديد وتقييم والتخفيف من حدة المخاطر ذات الصلة.

وتندرج هذه المخاطر المتعلقة بالمناخ تحت فئتين رئيسيتين هما: المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية، ولكلتيهما آثارٌ كبيرةٌ على عملياتنا، وأصولنا، واستراتيجيتنا طويلة الأجل.

١) المخاطر المناخية المادية

قد يواجه بيت التمويل الكويتي مخاطر ماديةً عدةً بسبب تغير المناخ، والتي قد تتسبب في اضطراباتٍ تشغيليةٍ، وتلفٍ للأصول، وتحدياتٍ بيئيةٍ. وتُشكِّل الظواهر الجوية الاستثنائية، مثل الفيضانات، والعواصف، وارتفاع درجات الحرارة تهديداتٍ مباشرةً للبنية التحتية، والاستقرار المالي، واستمرارية الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التغيرات البيئية طويلة الأجل، مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، على الاستثمارات العقارية، وعمليات الفروع، والنشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة.

ولإدارة هذه المخاطر، نفَّذ بيت التمويل الكويتي تخطيطًا لاستمرارية الأعمال، ويُجري تقييماتٍ منتظمةٍ لهذا النوع من المخاطر. ويُقَيِّم البنك باستمرارٍ تأثير المخاطر المناخية على أصوله وعملياته، لوضع استراتيجيات التكيف المناسبة لحماية أدائه المالي واستمرارية خدماته.

٢) المخاطر المناخية الانتقالية

إلى جانب المخاطر المادية، يتعين على بيت التمويل الكويتي أيضًا التعامل مع المخاطر الانتقالية مع تحول العالم نحو اقتصادٍ منخفض الكربون. وتتطلب التغيرات في اللوائح والنظم الرقابية، وديناميكيات السوق، وتطور التكنولوجيا في المؤسسات المالية التكيف مع معايير الاستدامة الجديدة ومتطلبات الجهات الرقابية بهذا الشأن.

وتشمل بعض المخاطر الانتقالية الرئيسية التي يُواجهها بيت التمويل الكويتي ما يلي:

مخاطر السياسات والمخاطر التنظيمية:

تستحدث الحكومات قوانين بيئيةً، وتسعيرًا مستقبليًّا للكربون، وإفصاحاتٍ إلزاميةً متعلقةً بالمناخ.

المخاطر التكنولوجية:

قد يؤدي الإخفاق في تبني حلول الطاقة النظيفة أو دمج الابتكارات المستدامة إلى انعدام الكفاءة وتراجع القدرة التنافسية.

مخاطر السوق:

مع تزايد اهتمام المستهلكين والمستثمرين في المنتجات المالية المسؤولة بيئيًّا، قد ينخفض الطلب على الخدمات المصرفية التقليدية.

مخاطر السمعة:

قد يُؤثّر عدم التوافق مع أهداف الاستدامة على ثقة الأطراف المعنيّين، وتصور العملاء، وقيمة العلامة التجارية.

المخاطر القانونية:

تتطور اللوائح المتعلقة بالمناخ، وقد تواجه المؤسسات التي لا تلتزم لهذه اللوائح والقوانين إلى دعاوى قضائيةً أو عقوباتٍ من جهات رقابية.

النهج المتبع في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ

يهدف بيت التمويل الكويتي، كجزءٍ من استراتيجيته طويلة الأجل، إلى دمج الاعتبارات المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر. ويستفيد البنك من التحليلات النوعية والكمية القائمة على الاحتمالات والسيناريوهات المبنية على الأهمية النسبية القطاعية، والخرائط الحرارية، والمؤشرات لكثافة الانبعاثات بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، حيث إن نماذج التحليل الكمي تساهم في تحسين النتائج المستقبلية المتوقعة. وفضلًا عن ذلك، يتبنى البنك استراتيجيات لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ استباقيًّا وتحديد طرق مرونة التعامل والتكيف معها.

ويتواصل بيت التمويل الكويتي أيضًا بصفةٍ مستمرةٍ مع الأطراف المعنيّين، والجهات التنظيمية، ورواد القطاع المصرفي للحفاظ على مكانته في ظل التحديات المناخية الناشئة. ومن خلال هذا النهج الاستباقي، يُعزز البنك قدرته على التعامل مع المخاطر المناخية.

التحول الرقمي في إدارة المخاطر: تعزيز الكفاءة وإدارة المخاطر

تنفيذاً لاستراتيجية الإدارة الاستباقية للمخاطر والحد من وقوعها، قامت إدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي بنقلة نوعية لتحويل أغلب الأعمال والمهام لتصبح بواسطة الأنظمة الإلكترونية وبالاعتماد على التقنيات الرقمية، الأمر الذي يعزز من دقة أداء الأعمال وزيادة كفاءتها.

وبالتماشي مع إدخال التقنية الرقمية في إعداد وعرض التقارير، أطلقنا تقنية العمليات الروبوتية «يو آي باث» (UI- Path). وقد ساهمت في وضع آلية لإعداد تقارير إدارة المخاطر المؤسسية، وتيسير استخراج البيانات المتعلقة بها، الأمر الذي ساهم في سرعة إعداد التقارير ودقتها.

كما نجح بيت التمويل الكويتي في تحقيق تطور فعال نحو التحول الرقمي في إدارة المخاطر، من خلال اعتماد أحدث التطورات في التعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة لتعزيز قدرات قياس المخاطر، ومراقبتها، والاكتشاف المبكر لها. وأُنجِز ذلك وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، مما أتاح للمجموعة بناء تدابير فعالةٍ ومرنةٍ لمواجهة التحديات غير المتوقعة.

استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث

يُطَبِّق بيت التمويل الكويتي إطارًا لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث للتأكد من استمرار العمليات والخدمات دون انقطاعٍ أثناء الاضطرابات. ويُجري البنك محاكاةً منتظمةً قائمةً على المناقشة لاختبار عمليات التعافي ويُحَدِّث خططه بناءً على المخاطر الناشئة، وتغيرات الأعمال، والمتطلبات التنظيمية. وتُخَصَّص أدوارٌ واضحةٌ للاستجابة للحوادث، ويتوافق الإطار مع استراتيجيات إدارة المخاطر لتقليل وقت التوقف عن العمل والتعافي السريع والفعال.

نهج بيت التمويل الكويتي الاستباقي لإدارة الأزمات وتخفيف المخاطر

يجري بيت التمويل الكويتي محاكاةٍ شاملةً لإدارة الأزمات، بقيادة فريق إدارة استمرارية الأعمال بقطاع المخاطر في المجموعة. ويتناول مختلف الاحتمالات التي تتعلق بالتطورات الجيوسياسية الإقليمية، مع التركيز على دور فريق الأزمات والتنسيق مع الإدارات الأساسية.

وبدعمٍ من الإدارة التنفيذية، اختبرت المحاكاة استجابة بيت التمويل الكويتي للظروف الجيوسياسية الاستثنائية، مع التركيز على المشاركة السريعة والإيجابية، وتخصيص الموارد، للتأكد من استمرارية العمليات والخدمات المصرفية وفق الخطط المُعَدَّة مع الالتزام بالمبادئ التوجيهية التنظيمية، والمرونة التشغيلية.

ويبني بيت التمويل الكويتي أعماله وأنشطته على مستوى المجموعة بشكل احترازي استنادًا إلى سياساته، حيث يُقَيِّم بعنايةٍ التطورات الاقتصادية والجيوسياسية للتخفيف من المخاطر المحتملة. ويؤكد هذا النهج على الحفاظ على جودة الأصول، وترشيد النفقات، وتقييم ظروف السوق تقييمًا شاملًا لتجنب المجالات والأعمال المعرضة للتقلبات الشديدة.

ويُعزز التقييم المستمر للمخاطر واختبار الاحتمالات من الكفاءة، والابتكار، والنمو، مع توفير بيئةٍ آمنةٍ وقابلةٍ للتطوير. ومن خلال مراقبة تحركات السوق وتنفيذ سياساتٍ ائتمانيةٍ صارمةٍ، يُرسخ البنك قدرته على الحفاظ على الأداء العالي والمرونة في مواجهة الأزمات المحتملة.

ثقافة المخاطر، والتدريب، والتوعية

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتعزيز ثقافةٍ قويةٍ للمخاطر مع تحديد واضح للأدوار والمسئوليات لتبني المخاطر وإدارتها. ويتمثل الهدف في ترسيخ إدارة المخاطر بعمقٍ في ثقافة البنك، ودمج اعتبارات المخاطر في عملية صنع القرار، بالتزامن مع تعزيز قدرات إدارة المخاطر.

ويُحدِّد الرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس المخاطر، والإدارة التنفيذية العليا المسار العام لثقافة المخاطر. ويتحمل جميع الموظفين مسؤولية استيعاب المخاطر التي يتعاملون معها، وتبني مواقف استباقيةٍ تجاهها، والالتزام بالسياسات، والوعي بخطط الطوارئ.

وتُعزِّز إدارة المخاطر في البنك ثقافة المخاطر من خلال عقد دورات التدريب والتوعية المستمرة بالمخاطر وآليات تحديدها، وتقييمها، ومراقبتها، ورفع التقارير بشأنها بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية سنويًّا لجميع موظفي البنك.

ويحرص البنك على الموازنة بين الربحية والتقييم الفعال للمخاطر، مع استخلاص الدروس من حالات الأسواق المالية العالمية. وتؤدي إدارة المخاطر للمجموعة دورًا مستقلًّا بصفتها مُقَيِّمًا للمخاطر ومُطَوِّرًا للسياسات. والعمل مع خطوط الدفاع الثلاثة والتنفيذ السليم لتدابير تخفيف المخاطر.

مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتخطيط رأس المال

من المعلوم لدى بيت التمويل الكويتي بأنَّ مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يمكن أن تُؤَثِّر تأثيرًا كبيرًا على عمليات البنك، ومرونته، وأدائه المالي، وسمعته. ولذا، يهدف البنك بشكل استباقي إلى معالجة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ويدمجها في تخطيط رأس المال من خلال إطار تقييمٍ شاملٍ، مع التركيز على تحديد وإدارة المخاطر المناخية والبيئية ضمن عمليات البنك وأنشطته التمويلية.

وتبدأ هذه العملية بتقييم الأهمية النسبية، والتي تحدد وتعطي الأولوية لأهم عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويُمَثِّل استخدام منهجية الخرائط الحرارية لتصنيف تعرض القطاعات وتقييم التأثير المحتمل للمخاطر المناخية والبيئية محورًا أساسيًّا لهذا النهج.

ويُقَيَّم كل قطاعٍ بناءً على كثافة انبعاثاته (يتم قياسها على أساس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل مبلغٍ مُمَوَّلٍ).

وتُشير كثافة الانبعاثات الأعلى إلى تأثيراتٍ مناخيةٍ أكبر، وقابليةٍ متزايدةٍ للتأثر بالمخاطر الانتقالية، مثل التغيرات التنظيمية، والتطورات التكنولوجية، وديناميكيات السوق المتطورة. ويُجرى تحليلٌ مفصلٌ للقطاعات المُحَدَّدة على أنها تنطوي على إمكانات مخاطر انتقاليةٍ كبيرةٍ، مثل كل من قطاع الطاقة والسيارات، مما يُعزِّز اتخاذ قراراتٍ استراتيجيةٍ بصورةٍ أكبر.

وفي الوقت الحاضر، تُقَيَّم المخاطر المناخية والبيئية بصفةٍ أساسيةٍ من خلال الأساليب النوعية، مع عدم تخصيص رأس مالٍ إضافيٍّ لهذه المخاطر، وهو ما يتماشى مع المرحلة المبكرة لدمج المخاطر المناخية والممارسات الدولية.

٤

رأس المال المالي : استدامة الأداء المالي

المرونة المالية

متانة رأس المال

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي أصول بيت التمويل الكويتي ٤٢٧٦٠ مليون دينار كويتي، مسجلًا نموًا سنويًا بنسبة ١٦,٥٠٪ مقارنةً بـ ٣٦٧٠٣ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، بما يعكس استمرارية نمو البنك ومتانة قاعدة أصوله.

وارتفع مدينو التمويل نموًا بنسبة ١٤,٤٠٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٢١٨١٧ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ١٩٠٧٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، مما يعكس القوة التمويلية للبنك واستمراره في توسيع المحفظة التمويلية، كما واصل بيت التمويل الكويتي الحفاظ على جودة أصول مرتفعة خلال عام ٢٠٢٥، مدعومًا بتحسن نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى ١,٥١٪ مقارنةً بـ ١,٧٨٪ في عام ٢٠٢٤، بما يعكس تحسن جودة محفظة التمويل وكفاءة إدارة مخاطر الائتمان، كما ارتفعت نسبة تغطية التمويلات الغير منتظمة إلى ٢٨٦,٦٤٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٢٧٥,٠٦٪ في عام ٢٠٢٤، بما يعكس سياسة تحفظية في تكوين المخصصات وقوة مستوى الاحتياطيات لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة. واصل بيت التمويل الكويتي الحفاظ على قاعدته الرأسمالية والإلتزام للمعايير الرقابية، حيث بلغت نسبة حقوق المساهمين (الشريحة الأولى) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر وفق بازل ٣ نحو ١٥,٠٥٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ١٥,٤٨٪ في عام ٢٠٢٤، مما يساهم في دعم الاستدامة المالية على المدى الطويل. علاوةً على ذلك، بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال نحو ١٨,٠٢٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٨,٠٥٪ في عام ٢٠٢٤، مما يعكس قدرة بيت التمويل الكويتي على الحفاظ على مستويات رأسمالية تفوق المتطلبات الرقابية، بما يعزز الاستقرار المالي، كما بلغ إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر نحو ١٩,٨١٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٩,٨٩٪ في عام ٢٠٢٤، مما يعكس متانة المركز المالي للبنك وقدرته على استيعاب الخسائر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل الرفع المالي نحو ٨,٠١٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٨,٧٠٪ في عام ٢٠٢٤. وسجلت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية الملموسة ١٩,٤٣٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٩,٩٥٪ في عام ٢٠٢٤، مما يعكس الحفاظ على مستويات قوية من الربحية وكفاءة استخدام رأس المال.

وبلغت نسبة تغطية السيولة ٢٢٨,٢٥٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٤٣,٠٧٪ في عام ٢٠٢٤، بما يعكس متانة مركز السيولة لدى البنك وقدرته العالية على تلبية التزاماته قصيرة الأجل.

بنك موثوق ماليًّا

واصل بيت التمويل الكويتي تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين خلال عام ٢٠٢٥، كما يتضح من قاعدة ودائع بيت التمويل الكويتي وقيمته السوقية، حيث سجل كلاهما نموًّا سنويًّا مقارنةً بعام ٢٠٢٤. وارتفعت حسابات المودعين بنسبة ٩,٤١٪ لتصل إلى ٢١٠٢٩ مليون دينار كويتي (في عام ٢٠٢٤: ١٩٢٢٠ مليون دينار كويتي)، مما يؤكد استمرار ثقة العملاء في الخدمات المصرفية لبيت التمويل الكويتي.

نمو قيمة المجموعة

وتجلت قدرة بيت التمويل الكويتي على خلق القيمة الاقتصادية وتوزيعها والاحتفاظ بها بوضوح وأظهر بيت التمويل الكويتي قدرةً قوية على خلق القيمة الاقتصادية وتوزيعها والاحتفاظ بها خلال عام ٢٠٢٥، وهو ما انعكس في تحقيق نمو قوي عبر أبرز المؤشرات المالية مقارنةً بعام ٢٠٢٤. وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة ٨,٣٪ على أساسٍ سنويٍّ ليصل إلى ١٨٣٣,٣ مليون دينار كويتي (في عام ٢٠٢٤: ١٦٩٢,٧ مليون دينار كويتي)، مدفوعًا بارتفاعٍ في صافي إيرادات التمويل بلغت نسبته ١١,٥٪، والذي نما ليصل إلى ١٢٧٩,٢ مليون دينار كويتي (في عام ٢٠٢٤: ١١٤٧ مليون دينار كويتي). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة ١٠,٧٪ على أساسٍ سنويٍّ، ليصل إلى ١٢٠٩,٠ مليون دينار كويتي (في عام ٢٠٢٤: ١٠٩٢,٢ مليون دينار كويتي)، مما يدل بصورةٍ أكبر على الأداء المالي القوي للبنك واستدامة نموه.

كما شهدت القيمة المضافة الموزعة نموًا بنسبة ٧,٦٪ على أساس سنوي لتبلغ ١٠١٨ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ٩٤٦,٣ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، بما يعكس تزايد مساهمة البنك الاقتصادية تجاه أصحاب المصلحة، وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة نسبتها ٤,١٪ في إجمالي المصروفات التشغيلية، والتي بلغت ٦٢٤,٣٤٤ مليون دينار كويتي.

وعلى الرغم من ارتفاع المصروفات التشغيلية، واصل بيت التمويل الكويتي الحفاظ على كفاءة تشغيلية قوية، حيث تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل لتبلغ ٣٤,١٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٣٥,٥٪ في عام ٢٠٢٤، كما ارتفعت المصروفات الضريبية بنسبة ٩,٧٪ على أساس سنوي لتصل إلى ١٩٠,٤٥٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ١٧٣,٦٤٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، وفي المقابل، انخفضت تكاليف الموظفين بشكل طفيف بنسبة ٠,٣٪ على أساس سنوي لتبلغ ٣٤٦ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٣٤٧ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤.

بلغ الربح التشغيلي قبل الضرائب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ٩١٢,١٦٥ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٨١٦,٨٦٤ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، وبعد خصم المصروفات الضريبية ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، بلغ صافي الربح ٧٢٠,٣ مليون دينار كويتي مقارنةً بـ ٦٤١,٩ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤.

كما ارتفع صافي الربح العائد إلى المساهمين بنسبة ٥,٠٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٦٣٢,١ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٦٠١,٨ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤، بما يعكس استمرار الربحية وتعزيز العوائد للمساهمين، ونتيجةً لذلك، بلغت ربحية السهم ٣٥,٦٤ فلسًا في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ٣٣,٦٨ فلسًا في عام ٢٠٢٤، مما يعزز الأداء القوي للأرباح وقدرة البنك على خلق القيمة للمساهمين.

وفي الوقت ذاته، بلغ صافي الربح العائد إلى الحصص غير المسيطرة ٨٨,١ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٤٠,١ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٤.

التمويل المستدام والاستثمار المستدام

تنظم سياسة بيت التمويل الكويتي بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة إطارًا توجيهيًا يتماشى مع قراراتنا الاستثمارية.

ويؤكد هذا الإطار أهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في دفع عجلة النمو المستدام وتخفيف المخاطر، وتحقيق عوائد مالية، إالى جانب تعزيز اجتماعية وبيئية إيجابية. ونسعى، من خلال دمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياساتنا الاستثمارية والتمويلية وإدارة المحافظ، إلى خلق قيمة مضافة على المدى الطويل، مع الوفاء بالتزامنا بالاستثمار المسؤول، والمساهمة في تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

مع التزامنا بقيم الصيرفة الإسلامية، نُقدم لعملائنا حلول تمويل مستدامة من خلال دمج عوامل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعزز هذا النهج الالتزام بمبادئ العمل المصرفي الأخلاقي، ويُركز على تمويل المشاريع التي تسهم في إلى الحد من تغير المناخ. هذا بالإضافة إلى دعمنا للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والناشئة المحلية من خلال منتجات وخدمات تمويلية مخصّصة.

التمويل الأخضر

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتوسيع نطاق منتجات التمويل الأخضر لخدمة جميع شرائح العملاء الأفراد والشركات.

ونهدف إلى تقديم حلول مالية مبتكرة تعود بالنفع على القطاعين العام والخاص، وذلك بالتماشي مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ التي تؤكد على التحول إلى اقتصاد غير معتمد على النفط، وتعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة، وتعزيز الابتكار، والاستدامة، والتنوع الاقتصادي.

وقد طوّر بيت التمويل الكويتي -بشكل استباقي- محفظة متوازنة ومتنوعة تتماشى مع هذه الأهداف. ونعطي أولوية قصوى لرفع مستوى وعي العملاء ومشاركتهم بفاعلية في الأخذ بالاعتبارات البيئية في مشاريعهم.

دعم تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ويُحافظ بيت التمويل الكويتي على التزام راسخ بنمو وتطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال نهج منظم واستراتيجي يتماشى مع الأطر التنظيمية الوطنية والأهداف الاستراتيجية للبنك. ويُنفذ بيت التمويل الكويتي، إلى جانب التمويل، مبادرات بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، والحلول المالية المخصصة المصممة لتعزيز مرونة وقدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المنافسة عبر مختلف القطاعات. وتعكس هذه الجهود على دور المؤسسة كعامل تمكين رئيسي للنمو الاقتصادي الشامل وسعيها المستمر لتمكين هذه الشريحة من العملاء بالأدوات، والمعرفة، والموارد اللازمة للازدهار بما يتماشي مع تطورات السوق.

وأسس بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠١٤ وحدة مستقلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إدارة الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة لتقديم حلول مصرفية وتمويلية مخصصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وجرى توسيع نطاق هذه المبادرة في عام ٢٠٢١، إدراكًا للاحتياجات المتطورة للسوق، من خلال استحداث وحدة للمشروعات المتناهية الصغر ضمن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي صُممت خصيصًا لدعم المشروعات المتناهية الصغر وعملاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبلغ إجمالي التمويل الممنوح للشركات المتناهية الصغر المُقدم من بيت التمويل الكويتي ٨,٩ مليون في عام ٢٠٢٥، مما يعكس نموًا سنويًا بنسبة ٤٢,٥٪ تقريبًا (٢٠٢٤: ٦,٢ مليون دينار كويتي). ويُشكل هذا المبلغ جزءً فرعيًا من إجمالي محفظة التمويل النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى بيت التمويل الكويتي، والتي بلغت ١٥٧,٢ مليون دينار كويتي في نفس العام.

وتهدف خطتنا بشأن الخدمات المصرفية الرقمية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومرونتها من خلال تيسير الوصول إلى الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات الرقمية من خلال المنصة الإلكترونية الخاصة بالشركات والتطبيقات الإلكترونية عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، مما يُمكّن العملاء من إدارة احتياجاتهم المصرفية بقدر أكبر من الكفاءة والأمان.

وتؤدي حلولنا الرقمية دورًا رئيسيًا في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال تيسير تقديم الطلبات عبر الإنترنت، وتسريع التقييمات الائتمانية، وتسهيل صرف التمويل. ولا يقتصر هذا التطور على تقليص فترات الإنجاز فحسب، بل ساهم كذلك في تعزيز التجربة الشاملة للعملاء. ونُدرك، وعلاوة على ذلك، ندرك أن التطوير المستمر لمنظومتنا الرقمية أسهم في تعزيز نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تفاعل العملاء، حيث تتيح منصة الشركات الإلكترونية للعملاء التقدم بطلبات التمويل ومتابعتها وإدارتها بكل سهولة ووضوح، بما يوفر تجربة رقمية أكثر كفاءة وسلاسة.

وأطلق بيت التمويل الكويتي، حملة شاملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتثقيف عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول المنتجات والخدمات المتاحة لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات ومشاركة العملاء. وعن طريق المنصة الإلكترونية المنصة الإلكترونية للشركات (Ecorp)، يتم دعم عمليات تقديم طلبات التمويل المبسطة، بما في ذلك الطلبات المُقدمة من عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال نظام تسجيل داخلي يُسرع عملية المعالجة/دراسة الطلب داخل فريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأجرى فريق المنصة الإلكترونية كذلك سلسلة من ورش العمل لتقديم النظام الجديد وشرحه، دعمًا لفهم العملاء للمنصة والاستخدام الأمثل لها.

سجل بيت التمويل الكويتي نمواً سنوياً في محفظة التمويل النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. في عام ٢٠٢٥، بنسبة ٢,٨٪ في إجمالي التمويل النقدي لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بعام ٢٠٢٤. وبلغ إجمالي التمويل النقدي ١٥٧,٢ مليون في عام ٢٠٢٥، محققاً ارتفاعًا من ١٥٢,٩ مليون في عام ٢٠٢٤. ويعكس هذا النمو استجابة بيت التمويل الكويتي الفعالة لديناميكيات السوق ومركزه القوي من رأس المال والسيولة الذي يُمكّن من تقديم الدعم المستمر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويمتد دعم بيت التمويل الكويتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليشمل أيضًا خدمات الاستشارات للأعمال، حيث يُخصص لكل عميل مدير علاقات مختص به. ويُساعد هؤلاء المديرون في تحديد نقاط القوة والضعف التشغيلية مع توفير برامج بناء القدرات والتوجيه، مما يقدم لعملائه دعمًا يتجاوز مجرد تقديم التمويل.

"زاهب" - الابتكار الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

استجابةً للطلب المتزايد على الحلول المالية الرقمية، طرح بيت التمويل الكويتي منصة "زاهب"، وهي منصة رقمية مصممة للتجار وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتُقدم منصة "زاهب" أدوات دفع إلكتروني مبتكرة مثل إنشاء روابط الفواتير والمدفوعات عبر رمز الاستجابة السريعة (QR code payments)، مما يُسهل إجراء المعاملات بسرعة وأمان. وتدعم المنصة، المتاحة لجميع أصحاب الأعمال الذين لديهم حسابات جارية لدى بيت التمويل الكويتي، مجموعة واسعة من قطاعات الأعمال وبما يناسب أولوليات العملاء، مما يُعزز الشمول المالي ومرونة الأعمال.

برنامج استدامة الأعمال للشركات الصغيره والمتوسطة

قدّم بيت التمويل الكويتي، كأول مبادرة من نوعها في القطاع المصرفي الكويتي، برنامج استدامة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة على مدى ثلاثة أسابيع، والذي صُمم خصيصًا لعملائنا من هذه الشريحة لدعمهم في تأسيس الثقافة بمبادئ المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتقديم التوجيه العملي حول دمج هذه المعايير في عملياتهم وآلية صنع القرارات. وأعددنا كذلك دليلًا شاملًا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات الصغيرة والمتوسطة **حصل عليه المشاركون في نهاية البرنامج التدريبي.**

ويهدف هذا الدليل إلى تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمعرفة، والأدوات، والأطر اللازمة لاعتماد ممارسات بيئية واجتماعية وحوكمة فعالة. ويُوفر الدليل تفصيلًا دقيقًا لمفاهيم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومدى صلتها بمرونة الأعمال، وأهميتها المتزايدة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتضمن إرشادات عملية بشأن تنفيذ العمليات الموفرة للطاقة، والإدارة المسؤولة للموارد، ومعايير العمل وحقوق الإنسان، ومساهمات المشاركة المجتمعية، وآليات الحوكمة والشفافية. ويُحدد الدليل كذلك دراسات حالة لكل قطاع، وقوائم مرجعية للتقييم الذاتي، وخطط عمل تدريجية تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقييم ممارساتها الحالية وصياغة استراتيجيات لتحسين الأعمال بشكل مستمر.

ومن خلال تقديم هذا البرنامج التدريبي لبناء القدرات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يمكّن بيت التمويل الكويتي المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تعزيز كفاءتها التشغيلية، والالتزام للمتطلبات الرقابية الناشئة، والاستفادة من فرص التمويل الأخضر، إلى جانب تعزيز تنافسيتها طويلة الأجل.

وتؤكد هذه المبادرة دور بيت التمويل الكويتي في تعزيز بيئة أعمال أكثر استدامة وشمولًا، مع تمكين هذه المنشآت بشكل فعال للمساهمة في مسار التحول الوطني نحو الاستدامة في دولة الكويت.

إجراءات تحصيل الديون للشركات الصغيرة والمتوسطة

يؤكد بيت التمويل الكويتي، التزامه بالدعم المسؤول للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر، عن طريق المتابعة المنظمة، وإجراءات التحصيل، وإعادة الهيكلة المناسبة عند الضرورة.

ويُطبق البنك إجراءً منظمًا للتحصيل لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة يحكم تحصيل الديون ومتابعة التسهيلات، مما يؤكد اتباع نهج متسق وشفاف ومسؤول يتماشى مع المتطلبات الرقابية. وتختلف إجراءات التحصيل والمتابعة بناءً على نوع المنتج، وحالة الاستخدام، وفترات السداد، وتتضمن المشاركة الاستباقية من قبل مديري العلاقات للتسهيلات التي تقترب من انتهاء صلاحيتها أو التي انتهت صلاحيتها بالفعل.

بالنسبة للتسهيلات المالية التي تقترب من تاريخ الاستحقاق أو التي انتهت صلاحيتها بالفعل، يتم التواصل مع عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقييم احتياجات أعمالهم وتحديد الإجراءات المناسبة، والتي قد تشمل التجديد، أو إعادة الهيكلة، أو تسوية الأرصدة القائمة، أو التمديد، أو إغلاق التسهيلات، وذلك حسب الحالة.

ويتم توثيق جميع الإجراءات ذات الصلة بشكل رسمي ضمن سياسات الخدمات المصرفية للشركات على مستوى المجموعة، كما يتم تعميمها على الموظفين المعنيين للتأكد من الفعالية والإلتزام.

نظرة عامة على استثمارات بيت التمويل الكويتي

يدرك بيت التمويل الكويتي الأهمية الاستراتيجية لإدارة استثماراته في الصكوك عالية الجودة وصناديق الصكوك ضمن إطار عمل منظم يراعي المخاطر ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينعكس هذا النهج في سياسة الاستثمار في الصكوك لدى البنك، والتي تنظم استثماراته في الصكوك بهدف ضمان إدارتها وتوظيفها بكفاءة وأمان ووفقًا للضوابط الشرعية.

وقد بلغ حجم المحفظة الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي ٦,٤٩٦ مليار دينار كويتي (٢١,١ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٥، مسجلًا نموًا بنحو ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤. وتوزعت المحفظة خلال العام على عدد من القطاعات الرئيسة، حيث استحوذت الاستثمارات السيادية على ٦٤٪، تلتها استثمارات القطاع المالي بنسبة ١٥٪، ثم القطاع الصناعي بنسبة ٣,٣٪، والقطاع العقاري بنسبة ١,٨٪، فيما شكلت الاستثمارات في القطاعات الأخرى ما مجموعه ٤,١٪.

ويواصل بيت التمويل الكويتي إعطاء الأولوية للاستثمار في الصكوك عالية الجودة مقارنةً بالصكوك المرتبطة بقطاعات اقتصادية محددة، بما يعزز كفاءة إدارة السيولة ويدعم متانة مركزه المالي.

ويواصل بيت التمويل الكويتي استكشاف الفرص الاستثمارية مع الجهات المصدرة الحالية والجديدة بصورة استباقية، بهدف توسيع نطاق حضوره في سوق الصكوك وتعزيز نمو محفظته الاستثمارية خلال السنوات القادمة.

الاستثمار المستدام

في عام ٢٠٢٥، خصّص بيت التمويل الكويتي استثماراته المستدامة بنسبة ٤٤٪ للصكوك المستدامة و٥٦٪ للصكوك الخضراء، ليصل إجمالي قيمة هذه الاستثمارات إلى ٣٧٦ مليون دينار كويتي (ما يعادل ١,٢٢١ مليار دولار أمريكي)، محققًا نموًا سنويًا بنسبة ٣٠,٦٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، الذي بلغت فيه قيمة الاستثمارات ٢٨٧,٩٠٤ مليون دينار كويتي (٩٣٤,٤٥ مليون دولار أمريكي).

ومن خلال محفظته الاستثمارية، يواصل بيت التمويل الكويتي دعم وتمويل الأنشطة المستدامة، تأكيدًا لالتزامه بالتمويل المستدام والمبادرات الهادفة إلى تعزيز المسؤولية البيئية والرفاه الاجتماعي، فضلًا عن توسيع نطاق استثماراته في الصكوك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

الصكوك المستدامة

تمويل المشاريع المتوافقة مع مبادئ الاستدامة، بما يحقق أثرًا بيئيًا واجتماعيًا واقتصاديًا مستدامًا.

الصكوك الخضراء

تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة

تمويل الشركات

الخدمات المصرفية للشركات

يُقدِّم بيت التمويل الكويتي إطارًا لتصنيف العملاء يُلبي الاحتياجات المتنوعة للشركات في الكويت. وتُلبي خدماتنا المصرفية للشركات احتياجات مجموعةٍ واسعةٍ من العملاء، بدءًا من الشركات الكبرى وصولًا إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يُزوَّدون جميعًا بمجموعةٍ متنوعةٍ من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي عام ٢٠٢٥، واصل بيت التمويل الكويتي تعزيز محفظته التمويلية من خلال توسيع نطاق التمويل ليشمل القطاعات ذات الأولوية، وزيادة تركيزه على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يدعم نمو الأعمال والتنوع الاقتصادي بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية.

ويتميز بيت التمويل الكويتي في تقديم حلولٍ تمويليةٍ مصمَّمة لتلبي الاحتياجات الخاصة لكل شركة. وعلاوةً على ذلك، يهدف البنك إلى الحفاظ على محفظة تمويلية متنوعة بشكل كبير، مما يساهم في توزيع استثماراته عبر قطاعاتٍ متعددة.

التقييم البيئي والاجتماعي والحوكمة في الخدمات المصرفية للشركات

ويهدف بيت التمويل الكويتي بصفةٍ مستمرةٍ إلى توافق محفظة التمويل مع الممارسات العالمية التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وكجزءٍ من الفحص النافي للجهالة الخاص بنا، نُقيّم القطاعات بعنايةٍ للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ونستبعد القطاعات التي تساهم في ممارساتٍ ضارةٍ بالمجتمع، أو البيئة، أو المعايير الغير أخلاقية. ويشمل ذلك قطاعاتٍ مثل الأسلحة، وأنشطة القمار، والمنتجات الكحولية، فهي لا تُعَدُّ جزءًا من محفظة تمويل الشركات نظرًا لتأثيراتها السلبية، الأمر الذي يؤكد التزامنا بممارسات التمويل المسؤولة، والأخلاقية، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المشاريع الكبرى والقروض المشتركة

يقوم بيت التمويل الكويتي بدور رئيسي في تمويل المشاريع الكبرى التحويلية في مختلف القطاعات. وذلك من خلال المشاركة المستمرة في تقديم التمويلات المشتركة، والمشاركة في تمويل مشروعين إلى ثلاثة مشاريع كبرى سنويًّا، ويُساهم بيت التمويل الكويتي بنشاطٍ في التنمية الاقتصادية ونمو البنية التحتية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتشمل جهود التمويل التي يبذلها بيت التمويل الكويتي قطاعاتٍ رئيسيةً، بما في ذلك النفط والغاز، والطاقة، والطيران، والاتصالات، وتجارة التجزئة، والمرافق، والبنية التحتية البيئية. وتراعي المشاريع المدعومة من بيت التمويل الكويتي اعتبارات الاستدامة، لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك الممارسات المتوافقة مع اعتبارات الاستدامة الدولية وأطر الاعتماد البيئي.

إجراءات تحصيل الديون لعملاء الخدمات المصرفية للشركات

يستخدم بيت التمويل الكويتي نهجًا منظمًا لتحصيل الديون ومتابعة تمويلات عملاء الخدمات المصرفية للشركات كجزءٍ من سياسة الخدمات المصرفية لشركات المجموعة، مما يعزز الشفافية والاتساق مع المتطلبات الرقابية. وتختلف إجراءات التحصيل والمتابعة بناءً على نوع المنتج التمويلي/الأداة التمويلية، ومعدل الاستغلال للحد الائتماني/معدل القيمة المستغلة من حدود الائتمان، ومدة التأخير في السداد، وتشمل المشاركة الاستباقية من جانب مديري العلاقات للتمويلات التي تقترب من انتهاء مدتها أو التي انتهت مدتها بالفعل.

وبالنسبة للتمويلات التي تقترب من انتهاء مدتها، يُتَوَاصَل مع العملاء لتأكيد نوايا التجديد، وتقييم احتياجات الأعمال، وتحديد ما إذا كان التجديد، أو إعادة الهيكلة، أو التسوية، أو الإغلاق أمرًا مناسبًا. وفي الحالات التي انتهت فيها مدة التمويلات، يبدأ بيت التمويل الكويتي مشاركةً فوريةً لتسوية وضع عقد التمويل من خلال التجديد، أو التمديد، أو تسوية الأرصدة المستحقة، أو الإغلاق، بحسب ما ينطبق.

تُوثَّق جميع الإجراءات بصورة رسمية ويتم إبلاغها للموظفين المعنيين بما يدعم تنفيذًا فعّالًا ومتوافقًا مع المتطلبات الرقابية ويراعي احتياجات العملاء وتطلعاتهم.

قطاعات الشركات

تتألف محفظة تمويل الشركات في بيت التمويل الكويتي من القطاعات التالية، بما في ذلك:

الصناعة	الخدمات	العقارات
النفط الخام والغاز	التجارة والأعمال	الإنشاءات
الزراعة والثروات السمكية	شراء الأوراق المالية	المؤسسات المالية

دعم الأعمال المسؤولة من خلال الضمانات المالية

يُقدّم بيت التمويل الكويتي خطابات الضمان، وخطابات الاعتماد المستندية، وخطابات الاعتماد القائمة على المرابحة، وذلك في إطار التزامه بتمكين الأنشطة الاقتصادية المرنة ودعم التدفقات التجارية للنشاط التشغيلي.

وتعتبر هذه الأدوات آليات فعالة لتقليل المخاطر، إذ تسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة من خلال التأكيد على الالتزام بالمسؤوليات المالية والتعاقدية. ويدعم بيت التمويل الكويتي، من خلال إصدار ضمانات غير قابلة للإلغاء نيابة عن العملاء، تنفيذ المشاريع ضمن الجداول الزمنية المحددة، وتمكين المشاركة في مناقصات القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى تعزيز مصداقية الشركات في الأسواق المحلية والدولية.

وتدعم خطابات الضمان بصفة أساسية النشاط الاقتصادي المحلي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية، والمشتريات، وتقديم الخدمات. وتُوسع خطابات الاعتماد المستندية نطاق دورها ليشمل الأنشطة التمويلية العابرة للحدود، الأمر الذي يمكن العملاء من المشاركة في التجارة الدولية مع إدارة المخاطر الناتجة عن العلاقة التعاقدية.

ويساهم بيت التمويل الكويتي، من خلال حلول التمويل التجاري التي يقدمها لعملائه، فيما يلي:

- تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر في المعاملات التجارية وسلاسل التوريد.
- دعم نمو الأعمال، وتسليم مشاريع البنية التحتية، والوصول إلى فرص جديدة في السوق.
- تعزيز الثقة، والشفافية، والموثوقية في منظومات التجارة المحلية والعالمية.
- ترسيخ الشمول المالي للعملاء من الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال حلول تمويلية مهيكلة.
- دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي من خلال آليات تمويلية مدعومة بأصول ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويدعم إطار التمويل التجاري الخاص ببيت التمويل الكويتي التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تمويل محسوب المخاطر، ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الوصول الشامل إلى الخدمات المالية عبر الأسواق المحلية والدولية. يتم إصدار كافة أدوات التمويل التجاري وفق أطر معتمدة، وتقييم شامل للمخاطر، ومبادئ الحوكمة الشرعية. ويشمل ذلك تطبيق إجراءات العناية الواجبة المنظمة، والتقييم الائتماني، وآليات الفحص والالتزام بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية ذات الصلة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال والتعليمات المرتبطة بالعقوبات. وتسهم هذه الإجراءات في الحد من المخاطر المحتملة، مثل التعرض للجرائم المالية أو مخاطر تعثر الأطراف المقابلة، مع تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة وتوفير خدمات وساطة مالية مسؤولة. علاوةً على ذلك، يتم تعزيز ممارسات التمويل التجاري الرئيسية، بما في ذلك دعم استيراد وتصدير منتجات الطاقة المتجددة، ودمج متطلبات الشهادات المرتبطة بمعايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن مستندات الشحن الخاصة بالاعتمادات المستندية، إلى جانب دور خطابات الضمان في دعم الأنشطة التنموية ومشاريع البنية التحتية.

المرابحة عبر الاعتمادات المستندية ضمن التمويل التجاري المتوافق مع الشريعة

يقدّم بيت التمويل الكويتي اعتمادات مستندية قائمة على عقد المرابحة ضمن حلول أدواته التجارية مما يتيح للعملاء تمويل شراء السلع بما يتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي.

وبموجب هذا الهيكل، يقوم البنك بشراء السلع التي يطلبها العميل، ثم يعيد بيعها له بهامش ربح متفق عليه مسبقًا، على أساس الدفع المؤجل، ويضمن هذا الأسلوب أن يكون التمويل قائمًا على أصول حقيقية، ويتسم بالشفافية، ومتوافقًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مع تجنب أساليب الإقراض القائمة على الفائدة.

وتخضع هذه العملية لضوابط صارمة تشمل التوثيق والتحقق والموافقات، والتي تغطي تفاصيل الشحن، والتسعير، وبيانات الموردين، وشروط التسليم، مما يعزز الحوكمة ويرفع مستوى الشفافية في العمليات.

كما تسهم هذه الضوابط في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية أثناء عملية التجارة، وتعزيز كفاءة إدارة العمليات.

وتدعم اعتمادات المرابحة المستندية أنماط التجارة المسؤولة من خلال تمكين العملاء من الحصول على السلع والخدمات الأساسية، مع الالتزام بالمتطلبات الرقابية ومعايير الحوكمة الشرعية.

يدعم نشاط أدوات التمويل التجاري لدى بيت التمويل الكويتي أهدافه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال تمكين تدفقات تجارية مسؤولة، ودعم القطاعات الحيوية، وتعزيز الحوكمة عبر ضوابط مستندية منظمة، ويُظهر تحليل المحفظة توافقًا واضحًا مع تلك المعايير عبر كل من الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان. فقد سجلت الاعتمادات المستندية ١٢٦٠٦٤ معاملة، منها ١٥٤٥٤ معاملة (١٢,٣٪) مصنفة ضمن أنشطة متوافقة مع معايير الاستدامة (البيئية والاجتماعية والحوكمة) بينما سجلت خطابات الضمان ٨٩٦٣٥ معاملة، منها ٦٨٨٩٩ معاملة (٧٦,٩٪) مصنفة ضمن أنشطة متوافقة.

وعلى صعيد الاعتمادات المستندية، تركزت المساهمات في مجالات ESG بشكل رئيسي في الأمن الغذائي والسلع الأساسية بنسبة ٩,٥٪، تليها الرعاية الصحية بنسبة ١,٤٪، والبنية التحتية الاجتماعية بنسبة ٠,٩٪، والجوانب البيئية بنسبة ٠,٤٪ أما بالنسبة لخطابات الضمان، فقد تصدرت الضمانات المرتبطة بالمناقصات والمتطلبات التنظيمية والعقود المساهمات بنسبة ٥٨,٢٪، تلتها الرعاية الصحية بنسبة ١١,٩٪، والبنية التحتية الاجتماعية بنسبة ٥,٦٪، والجوانب البيئية بنسبة ٠,٩٪، والأمن الغذائي والسلع الأساسية بنسبة ٠,٣٪.

رأس المال المصنَّع: تعزيز الانتشار الجغرافي وسهولة الوصول

الفروع وأجهزة الصراف الآلي: إمكانية الوصول الفعلي

الفروع

يركّز بيت التمويل الكويتي باستمرار على توسيع شبكة فروعه، لضمان إمكانية وصول العملاء إلى خدماته في جميع أنحاء دولة الكويت. واعتبارًا من عام ٢٠٢٥، يُشغل بيت التمويل الكويتي إجمالي ٧١ فرعًا ومعرضًا.

وتشمل شبكة الفروع المتنوعة التي يشغلها البنك كلاً من الفروع التي تقدم الخدمات المصرفية الشاملة، والفروع الرقمية التي توفر حلول الخدمة الذاتية المعتمدة على التكنولوجيا، والفروع المتخصصة التي تخدم شرائح محددة مثل الخدمات المصرفية الخاصة، وعملاء الشركات، والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى فرع مخصص لشريحة حساب العامل. وتتواجد هذه الفروع في مختلف مناطق دولة الكويت، وقد أُسست هذه الفروع على مراحل زمنية مختلفة لدعم استراتيجية التوسع التي يتبناها البنك وتعزيز إمكانية وصول العملاء إليه.

وتُختار مواقع الفروع بناءً على التركيبة السكانية للعملاء، وتوقعات النمو التجارية وفرص النمو الأعمال، وسهولة وصول العملاء، وتواجد المنافسين، وأهمية المواقع الحيوية مثل المجمعات والمراكز التجارية، والمطارات.

وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، تطور عدد فروع بيت التمويل الكويتي بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. وتُعزى هذه التغييرات بشكل أساسي إلى عوامل مثل عمليات الاندماج، واعتبارات الربحية، وإدارة التكاليف، وتحسين كفاءة وأداء الفروع، والاعتماد المتزايد على تقنيات الخدمات المصرفية الرقمية. فعلى سبيل المثال، أدى الاندماج مع البنك الأهلي المتحد في دولة الكويت إلى الاستغلال الأمثل لتوزيع الفروع والحد من تزاحمها.

وتتوافق هذه العوامل مع الاستراتيجية العامة لبيت التمويل الكويتي من خلال دعم نمو الإيرادات عبر التوسع في المناطق ذات الإقبال المرتفع من العملاء، وخفض التكاليف التشغيلية من خلال زيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز رضا العملاء من خلال التأكد من حصولهم على الخدمات المطلوبة بسهولة وكفاءة. كما تسهم في تحسين الكفاءة الداخلية من خلال التحول الرقمي وتعزيز الابتكار في التكنولوجيا المالية. وبشكل عام، يتماشى التطوير في شبكة الفروع والخدمات مع الأهداف طويلة المدى للبنك والتأكيد على قدرته التنافسية بين البنوك.

وتتوافق خطة التوسع الخاصة ببيت التمويل الكويتي بشكل وثيق مع التزامه بالشمول المالي، مما يوفر الخدمات المصرفية للمناطق السكنية الجديدة والتي من الممكن أن تعاني نقصًا في الخدمات.

ومن خلال توسيع شبكة فروعه لتلبية الطلب المتزايد، يعزز بيت التمويل الكويتي المشاركة الاقتصادية ويقدم الخدمات الأساسية لقاعدة عملاء أوسع. ويدعم هذا النهج مهمتة في تقديم خيارات مصرفية ملائمة يسهل الوصول إليها لجميع شرائح المجتمع.

فروعنا المعتمدة من LEED

استمراراً لجهود بيت التمويل الكويتي في تطوير فروعه، وبعد الحصول على الشهادة الذهبية من LEED لفرع منطقة القادسية (العمليات والصيانة) في عام ٢٠٢٤، حصل البنك على أربع شهادات ذهبية إضافية في عام ٢٠٢٥ للفروع في المناطق التالية:

- فرع بيان
- فرع الخالدية
- فرع الجهراء ١
- فرع جابر الأحمد

أجهزة الصراف الآلي

لسهولة الوصول الى الخدمات (تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات)

علماً بأن استراتيجية بيت التمويل الكويتي هي تغطية معظم مناطق دولة الكويت، وقد تم من خلال انتشار أجهزة الصراف الآلي.

الخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

تُكرس جهودنا في بيت التمويل الكويتي للتأكد من تمكن جميع عملائنا، بما في ذلك العملاء ذوي الإحتياجات الخاصة، من الاستفادة من خدماتنا المصرفية بسهولة، ولذلك أسسنا فروعًا متخصصة مزودة بمجموعة شاملة من المزايا والخدمات المساندة.

وتشمل هذه المزايا مواقف مخصصة لسيارات الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة ومداخل يمكن الوصول إليها بالكراسي المتحركة للوصول السريع والسهل.

كما يتلقى موظفونا تدريبًا على لغة الإشارة لمساعدة العملاء الذين يعانون من ضعف السمع. حيث بلغ عدد الموظفين الحاصلين على التدريب ٧٨ موظفًا في مختلف الفروع. علاوة على ذلك، تُطبع نماذج فتح الحسابات، والعقود، ومستندات المعاملات الخاصة بنا بطريقة برايل عند الحاجة. أما في المجال الرقمي، فقد دمجنا المساعدة الصوتية في الموقع الإلكتروني لبيت التمويل الكويتي، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لجميع العملاء.

وتتوزع فروعنا المتخصصة جغرافيًا في المناطق التالية:

- الروضة
- الرحاب
- مبارك الكبير
- سعد العبد الله
- الظهر
- الزهراء

وقد صُممت أجهزة الصراف الآلي الخاصة ببيت التمويل الكويتي لتكون شاملة. وتتميز بلوحات مفاتيح تعمل بطريقة برايل، وخطوط كبيرة، وشاشات عالية التباين لسهولة الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، نقدم خدمات التوجيه الصوتي من خلال السماعات الصوتية لأجهزة الصراف الآلي.

كما أن الأجهزة صممت لتكون سهلة الاستخدام لمستخدمي الكراسي المتحركة وتكون على ارتفاع مثالي لسهولة الوصول إليها، وفي حالة الطوارئ أو عند الحاجة إلى مساعدة إضافية، يحتوي كل جهاز صراف آلي على زر طوارئ يسهل الوصول إليه لتنبيه أفراد الأمن على الفور وتلقي مساعدة فورية.

ويهدف بيت التمويل الكويتي باستمرار إلى توفير تجربة مصرفية آمنة وملائمة وشاملة. ونهدف، من خلال أجهزة الصراف الآلي المطورة، إلى تسهيل وصول العملاء إلى الفروع والخدمات، وأن تكون متاحة للجميع.

نقاط البيع

تُمثل شبكة نقاط البيع الخاصة ببيت التمويل الكويتي مكونًا أساسيًا في نظام المدفوعات الخاصة بالبنك، وتعكس اتساع قاعدة عملائه من التجار وأصحاب الأعمال النشطين في جميع أنحاء دولة الكويت. وتشمل أنظمة نقاط البيع العاملة حاليًا جميع أجهزة التحصيل والدفع الإلكتروني التي تنفذ المعاملات بكفاءة عبر مختلف قطاعات الأعمال وأنشطة التجار المتنوعة. وتُراقب هذه الشبكة بانتظام للتأكد من توافقها مع الأهداف الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي، بما في ذلك أهداف نمو الأعمال وأنشطة التجار، وكفاءة الاستخدام، وتوسيع قنوات الدفع الرقمية.

وسجل بيت التمويل الكويتي نموًا قويًا في شبكة نقاط البيع الخاصة به، حيث زاد عدد أجهزة التحصيل والدفع الإلكتروني من ١٣٩٨٨ جهازًا في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٠٧٥٣ جهازًا في عام ٢٠٢٥، وهو ما يمثل نموًا بنسبة ٤٨,٤٪. ويعتبر هذا التوسع نتاج استراتيجية استباقية لاستقطاب التجار وأصحاب الأعمال بالإضافة إلى الطلب المتزايد من العملاء على طرق الدفع الإلكترونية. وتشمل العوامل المساهمة الإضافية التفضيل المتزايد للمعاملات الرقمية على التعاملات النقدية، وإدخال حلول مرنة مثل نقاط البيع المتكاملة ونقاط البيع الافتراضية، والمبادرات التنظيمية التي تدعم التوسع في المدفوعات الرقمية. كما يضطلع البنك بالتحسين الاستراتيجي للمحفظة، حيث يُعيد تخصيص الأجهزة أو ترقيتها بناءً على أداء ونشاط التاجر لتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد.

وتتوزع شبكة نقاط البيع الخاصة ببيت التمويل الكويتي جغرافيًا في جميع أنحاء الكويت بما يتماشى مع تركيز النشاط التجاري وطلب التجار وأصحاب الأعمال. وتنتشر عبر مراكز الأعمال الرئيسية في جميع محافظات دولة الكويت. يهدف هذا التوزيع لتغطية سوقية واسعة، ويدعم استراتيجية التحول الرقمي لبيت التمويل الكويتي، ويعزز إمكانية الوصول إلى خدمات الدفع عبر كل من المناطق المركزية والضواحي. وتعتمد قرارت التوسع على عوامل متعددة، بما في ذلك الكثافة السكانية للعملاء، وحجم المعاملات الخاص بقطاعات معينة.

وللحفاظ على الريادة في ابتكار أنظمة وخدمات المدفوعات، يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز وتحديث عروض نقاط البيع الخاصة به. وقد أدت الترقيات الأخيرة إلى تحسين الوظائف، والأمان، والمرونة للتجار وأصحاب الأعمال. وتشمل التحسينات الرئيسية ما يلي:

- قبول المحافظ الرقمية عبر أجهزة نقاط البيع
- تفعيل نقاط البيع البرمجية/ونقاط البيع المتكاملة/ونقاط البيع الافتراضية، مما يتيح للتجار وأصحاب الأعمال إنجاز المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة
- تعزيز معايير الأمان، بما فى ذلك الترميز والتشفير الشامل لكامل مسار البيانات
- معالجة أسرع للمعاملات وتحسين أدوات إعداد التقارير
- إدارة الأجهزة عن بُعد لزيادة الكفاءة التشغيلية

وتعكس هذه التطورات التزام بيت التمويل الكويتي باعتماد أحدث التقنيات، وتقوية تجربة التاجر، ودعم انتقال الكويت نحو منظومة دفع أكثر تكاملًا رقميًا وشمولًا.

٦

رأس المال الفكري: قيادة الابتكار الرقمي

تعزيز الوصول الرقمي للعملاء

يُواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز ريادته في مجال الابتكار الرقمي من خلال منظومة شاملة للقنوات الرقمية المصممة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه ولتسهيل الوصول اليها ولتعزيز كفائتها. وتُعد أجهزة الخدمة الذاتية (KFH Go) من أهم ركائز هذه المنظومة، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ٧/٢٤. ويتسنى للعملاء من كافة الشرائح، إنجاز معاملاتهم المصرفية بسلاسة من خلال أجهزة الصراف الآلي التفاعلية، وأجهزة الصراف الآلي، مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك خدمات طباعة البطاقات الفورية.

ويقدم البنك خدمة الدفع الإلكتروني (KFH Pay)، للارتقاء بالتجربة الرقمية بشكل أكبر، مما يُمكن العملاء من طلب وتحويل الأموال بسهولة من خلال تطبيق الخدمات المصرفية على الهواتف النقالة. وعلاوة على ذلك، توفر خدمة الاستجابة الصوتية التفاعلية الآمنة التابعة لبيت التمويل الكويتي (ألو بيتك) وصولًا متواصل إلى الخدمات المصرفية الأساسية، بما في ذلك الاستعلام عن الرصيد، وتفعيل بطاقات الصراف الآلي، ومدفوعات البطاقات الائتمانية، والإبلاغ عن البطاقات المفقودة أو المسروقة.

ويستمر بيت التمويل الكويتي في بناء الشراكات الاستراتيجية مع شركاء في مجال التكنولوجيا المالية، للحفاظ على الدور مكانتة الرائده في الشمول المالي ومواكبة التطور الرقمي، وتشمل المبادرات ما يلي:

- **تطوير قنوات الدفع الإلكترونى**
- **تقديم أنظمة وخدمات جديدة للمحافظ الرقمية**
- **توفير خدمة الشراء الآن والدفع لاحقًا (الاستثمار الاستراتيجى مع شركة تالى)**

ويُحافظ بيت التمويل الكويتي على مكانته الرائدة كمزود للحلول المالية الرقمية من خلال تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية عالية الجودة. ومن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهندسة البيانات، وحلول التقنيات المالية، والتسويق الرقمي، وأطر الأمن السيبراني المتقدمة، استخدم بيت التمويل الكويتي تقنية الأتمتة الروبوتية للعمليات في عدد من العمليات، مما أسهم في رفع كفاءة استغلال الموارد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع إنجاز الخدمات.

وتتيح خدمة (بيتك أونلاين) الوصول أكثر من ١٥٠ خدمة رقمية، ويتوفر بنسخة الهواتف النقالة بالاضافة إلى إمكانية الدخول إليه عبر الموقع الالكتروني للبنك، في حين تقدم أجهزة الصراف الآلي التفاعلية وفروع البنك الذكية (KFH Go) ما يقرب من ٥٠ خدمة.

وخلال عام ٢٠٢٥ قام بيت التمويل الكويتي باخذ خطوات إضافية لتطوير التحول الرقمي داخلياً، وكان أبرزها شراكته مع شركة جيوم (Gieom) لتنفيذ الإطار الرقمي المتكامل (Digital BluePrint). وتركز هذه المبادرة على التحول الرقمي وتوحيد السياسات والإجراءات الداخلية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الحوكمة، وشفافية العمليات في جميع أنحاء البنك.

ويُوسع البنك، بالتوازي مع ذلك، نطاق خدماته الرقمية الموجهة للعملاء، مقدمًا مجموعة من الخدمات المجانية التي يمكن الوصول إليها من عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا، وإسبانيا. وتعزز هذه التحسينات من التزام بيت التمويل الكويتي بالشمول المالي من خلال تمكين العملاء من خلفيات متنوعة من إدارة شؤونهم المالية بأمان وسلاسة من أيّ مكان.

ويواصل بيت التمويل الكويتي، مدفوعًا برؤيته المتمحورة حول العملاء، تعزيز قدراته الرقمية من خلال التعاون المستمر مع شركات التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتدعم هذه الشراكات دمج التقنيات المبتكرة ونماذج الأعمال التي ترتقي بعروض المنتجات، وتعزز جودة الخدمة، وتحسن من مستوى الرضا العام للعملاء. استكمالًا لهذه الجهود، يقوم البنك بالاستثمار في برامج التثقيف الرقمي لكل من العملاء والموظفين، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية ومواكبة التطور التحول الرقمي مع التأكد من التوافق مع أفضل الممارسات والمتطلبات الرقابية.

شراكة خدمة «الشراء الأن والدفع لاحقا» (BNPL) مع شركة (تالي)

ومن أبرز مبادرات "الشراء الآن والدفع لاحقًا" التي أطلقها بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥، شراكته الاستراتيجية مع شركة تالي (Taly)، وهي شركة كويتية متخصصة في التكنولوجيا المالية لحلول المدفوعات الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تقدم خدمة «الشراء الآن والدفع لاحقًا». ويدعم بيت التمويل الكويتي، من خلال هذه الشراكة، إطلاق وتوسيع نطاق شركة (تالي) كمنصة رقمية بالكامل تُمكن العملاء من إجراء عمليات الشراء سواء في المتاجر أو عبر الإنترنت وتقسيم المدفوعات إلى أربعة أقساط متساوية بدون أرباح أو رسوم.

وتقدم الخدمة بسلاسة عبر مجموعة من التجار وأصحاب الأعمال، حيث توفر موافقات فورية للمعاملات وتجربة سداد سلسة تعزز من راحة العملاء مع الحفاظ على الانضباط المالي. وتعمل المنصة، بموجب إطار عمل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعكس هذه الشراكة أيضًا التوجه الاستراتيجي للبنك في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، وتقوية الشراكات مع الشركات الرقمية الناشئة، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الكويتي. ولا تقتصر مزايا شركة (تالي) على تحسين القوة الشرائية للمستهلك من خلال إتاحة خيارات تمويل مرنة، وشفافة، ومسؤولة فحسب، بل تدعم التجار وأصحاب الأعمال أيضًا من خلال زيادة معدلات تحويل المبيعات والاحتفاظ بالعملاء، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في المنظومة المتطورة للمدفوعات الرقمية في الكويت.

وأطلق بيت التمويل الكويتي، كجزء من جهوده لتبسيط المعاملات، خدمة (ومض)، والتي تتيح للعملاء إرسال واستلام الأموال باستخدام أرقام الهواتف النقالة على مدار الساعة. مما يجعل التحويلات المالية اليومية أسرع، وأكثر أمانًا وراحة.

وشارك بيت التمويل الكويتي، في مؤتمر نيكسوس ٢٠٢٥ في الكويت، حيث استعرض خدماته وحلوله المصرفية الرقمية المتقدمة. وتؤكد هذه المشاركة على التزام البنك بقيادة الابتكار الرقمي، والبقاء في طليعة التطورات في هذا القطاع، وتسريع اعتماد التقنيات المتطورة لتعزيز تجربة العملاء والتميز التشغيلي.

ويواصل بيت التمويل الكويتي تنفيذ استراتيجية واضحة واستشرافية تهدف إلى التحول الرقمي للعمليات للارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز مستويات الرضا والراحة لديهم. ويطرح البنك بانتظام مزايا جديدة على تطبيق تطبيق بيت التمويل الكويتي (KFHonline)، مما يُمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات والمنتجات التي كانت تتطلب سابقًا زيارة الفروع.

وتتوفر معظم الخدمات المصرفية الشخصية/للأفراد حالياً بشكل رقمي، مما يرسخ ريادة البنك في دولة الكويت في مجال الخدمات عبر الإنترنت من خلال منصات مثل تطبيق بيت التمويل الكويتي (KFHonline) ومنصة إي كورب (ECorp) وتطبيق المكافآت لبيت التمويل الكويتي (KFH Rewards) وبنك تم الرقمي (Tam). وستواصل إدارة الخدمات المصرفية للأفراد تقديم تحديثات مفصلة بمجرد إصدار التحديثات والمزايا الجديدة.

منصة إي كورب (E-Corp) الرقمية للشركات

تُعد بوابة إي كورب (E-Corp) التابعة لبيت التمويل الكويتي المنصة الرقمية المخصصة للبنك والمصممة لدعم عملاء الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة في إدارة عملياتهم المالية بشكل آمن وفعال. وتوفر المنصة إدارة مركزية حيث تمكن الشركات من الوصول إلى معلومات الحساب، وإجراء المدفوعات المحلية والدولية، وإدارة المستفيدين، ومراقبة التدفقات النقدية، والتعامل مع مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للشركات دون الحاجة إلى زيارة الفروع. وتدعم المنصة أيضًا تحديد أدوار المستخدمين، والموافقات على العمليات، بالاضافة إلى التدقيق، مما يعزز الحوكمة، والشفافية، والاستمرارية التشغيلية لمستخدمي الشركات.

وتم تطوير المنصة بشكل أكبر في عام ٢٠٢٥ بإضافة مجموعة جديدة من المزايا تعزز قدراتها وتحسن تجربة المستخدم. وتضمنت الترقية واجهة حديثة للمنصة، وأداءً مُحسنًا للنظام، وتوافقًا تامًا عبر أجهزة الكمبيوتر المكتبية، والأجهزة اللوحية، والهواتف المحمولة. وتشمل الخدمات الجديدة القدرة على إتاحة إصدار أرقام الحسابات المصرفية الدولية (IBAN) المزودة برموز الاستجابة السريعة (QR)، وتقديم طلبات صرف الموردين، وتحديث ملفات تعريف الشركات، والوصول إلى التسهيلات الائتمانية وطلبها، وعرض تفاصيل التسهيلات الائتمانية. وتعكس هذه التحسينات التزام بيت التمويل الكويتي المستمر بتعزيز قدراته في مجال الخدمات المصرفية الرقمية للشركات وتقديم حلول مالية مبتكرة وأكثر كفاءة ويسرًا، وتركز على توفير احتياجات المستخدمين ورضا العملاء.

وطرح بيت التمويل الكويتي، تماشيًا مع تطوير خدماته الرقمية، خدمة تتيح للعملاء الحصول على تمويل مقابل ضمانات نقدية عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني وتطبيق (KFHonline). وتتيح هذه الخدمة للعملاء تقديم طلبات التمويل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ٧/٢٤ دون زيارة الفروع. ويمكن للعملاء المؤهلين ممن لديهم ودائع استثمارية أو حسابات توفير الحصول على تمويل لأغراض متعددة، مع تحديد مبالغ التمويل بناءً على قيمة ودائعهم أو المبلغ المحجوز في حسابات التوفير الخاصة بهم. ويقدم البنك الخدمة معدلات أرباح تنافسية وفترات ائتمانية مرنة تصل إلى عشر سنوات، مما يوفر حلول مالية ملائمة للعملاء.

وسعياً لتوسيع منظومته الرقمية، أطلق بيت التمويل الكويتي **البنك الرقمي (Tam - تم)** لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية بين الفئات العمرية الأصغر سنًا. كما أطلق حملة **(حول مكافأتك الطلابية)**، لتشجيع الطلاب على الاعتماد على القنوات الرقمية لإدارة مكافآتهم. وتتماشى هذه المبادرة مع الجهود المستمرة لبيت التمويل الكويتي لتعزيز خدماته المصرفية لفئة للشباب.

كما قدم البنك **نظام آفاق للمدفوعات الخليجية للحدود (آفاق)** على منصة (بيتك أونلاين)، مما يتيح للعملاء تحويل الأموال فورًا إلى البنوك الخليجية المشاركة في شبكة (آفاق). وتعزز هذه الخدمة من الترابط الإقليمي، وتؤكد التزام بيت التمويل الكويتي بتوسيع محفظته من حلول الدفع الرقمية المتقدمة للتحويلات الدولية.

ويواصل بيت التمويل الكويتي ريادته في التحول الرقمي للقطاع المصرفي من خلال تبني التطورات التكنولوجية، وتوسيع القدرات الرقمية، وبناء الشراكات الاستراتيجية. وتعزز هذه الجهود المستمرة استفادة العملاء في جميع الشرائح من تجارب مصرفية سلسة، وفعالة، وحديثة مصممة لتلبية احتياجاتهم المتطورة.

قيادة الابتكار والتميز

واصل بيت التمويل الكويتي بنشاط أجندته للتحول الرقمي والابتكار على مدار السنوات الثلاث الماضية، حيث أطلق مبادرات استراتيجية متعددة لتعزيز تجربة العملاء، والكفاءة التشغيلية، وثقافة الابتكار. وتنسجم هذه المشاريع مع خارطة طريق البنك ورؤيته ليصبح رائدًا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

وتتألف إدارة التحول الرقمي والابتكار من ثلاث إدارات رئيسية: التحول الرقمي، والتميز التشغيلي الرقمي، والابتكار الرقمي. وتسهم كل إدارة بدور جوهري في قيادة ودعم الاستراتيجية الرقمية لبيت التمويل الكويتي. وتُعد مسيرة التحول الرقمي في بيت التمويل الكويتي عملية مستمرة تركز على تحسين تجربة العملاء من خلال التكيف المستمر مع التطورات الرقمية الناشئة وتنفيذ الاستراتيجيات المبتكرة. وتتضمن خارطة طريق التحول الرقمي الخاصة بنا المجالات الرئيسية التالية:

تأسيس رؤية ورسالة واضحتين.	تعزيز ثقافة وعقلية تتبنى المرونة والابتكار.	الارتقاء بتجربة العملاء من خلال حلول رقمية سلسة وسهلة الاستخدام.
تقييم الوضع الحالي للبنك.	اعتماد التشغيل الآلي للعمليات.	
تحديد الوضع المستقبلي المنشود.	تقليص وقت الإنجاز من خلال تحسين العمليات.	

ويمتلك بيت التمويل الكويتي خارطة طريق محددة بوضوح للتحول الرقمي والابتكار تحدد التوجه الاستراتيجي، والمراحل، والمبادرات الرئيسية المطلوبة لتحقيق التحويل الرقمي الشامل. وقد عمل البنك بنشاط على مدار السنوات الثلاث الماضية على دفع هذه الأجندة من خلال إطلاق مشاريع استراتيجية متعددة تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء، وتقوية الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ثقافة الابتكار. وتتوافق هذه الجهود تمامًا مع رؤية بيت التمويل الكويتي للريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية وتقديم قيمة متميزة وتجربة سباقة لعملائه.

تقييم مسيرة التحول الرقمي لبيت التمويل الكويتي

يتبنى بيت التمويل الكويتي نهجًا منظمًا وقائمًا على البيانات لتقييم مسيرة تحوله الرقمي، بما يعزز التوافق مع الأهداف الاستراتيجية، واحتياجات العملاء، ومعايير القطاع. ويدمج إطار التقييم هذا بين أساليب التقييم المتعددة، والأدوات، وآليات الملاحظات والتعقيبات من أجل التطوير.

١ التوافق والتخطيط الاستراتيجي

يبدأ بيت التمويل الكويتي تقييمه بالتأكد من توافق أهداف التحول الرقمي مع استراتيجية الأعمال العامة للبنك. ويتضمن ذلك تحديد أهداف واضحة مثل تعزيز تجربة العملاء، وتقليص التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية. ويتم وضع خارطة طريق منظمة تتضمن الأهداف والإطار الزمني لتنفيذها، لتوجيه المبادرات الرقمية بشكل فعال.

٢ الحوكمة والإشراف

انتقل فريق التحول الرقمي والابتكار من العمل كلجنة مستقلة إلى الاندماج بشكل فعال ضمن هياكل الحوكمة الرئيسية لبيت التمويل الكويتي. وبدلًا من كونه لجنة منفصلة، يساهم فريق التحول الرقمي والابتكار الآن كأعضاء في لجنة توجيه التكنولوجيا والتحول الرقمي ولجنة توجيه برنامج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وقد مكّن هذا التغيير الفريق من الإشراف على المبادرات الرئيسية لبيت التمويل الكويتي، والإبلاغ عنها، والمشاركة فيها، مما يعزز توافق الابتكارات الرقمية بسلاسة مع الأنشطة الاستراتيجية الأوسع للمؤسسة.

٣ إطار قياس الأداء

يستخدم بيت التمويل الكويتي إطارًا قويًا لقياس وتقييم نجاح التحول الرقمي، ويشمل ذلك:

- **مؤشرات الأداء الرئيسية:**

وهي معايير قابلة للقياس تُستخدم لتقييم مدى فعالية استراتيجيات المؤسسة وعملياتها، مما يعزز التوافق مع أهداف الأعمال ويساهم بالتطوير المستمر.

٤ عملية التقييم التكرارية والمرنة

يعتمد البنك نهجًا واضحًا للمتابعة الدائمة والتطوير المستمر لجهود التحول الرقمي. وتشمل الممارسات الرئيسية ما يلي:

- **التقييم التدريجي:**

تُقسم المشاريع إلى مراحل أصغر يمكن إدارتها، مما يتيح المراقبة المستمرة وإجراء التعديلات المطلوبة في الوقت المناسب.

- **دورات المراجعة المنتظمة:**

تُجرى تقييمات شهرية وربع سنوية منتظمة لمراقبة التقدم، وجمع الملاحظات، وتطوير الاستراتيجيات من أجل مواكبة التطور المستمر في المجال.

- **الملاحظة/المحاكاة والاختبار:**

تُطرح المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة بشكل تجريبي في بيئات خاضعة للرقابة لجمع الرؤى، وتعزيز الوظائف، والتأكد من الفعالية قبل التنفيذ الشامل.

٥ آليات الملاحظات والتعقيبات للتطوير المستمر

يدمج بيت التمويل الكويتي نظامًا لجمع الملاحظات من جهات معنية متعددة لجمع الرؤى من العملاء، والموظفين، وشركاء الأعمال. مما يعزز استجابة مبادرات التحول الرقمي لاحتياجات المستخدمين والتحديات التشغيلية والتطوير المستمر.

٦ مراقبة المخاطر والالتزام

يدمج بيت التمويل الكويتي إدارة الالتزام والحوكمة للمجموعة وإدارة المخاطر للمجموعة في تقييمه للتحول الرقمي. ويستخدم البنك أدوات وأطرًا مخصصة للتأكد ما يلي:

- جاهزية الأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية.
- الالتزام للمتطلبات الرقابية والقانونية ومعايير قطاع الصيرفة.
- وضع استراتيجيات للحد من المخاطر لحماية العمليات من التهديدات الرقمية المحتملة.

٧ التطوير والابتكار المستمر

يستكشف بيت التمويل الكويتي التقنيات الناشئة ويدمجها بشكل مستمر من أجل الحفاظ على تنافسيته وجاهزيته للمستقبل، ويتابع أهم المستجدات على مستوى مخاطر السوق أو المخاطر التقنية أو التطورات في المتطلبات الرقابية.

وبناءً على التقييم المستمر لمستوى أداء البنك، ودراسة المخاطر المحتملة والعمل على تفاديها، يحافظ بيت التمويل الكويتي على مكانته الرائدة في قطاع الصيرفة.

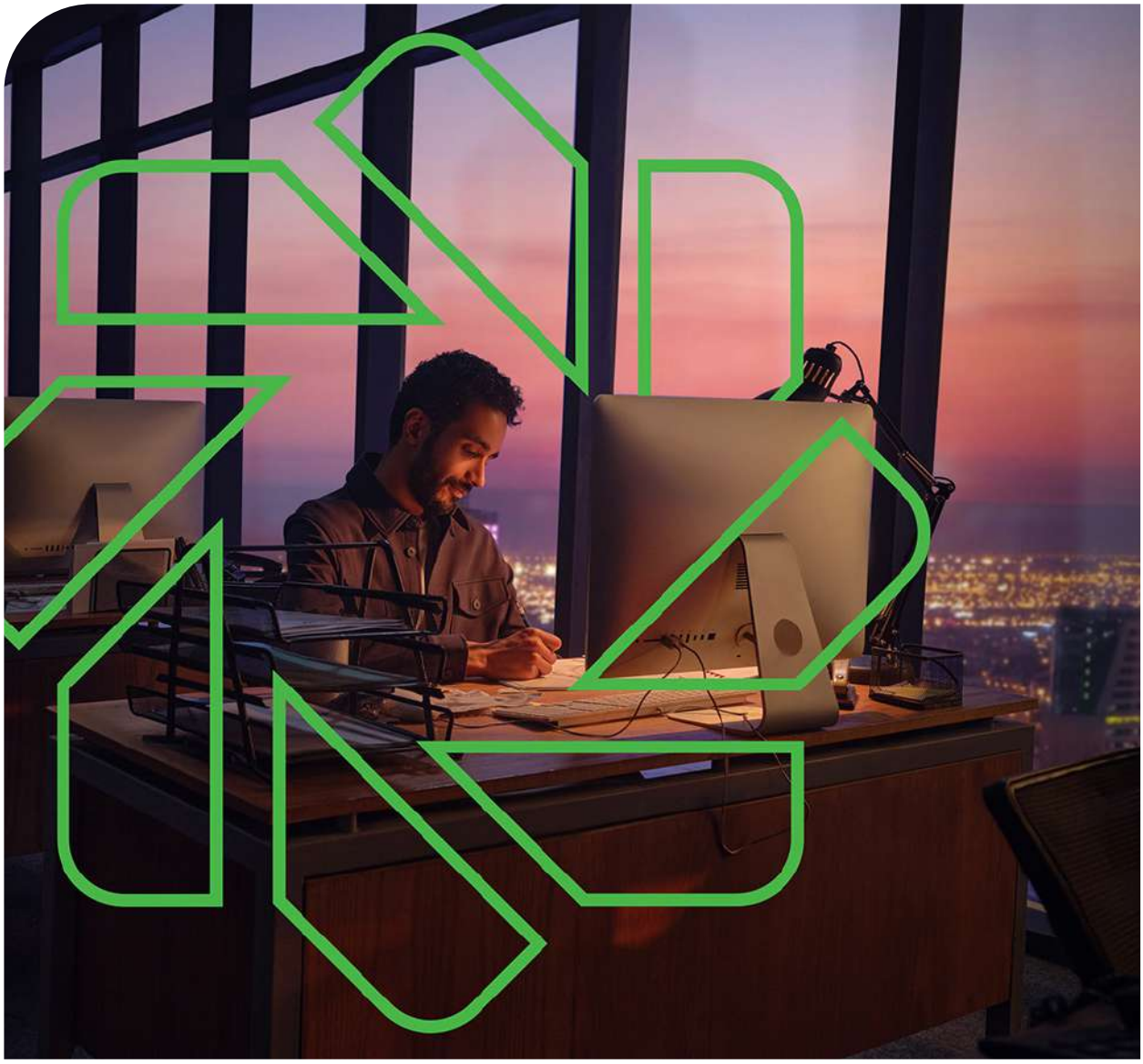

التحول الرقمي للعمليات المصرفية

يهدف بيت التمويل الكويتي باستمرار إلى تحقيق التميز التشغيلي ودفع الابتكار من خلال التحول الرقمي لعملياته المصرفية لتقديم تجربة مصرفية سهلة وتواكب التطور العالمي للخدمات. ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

برنامج تحسين إجراءات العمل

صُمم برنامج تحسين إجراءات العمل في بيت التمويل الكويتي لتبسيط مسارات العمل من خلال تحليل العمليات القائمة، ومعالجة أوجه القصور، والتشغيل الآلي للمهام المتكررة. ويسهم البرنامج في تعزيز الإنتاجية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين الأداء العام، وذلك من خلال توظيف الحلول الرقمية وتطبيق أفضل الممارسات لتحقيق عمليات مصرفية أكثر كفاءة وفعالية.

أتمتة صلاحيات الوصول حسب الأدوار

وفي إطار تعزيز الأمن والكفاءة التشغيلية، قام بيت التمويل الكويتي بتطبيق نظام للتشغيل الآلي لإدارة صلاحيات الوصول القائم على الأدوار الوظيفية، بحيث تُمنح صلاحيات الوصول إلى الأنظمة وفقًا للمهام والمسؤوليات الوظيفية لكل موظف. ويسهم هذا النظام في تسريع إجراءات منح الصلاحيات وتهيئة المستخدمين، وتقليل التدخلات اليدوية، وتعزيز ضوابط الوصول، بما يحد من المخاطر المرتبطة بالوصول غير المصرح به.

التشغيل الآلي للعمليات

تقود إدارة التحول الرقمي والابتكار في بيت التمويل الكويتي استراتيجية البنك في مجال تقنية التشغيل الآلي للعمليات. ويعمل فريق متخصص ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات على تحديد وتطوير وتنفيذ حلول التشغيل الآلي بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية. ومن خلال التشغيل الآلي للمهام المتكررة، مثل إدخال البيانات والتسويات والمعاملات الروتينية، تسهم هذه التقنية في تقليل الأخطاء وتسريع الإجراءات التشغيلية، بما يتيح للموظفين التركيز على الأنشطة ذات القيمة الاستراتيجية الأعلى.

نظام إدارة الطلبات

أطلق بيت التمويل الكويتي نظامًا مركزيًا لإدارة الطلبات والحالات بهدف تعزيز كفاءة التعامل مع طلبات الخدمة والاستفسارات والمقترحات على مستوى مختلف الإدارات. وتتكامل هذه المنصة بسلاسة مع أنظمة البنك الحالية، مما يسهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز التعاون الداخلي. كما يدعم النظام مشاركة الموظفين ويعزز انتماءهم المؤسسي. وإضافةً إلى ذلك، توفر التحليلات المتقدمة المدمجة في النظام للمشرفين رؤى واضحة حول أداء فرق العمل، بما يتيح المتابعة الاستباقية، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتحسين كفاءة الخدمات.

بيئة العمل الرقمية

نفذ بيت التمويل الكويتي مبادرة «مساحة العمل الرقمية» بهدف توفير تجربة رقمية سلسة للموظفين من خلال التكامل بين الأفراد والعمليات والتكنولوجيا. وتمكّن هذه المبادرة الموظفين من التعاون بفاعلية وإنجاز مهامهم بكفاءة مع الحفاظ على أعلى معايير أمن المعلومات. كما تدعم بيئات العمل عن بُعد وتعزز التواصل بين الموظفين، مما يسهم في زيادة المرونة والمحافظة على مستويات عالية من الإنتاجية.

تمكين التفكير والابتكار

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتعزيز ثقافة الابتكار من خلال تمكين الموظفين وتشجيعهم على تبني نهج استباقي وموجّه نحو المستقبل. وفي إطار مبادراته الرقمية لعام ٢٠٢٥، أطلق البنك مسابقة الابتكار الرقمي على مستوى المجموعة، بهدف تشجيع الموظفين على تقديم أفكار عملية وذات أثر ملموس تسهم في خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وتجسد هذه المبادرة التزام بيت التمويل الكويتي بترسيخ ثقافة الابتكار الرقمي والإدارة المالية الرشيدة، حيث تُقيَّم المشاركات وفق مجموعة من المعايير الواضحة التي تشمل فرص تحسين التكاليف، والجدوى، والابتكار، وقابلية التوسع، ووضوح العرض. ومن خلال هذه المبادرة، يمكّن البنك موظفيه من المساهمة في تطوير أساليب عمل أكثر ذكاءً وكفاءة على مستوى المجموعة.

الأكاديمية الرقمية

أنشأ بيت التمويل الكويتي، إدراكًا منه لأهمية تعزيز الثقافة الرقمية، الأكاديمية الرقمية، وهي برنامج تدريبي منظم مصمم لتزويد الموظفين بالمهارات الرقمية الأساسية. وتقدم الأكاديمية ثلاثة مستويات من التدريب، تغطي جوانب مختلفة من التحول الرقمي والابتكار. وتعزز هذه المبادرة ثقافة التعلم المستمر، وتمكين الموظفين من التكيف مع التطورات التكنولوجية والمساهمة في نمو البنك في مجال التكنولوجيا الرقمية.

منصة مركز الابتكار

أنشأ بيت التمويل الكويتي مركز الابتكار كمنصة مخصصة لتعزيز الإبداع، ودفع التغيير الثقافي، وتشجيع المشاركة المستمرة عبر مجموعة بيت التمويل الكويتي. ويواصل مركز الابتكار، كجزء من تطوره المستمر، توسيع وتعزيز قدراته، مما يُمكن الموظفين في جميع أنحاء المجموعة من تقديم الأفكار ومشاركتها على مدار العام والمشاركة في دورة مسابقة الابتكار السنوية، مما يعزز التعاون والمشاركة في الابتكار.

حيث زادت المشاركة في مسابقة الابتكار لثلاثة أضعاف – من ٣٥ فكرة قُدمت في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٥ أفكار في عام ٢٠٢٣ – تلاها ارتفاع كبير إلى أكثر من ٤٨٠ فكرة في عام ٢٠٢٤. واستمر هذا الزخم القوي في عام ٢٠٢٥، ليصل إلى ٥٦١ فكرة قُدمت من خلال مسابقة الابتكار، مما يعكس التوسع المستمر وتعزيز قدرات مركز الابتكار وترسيخ ثقافة التعاون، والإبداع، والتطوير المستمر على مستوى المجموعة.

يُقرّ بيت التمويل الكويتي بالعديد من المخاطر المرتبطة بجهود تحوله الرقمي:

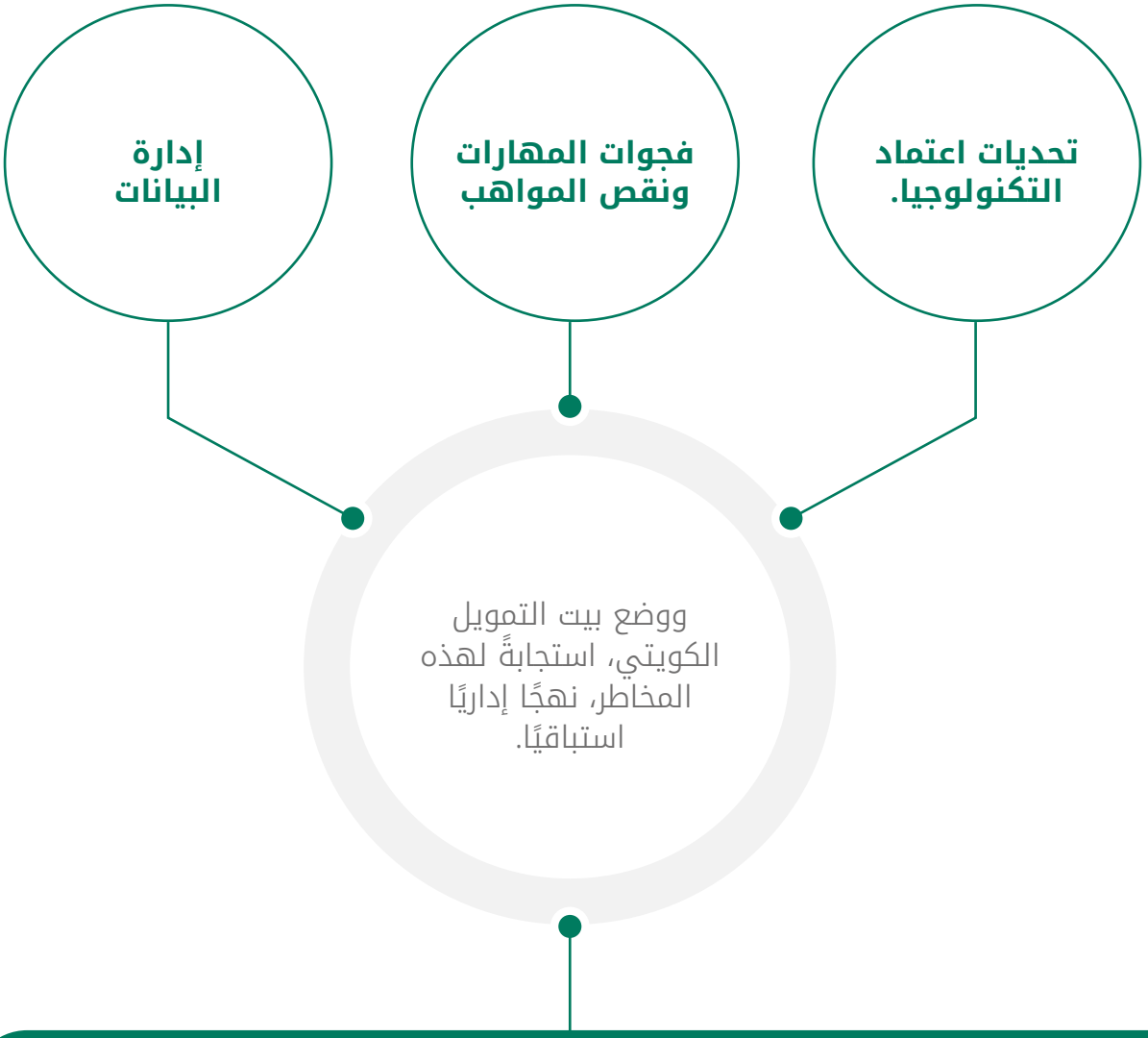

ويتعاون بيت التمويل الكويتي مع شركته التابعة لتكنولوجيا المعلومات، شركة النظم العالمية المتكاملة (آي تي آس – ITS)، لاستبدال نظامه المصرفي الأساسي القديم بأحدث التقنيات المتطورة.

وتعمل إدارة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي على التحسين المستمر لبرامجها التدريبية للارتقاء بمهارات الموظفين وجذب أفضل المواهب.

٧

رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة وممكنة

القوى العاملة الشاملة والمتنوعة

يؤمن بيت التمويل الكويتي بأن التنوع والشمول يُشكِّلان ركيزتين أساسيتين لبناء مؤسسة مرنة ومبتكرة، قادرة على التكيف مع المتغيرات وتحقيق النمو المستدام. ويلتزم البنك برعاية بيئة عمل تحتضن الأفراد من مختلف الخلفيات، ووجهات النظر، والخبرات، مما يعزز شعور كل موظف بالتقدير، والاحترام، والتمكين لتقديم أفضل ما لديه. ويؤكد بيت التمويل الكويتي، من خلال سياساته وبرامجه الشاملة، تكافؤ الفرص في التوظيف، والتدريب، والتقدم الوظيفي، مع التركيز على الحفاظ على التوازن بين الجنسين، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع التنوع بالفئات العمرية والتنوع الثقافي.

ويُعزز البنك باستمرار التنوع والشمول من خلال تنفيذ مبادرات التوجيه، والبرامج التوعوية، ومسارات التطوير الموجهة والمصممة لتعزيز التمثيل في كافة مستويات البنك. تتسم ممارسات بيت التمويل الكويتي في التنوع والشمول بالشفافية والمساءلة، بما يؤكد التزامه بالمعايير الأخلاقية واللوائح المنظمة للعمل في دولة الكويت. ومن خلال ترسيخ ثقافة مؤسسية شاملة، يعزز البنك مسؤوليته الاجتماعية ويسهم أيضًا في تعزيز التعاون والابتكار ودعم النمو المستدام بين موظفيه وعلى مستوى البنك ككل.

القوى العاملة والتوظيف

في عام ٢٠٢٥، بلغ إجمالي القوى العاملة في بيت التمويل الكويتي ٣٢٣٤ موظفًا وموظفة من الكفاءات المهنية المؤهلة. كما يستعين البنك بالمتعاقدين والموظفين المؤقتين لتلبية متطلبات الأعمال المتغيرة واحتياجاته التشغيلية المتنامية، حيث تمثل هذه الفئة مجتمعةً ١٢,٣٪ من إجمالي القوى العاملة. ويسهم ذلك في تعزيز مرونة البنك وقدرته على الاستجابة للمتطلبات التشغيلية بكفاءة، مع الحفاظ على أعلى معايير لجودة الخدمات المقدمة.

الشكل (٥): إجمالي عدد الموظفين حسب الجنس

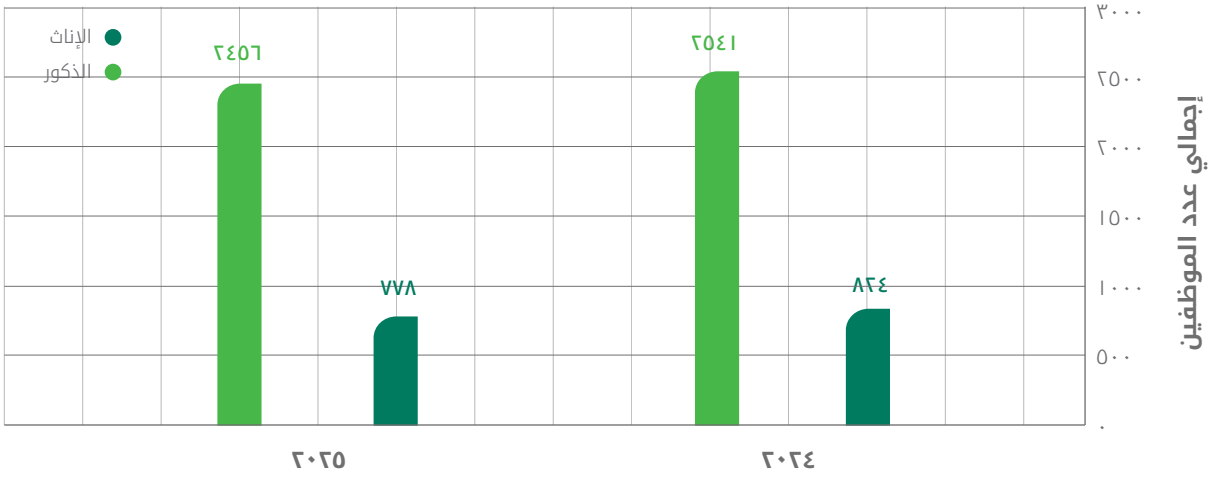

خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، بلغت نسبة الوظائف الشاغرة التي تم شغلها من خلال التعيينات الداخلية ٣٧٪، مما يعكس فاعلية استراتيجيات بيت التمويل الكويتي في تطوير الكفاءات الوطنية والاحتفاظ بالمواهب. وفي الوقت ذاته، واصل البنك استقطاب الكفاءات المتميزة من مختلف الفئات العمرية، مع إيلاء اهتمام خاص بتوظيف الشباب وتمكينهم، إيمانًا بدورهم المحوري في دعم الابتكار وتعزيز النمو المستدام.

من بين ١٢٦ موظفًا وموظفة تم تعيينهم خلال عام ٢٠٢٥، تركزت التعيينات النسائية بشكل رئيسي ضمن الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٥٠ عامًا، إلى جانب عدد من التعيينات لمن هن دون سن ٣٠ عامًا، في حين لم تُسجَّل أي تعيينات للنساء فوق سن ٥٠ عامًا.

أما تعيينات الذكور، فقد شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي التوظيف، وتوزعت على مختلف المستويات الإدارية، بما في ذلك الإدارة الدنيا والوسطى والعليا.

١٢٦
موظفًا جديدًا انضموا إلى البنك

٨٣
دون سن الثلاثين.

تعزيز تمثيل المرأة

يواصل بيت التمويل الكويتي إعطاء الأولوية للتوازن بين الجنسين عبر عملياته، مع الحفاظ على التقدم المستمر في تمكين المرأة في القوى العاملة. في عام ٢٠٢٥، بلغ عدد الموظفات في بيت التمويل الكويتي ٧٧٨ موظفة، بما يمثل ٢٤,٠٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وهو ما يعكس جهود البنك المستمرة في تعزيز مشاركة المرأة وزيادة تمثيلها عبر مختلف الفئات الوظيفية، بما يدعم أهدافه في تحقيق التنوع والشمول داخل بيئة العمل.

وبلغ تمثيل المرأة في مناصب الإدارة العليا والوسطى ٨٤ موظفة، بينما بلغت حصتهن في الإدارة الدنيا ٦٩٤ موظفة في عام ٢٠٢٥. وعلاوة على ذلك، شغلت النساء نسبة ١٧٪ من الأدوار الإدارية في الوظائف المنتجة للإيرادات وبنسبة ٢٢,٥٠٪ من المناصب في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، مما يُعزز جهود بيت التمويل الكويتي المستمرة للنهوض بالقيادة النسائية وزيادة حضورهن في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليديًا.

تمكين المرأة والقيادة الشاملة

يعزز بيت التمويل الكويتي تمكين المرأة والقيادة الشاملة كجزء من التزامه الأوسع بتكافؤ الفرص والتطوير المهني. ويحرص البنك على تحقيق مشاركة متوازنة بين الجنسين في برامج تطوير القيادات، من خلال تعزيز الشمول والتنوع ضمن مبادرات التدريب وبناء القدرات. وتوفر هذه البرامج فرصًا متكافئة للنمو والتطور المهني لكل من الرجال والنساء، بما يسهم في إعداد وتأهيل قادة المستقبل على مختلف المستويات التنظيمية. كما يتابع البنك بشكل مستمر نسبة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية، دعمًا للتقدم المتواصل في مجال التمكين القيادي للمرأة، وبما يتوافق مع مبادئ تمكين المرأة للأمم المتحدة (WEPs).

٨٤ موظفة في مناصب الإدارة العليا والوسطى	**٪١٧** من المناصب الإدارية في الوظائف المُدرة للإيرادات تشغلها موظفات
٪٢٢,٥٠ من الأدوار المرتبطة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تشغلها موظفات	**٦٩٤** موظفةً في مناصب الإدارة الدنيا

التنوع العمري

يُولي بيت التمويل الكويتي أهمية كبرى للحفاظ على توزيع عمري متوازن ضمن القوى العاملة، إدراكًا منه بأنّ التنوع العمري يُساهم بشكل كبير في الإبداع، والتعاون، واستمرارية المؤسسة. بلغ عدد الموظفين ضمن الفئة العمرية ٣٠-٥٠ عامًا ٢٢٧٩ موظفًا، بما يمثل قاعدة رئيسية من الكفاءات والخبرات المهنية. كما بلغ عدد الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا ٧٠٩ موظف وموظفة، مما يساهم في إثراء بيئة العمل بأفكار جديدة ورؤى مبتكرة تدعم الابتكار والتطوير المستمر. وفي المقابل، بلغ عدد الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عامًا ٢٤٦ موظف وموظفة، بما يمتلكونه من خبراتٍ متراكمة ومعرفةٍ متخصصة وقدراتٍ قيادية تسهم في دعم استدامة الأعمال ونقل المعرفة داخل المؤسسة.

ويعكس هذا التوزيع العمري المتوازن جهود بيت التمويل الكويتي لتعزيز بيئة عمل شاملة تُقدر كلًا من الخبرة والابتكار مع تعزيز التخطيط الفعال للتعاقب الوظيفي. يعزز بيت التمويل الكويتي التنوع العمري في بيئة العمل من خلال رصد التركيبة العمرية للقوى العاملة وتطبيق ممارسات توظيف شاملة، للتأكد من الاستفادة من خبرات مختلف الأجيال.

ويُراقب البنك التمثيل العمري ضمن قواه العاملة والتعيينات الجديدة من خلال الفرز المتنوع للسير الذاتية والبرامج التي تدعم القوى العاملة متعددة الأجيال وتعزز النمو المستدام من خلال التنوع بين الأجيال.

الشكل (٦): الموظفون حسب الفئة العمرية

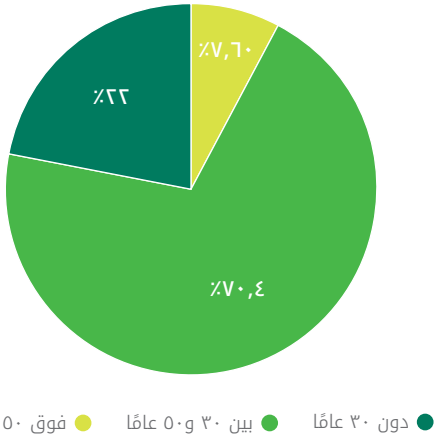

التكويت والخبرة العالمية

يُواصل بيت التمويل الكويتي، تماشيًا مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ والسياسة الوطنية للتكويت، دعم توظيف وتطوير الكفاءات الوطنية عبر كافة المستويات التنظيمية. وبلغت نسبة الكويتيين ٨٣,٦٧٪ من القوى العاملة خلال عام ٢٠٢٥. ويواصل بيت التمويل الكويتي، في الوقت ذاته، الحفاظ على بيئة عمل متعددة الثقافات تضم موظفين من أكثر من ٣٠ جنسية. ويدعم هذا التنوع التعاون والابتكار من خلال مزيج من الخبرات المحلية والدولية.

٨٣,٦٧٪

من إجمالي القوى العاملة في بيت التمويل الكويتي كويتيون.

شمول ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة

يُقدّم البنك فرص للتدريب العملي للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعكس تركيزه على تعزيز بيئة عمل داعمة ومتنوعة. ويواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز بيئة عمل شاملة تعزز تكافؤ الفرص لجميع الأفراد، بغض النظر عن قدراتهم. وبلغ عدد الموظفين ذوي الإعاقة عبر مجموعة بيت التمويل الكويتي ٢٦٠ موظفًا في من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢٤٤ موظفًا في العام السابق. في دولة الكويت، يعمل لدى البنك ٢٤ موظفًا وموظفة من الأشخاص ذوي الإعاقة يساهمون بفاعلية في مختلف العمليات والأنشطة، مما يعكس توافق بيت التمويل الكويتي مع رؤية الكويت ٢٠٣٥، والتي تُؤكد على تمكينهم ودمجهم الكامل في القوى العاملة.

وقد حافظ بيت التمويل الكويتي، على مدار السنوات الخمس الماضية، على شراكة مع الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين، حيث قدم أكثر من ١٢٠ ساعة من التدريب للطلاب ذوي الإعاقة عبر مختلف إدارات وفروع بيت التمويل الكويتي.

٢٦٠

شخصًا من ذوي الإعاقة يعملون عبر مجموعة بيت التمويل الكويتي.

عدم التمييز والمساواة

يُعزز بيت التمويل الكويتي بيئة عمل عادلة، ومحترمة، وشاملة من خلال نهج عدم التسامح مطلقًا مع التمييز، مما يعزز المساواة في الأجور والتنوع في التوظيف.

توجيهات عدم التمييز

تحظر مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل، بشكل واضح جميع أشكال التمييز والتحرش، بما يعزز بيئة عمل قائمة على الاحترام المتبادل والإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع الموظفين. تنص سياسة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي على توفير فرص متكافئة للجميع، وتؤكد ضرورة معاملة جميع الأفراد بعدالة وإنصاف دون أي تمييز على أساس العرق، اللون، الأصل، الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الدين، المعتقدات السياسية أو الإعاقة. وتعزز هذه التوجيهات نهج البنك القائم على عدم التسامح مطلقًا مع جميع أشكال التمييز، بما يسهم في ترسيخ بيئة عمل شاملة وعادلة تحترم التنوع وتكافؤ الفرص.

تخضع جميع حالات التمييز المُبلّغ عنها للمراجعة. فعند الإبلاغ عن أي حالة، يتم فتح تحقيق للحادثة، وفي حال ثبوتها تُتخذ الإجراءات التصحيحية أو التأديبية المناسبة وفقًا لقائمة المخالفات والجزاءات المعتمدة. بالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك تنفيذ إجراءات المعالجة والمتابعة اللازمة للحالات المُبلّغ عنها، وتعزيز التدابير الوقائية للحد من تكرارها، بما يعزز توفير بيئة عمل قائمة على الاحترام والشمول والإنصاف للجميع.

قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل التي تُعزز النزاهة، والشفافية، والمساءلة عبر كافة مستويات البنك. وتُعد هذه القواعد بمثابة إطار توجيهي للموظفين، والذي يتوافق مع القيم الأساسية لبيت التمويل الكويتي والالتزامات الرقابية. وتُؤكد على الالتزام بالقوانين، والمعاملة العادلة، والسلوك الأخلاقي في كافة جوانب أنشطة البنك. وتدمج القواعد أيضًا مبادئ حقوق الإنسان وتُحدد الإجراءات التأديبية لأي انتهاكات، مما يعزز المساءلة والالتزام بقيم البنك.

يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز الوعي والالتزام بأخلاقيات العمل من خلال المتابعة المستمرة، والإفصاح بشفافية من خلال قنوات التواصل الداخلي الفعّالة. وانطلاقًا من حرصه على تلبية احتياجات القوى العاملة، يتيح البنك مدونة قواعد السلوك المهني باللغتين العربية والإنجليزية، مما يسهل الوصول إليها وتعزيز الفهم المتسق لمبادئها ومتطلباتها على مستوى البنك.

المساواة في الأجور

يحرص بيت التمويل الكويتي على تحقيق الإنصاف في الأجور، بما يأكد عدم وجود أي تمييز قائم على الجنس في الرواتب أو المزايا الوظيفية. ويعتمد البنك إطارًا للتعويضات يرتكز على العدالة والشفافية والامتثال للقوانين العمالية، مع إجراء دراسات مقارنة دورية للسوق للتأكد من تنافسية التعويضات وعدالتها وارتباطها بأداء الموظفين ومساهماتهم.

إدارة حوادث التمييز

في حال التعرض لأي حالة تمييز أو تحرش، يتعين على الشخص المتضرر الإبلاغ عن الواقعة فورًا إلى مديره المباشر وإدارة الموارد البشرية. ويؤكد بيت التمويل الكويتي أن التعامل مع جميع الحالات بسرية تامة وبمهنية عالية، مع احترام حقوق جميع الأطراف المعنية واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

يحرص بيت التمويل الكويتي على التعامل مع جميع الحالات بأقصى درجات السرية والاحترافية، بما يكفل حماية حقوق جميع الأطراف المعنية طوال إجراءات النظر في الحالة. وعند الحاجة إلى اتخاذ تدابير تأديبية، تُطبق وفقًا لمدونة وإجراءات التأديب المعتمدة في البنك، واستنادًا إلى توصيات كلٍ من إدارة الموارد البشرية والإدارة القانونية.

تطوير الموظفين وإدارة الأداء

تطوير مسار المواهب

يُعد تطوير المواهب أولوية رئيسية في بيت التمويل الكويتي. ويتبنى البنك نهجًا منظمًا لتحديد ورعاية الموظفين ذوي الإمكانات العالية من خلال التخطيط المنهجي للتعاقب الوظيفي وتقييمات الأداء. وتسهم هذه المبادرات احتفاظ بيت التمويل الكويتي بقوى عاملة ماهرة ومستعدة للمستقبل وقادرة على الحفاظ على استمرارية القيادة ودفع عجلة النمو التنظيمي طويل الأجل.

برامج تدريب الخريجين

يواصل بيت التمويل الكويتي الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية الشابة من خلال برامج تدريب الخريجين، التي تُعد ركيزة أساسية في استراتيجية البنك لتطوير وإعداد المواهب. وتوفر هذه البرامج للخريجين الطموحين تدريبًا منهجيًا ومنظمًا، وخبرات عملية مباشرة، وفرصًا للإرشاد والتوجيه المهني بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم لسوق العمل.

كما يشارك المتدربون في برامج تعريفية وتوجيهية شاملة قبل توزيعهم على الإدارات المختلفة بما يتوافق مع مؤهلاتهم الأكاديمية وتطلعاتهم المهنية. ومن خلال هذه المبادرات، يحرص بيت التمويل الكويتي على تزويد الكفاءات الواعدة بالمهارات والخبرات والمعارف العملية اللازمة للنجاح في القطاع المصرفي، بما يسهم في إعداد جيل من الكوادر الوطنية المؤهلة لدعم استدامة الأعمال وتعزيز النمو المؤسسي في المستقبل.

مسار تطوير المواهب في بيت التمويل الكويتي

يهدف مسار بيت التمويل الكويتي لتطوير المواهب إلى تزويد الموظفين بالمهارات المهنية والقيادية المتقدمة، بما يدعم نموهم المستمر وتعزيز جاهزيتهم لمواجهة التحديات المستقبلية. ويركز البرنامج على تنمية مجموعة من المهارات الأساسية، تشمل مهارات التفاوض، وبناء الهوية المهنية، والعمل الجماعي، والابتكار، بما يسهم في تعزيز قدرات الموظفين وتمكينهم من تحقيق أداء متميز والمساهمة بفعالية في نجاح البنك واستدامة نموه.

كما يركز البرنامج على تنمية المهارات القيادية من خلال تطوير قدرات التفكير الاستراتيجي، وصنع القرار، وإدارة الفرق، بما يعزز جاهزية الموظفين لتولي أدوار قيادية مستقبلية، ويمكّنهم من المساهمة بفاعلية في تحقيق التميز المؤسسي ودعم النمو المستدام ونجاح بيت التمويل الكويتي على المدى الطويل.

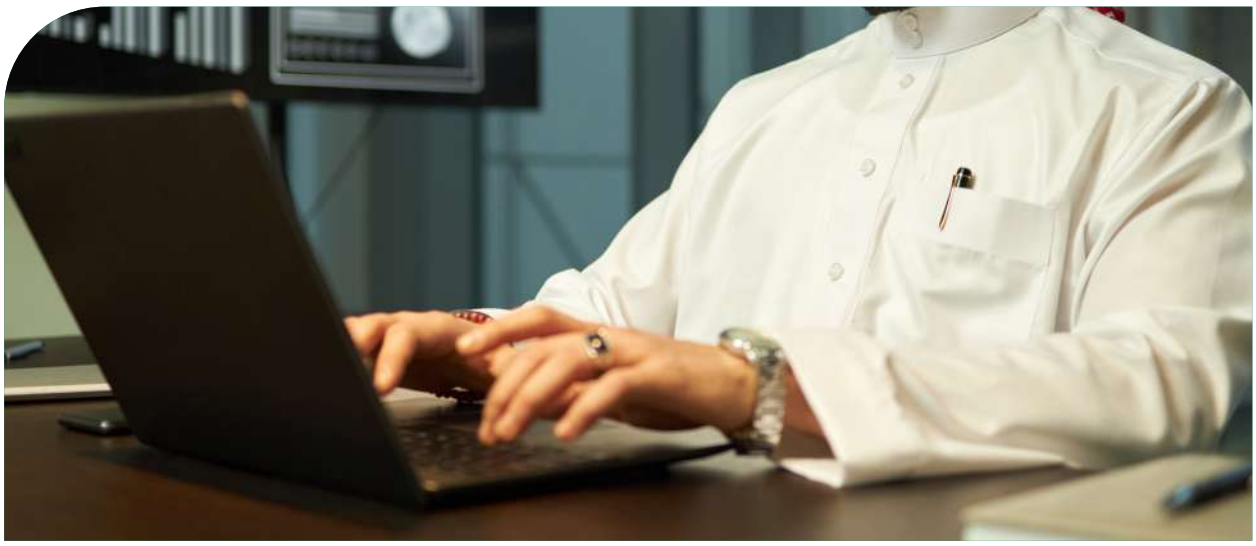

التعلم والتطوير

يُمكن بيت التمويل الكويتي موظفيه من خلال توفير فرص تدريب وتطوير شاملة تُعزز النمو، وتزيد من الخبرة، وتدفع عجلة التقدم الوظيفي. ويُراقب البنك ويُقيم برامجه التدريبية باستمرار من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل عدد ساعات التدريب المقدمة وعدد الموظفين المتدربين. وتُشرف إدارة تطوير المواهب على كافة المبادرات التدريبية للتأكد من موائمتها مع أهداف البنك الاستراتيجية، ودعم تقدم الموظفين، والمساهمة في بناء قوى عاملة ماهرة ومستعدة للمستقبل.

التعليم الإلكتروني في بيت التمويل الكويتي

عقدَ بيت التمويل الكويتي شراكة مع شركة عالمية لحلول التعلم الرقمي والمعرفة، لتزويد الموظفين بمكتبة تعليم إلكتروني تضم أكثر من ٧٠٠ دورة تدريبية. وتُغطي هذه الدورات موضوعات مصرفية ومالية رئيسية، بما في ذلك:

- أساسيات الأعمال المصرفية والتمويل.
- أسواق رأس المال.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية.
- الخدمات المصرفية للشركات.
- إدارة المخاطر المصرفية.
- إدارة الاستثمار.
- إدارة الثروات الخاصة للعملاء.
- الخدمات المصرفية للأفراد والمدفوعات.
- خدمات الأوراق المالية.
- الاستدامة والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية.
- اللوائح التنظيمية والالتزام.

وبالإضافة إلى ذلك، تُخصص دورات التعلم الإلكتروني على منصة (لينكد إن) للموظفين في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية لتعزيز التعلم المستمر وتطوير المهارات.

التدريب الخاص بالوظيفة

يُعزز بيت التمويل الكويتي مهارات الموظفين من خلال برامج تدريبية مخصصة ومحددة لكل وظيفة تُعالج الاحتياجات الفريدة لكل إدارة، مما يمكن الموظفين من البقاء على درجة عالية من الكفاءة ومواكبة تطورات في القطاع المصرفي والمالي.

الشهادات المهنية والدرجات العلمية

يُدعم بيت التمويل الكويتي التطوير المهني المستمر من خلال توفير الدعم اللازم للشهادات المهنية المتعلقة بالعمل وفرص التقدم الأكاديمي. ويُقدم البنك برامج تُغطي بالكامل درجات البكالوريوس والماجستير، مما يُمكن الموظفين من تعزيز مؤهلاتهم والمساهمة بفعالية أكبر في تحقيق التميز المؤسسي ودعم أهداف البنك الاستراتيجية.

ويُعزز بيت التمويل الكويتي النمو المهني المستمر من خلال رعاية كافة الشهادات المهنية المتعلقة بالعمل التي تُعزز خبرة الموظفين وأداءهم. ويُقدم البنك، بالإضافة إلى ذلك، برنامجًا دراسيًا شاملًا يُغطي بالكامل الرسوم الدراسية ونفقات الدراسة للحصول على درجتي البكالوريوس والماجستير. وكجزء من مبادرة **كفاءة** تحت مظلة **معهد الدراسات المصرفية** وبالتعاون مع **بنك الكويت المركزي**، يُقدم بيت التمويل الكويتي أيضًا برنامج **الماجستير في الخارج** للمواطنين الكويتيين، مما يُعزز التزامه بتطوير مواهب عالية المهارة وتنافسية على المستوى العالمي.

ويُثبت بيت التمويل الكويتي التزامًا قويًا بتطوير الموظفين من خلال التدريب المكثف ومبادرات التعلم المستمر عبر كافة فئات الموظفين.

حافظت معدلات المشاركة في البرامج التدريبية على مستويات مرتفعة، حيث استفاد ٧٦٪ من موظفي بيت التمويل الكويتي من فرص التدريب خلال عام ٢٠٢٥، بما يعكس التزام البنك بتوفير فرص مستمرة للتعلم والتطوير وتعزيز بناء القدرات على مستوى المؤسسة.

وقد أكمل الموظفون إجمالًا ٩٦٤٧٤ ساعة تدريب، وُزعت عبر مستوى الإدارة العليا بواقع ٢٨٥ ساعة، ومستوى الإدارة الوسطى بواقع ٣٦٢٩١ ساعة، ومستوى الإدارة الدنيا بواقع ٥٩٨٩٨ ساعة.

بلغ إجمالي ساعات التدريب التي أكملتها الموظفات ٢٤٠٩٣ ساعة تدريبية، في حين أكمل الموظفون الذكور ٧٢٣٨١ ساعة تدريبية. كما تفاوت متوسط ساعات التدريب لكل موظف بحسب الفئة الوظيفية والجنس، بما يتوافق مع احتياجات التطوير الخاصة بكل دور وظيفي والمسؤوليات المرتبطة به.

وبلغ متوسط ساعات التدريب لكل موظف في عام ٢٠٢٥ ٢٦,١ ساعة، وهو ما يُعادل متوسط ٤ أيام تدريب لكل موظف سنويًا.

ويبلغ متوسط الاستثمار في التدريب والتطوير ٤٠٦ دينار كويتي لكل موظف، مع إنفاق ثابت نسبيًا عبر جميع الفئات.

يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز مبادراته في استقطاب المواهب وتطويرها، بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة وتنمية قدراتها المهنية داخل المؤسسة. وخلال عام ٢٠٢٥، شارك البنك في عدد من الفعاليات المهنية الرئيسية، من بينها **معرض الوظائف السادس والعشرون الذي نظمته جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)**، إلى جانب قمة **G-Summit** المصاحبة له.

وقد شارك بيت التمويل الكويتي في **أربعة معارض وظيفية** عبر مؤسسات أكاديمية رائدة: **جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الكويت التقنية** تحت شعار «معاك على طول الطريق ٤»، و**الجامعة الأمريكية الدولية** تحت عنوان «انضم إلينا في صنع المستقبل»، **وكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت في ٢٦ مايو ٢٠٢٥.**

وتعكس هذه المشاركات جهود بيت التمويل الكويتي المستمرة للتفاعل مع المواهب الوطنية الشابة، وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل، وبناء قوى عاملة مستعدة للمستقبل تدعم كلًا من التميز المؤسسي وأهداف التنمية الوطنية.

في عام ٢٠٢٥، استضاف بيت التمويل الكويتي ٣٥ متدربًا، وذلك للتعرف على أعمال البنك وبيئته المهنية. وقد صُمم برنامج التدريب العملي لدعم التطور المهني في المراحل المبكرة من المسيرة الوظيفية، من خلال إتاحة فرص التعلم التطبيقي، وتنمية المهارات، واكتساب الخبرات العملية عبر الإدارات المختلفة ذات الصلة.

مبادرات تعزيز التنوع في التوظيف

يُدعم بيت التمويل الكويتي التوظيف المتنوع من خلال المشاركة في المعارض الوظيفية وفعاليات التوظيف التي تهدف للوصول إلى مجموعة واسعة من المرشحين. ويدمج البنك اعتبارات التنوع في مسار المواهب وعمليات التوظيف الخاصة به، مع التركيز على التمثيل العادل عبر الأدوار والإدارات. ويُشارك بيت التمويل الكويتي أيضًا في المعارض الوظيفية التي تُوفر فرصًا لأفراد من مختلف الفئات الديموغرافية، بما في ذلك الفعاليات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الجدول (٧): برامج التدريب والتوعية المرتبطة بالمخاطر

إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال	يُوفر بيت التمويل الكويتي برامج تدريب وتوعية بالمخاطر لتعزيز ثقافة قوية لإدارة المخاطر على مستوى البنك. ويُتاح للموظفين الوصول إلى برامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك التوعية بالمخاطر التشغيلية والتوعية بمخاطر الاحتيال. وتُصمم هذه البرامج لمساعدة الموظفين في تحديد، وتقييم، والحد من المخاطر المحتملة في عملياتهم اليومية مع الحفاظ على معايير الالتزام بفعالية.
خصوصية البيانات والأمن السيبراني	يوفر بيت التمويل الكويتي تدريبًا متخصصًا في أمن المعلومات وخصوصية البيانات لتمكين جميع الموظفين والمتعاقدين من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لحماية البيانات والمعلومات الحساسة. ويغطي التدريب المتطلبات الرقابية المتعلقة بحماية البيانات، وأفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات، والاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من المخاطر الأمن السيبراني. كما يتعرف المشاركون على كيفية تحديد التهديدات المحتملة، وتطبيق التدابير الأمنية الفعالة، والالتزام بالأنظمة والمعايير ذات الصلة، بما يسهم في تعزيز ثقافة الأمن السيبراني وحماية البيانات على مستوى البنك. التزاماً بمتطلبات بنك الكويت المركزي، يحرص بيت التمويل الكويتي على تنفيذ برامج تدريبية إلزامية ودورية في مجال الأمن السيبراني لجميع الموظفين، بما يعزز وعيهم بأفضل ممارسات أمن المعلومات ومواكبتهم للتهديدات السيبرانية المستجدة. ولتعزيز الوعي بأمن المعلومات وحماية البيانات، يواصل البنك نشر رسائل ومواد توعوية دورية تتعلق بخصوصية البيانات، تشمل رسائل توعوية ومقاطع مرئية حول أمن كلمات المرور، وحماية المعلومات الشخصية القابلة للتعريف، وأمن العمل عن بُعد، وخصوصية بيانات العملاء.
مكافحة الفساد	يطلع جميع موظفي البنك على سياسات وإجراءات مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وذلك بشكل دوري. ويُوفر البنك تدريبًا توعويًا حول الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاحتيال. ويُزود هذا التدريب الموظفين بالقدرة على تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها، وتنفيذ تدابير لمنع استغلال الأنظمة المالية لأغراض غير قانونية، والالتزام للمتطلبات الرقابية. ويُطلب من كافة الموظفين إكمال التدريب، وفقًا لتوجيهات بنك الكويت المركزي.

التعاون مع الجامعات الكويتية

يُواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز شراكاته مع المؤسسات التعليمية الرائدة لتعزيز تطوير الموظفين وبناء قدرات مهنية متخصصة. وفي عام ٢٠٢٥، وسع البنك تعاوناته التدريبية مع جامعات محلية ودولية لتقديم برامج تُعزز القيادة، والابتكار، والكفاءة الفنية.

وقد أطلق بيت التمويل الكويتي، من خلال شراكته مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، برنامج التقييم العقاري، المصمم لتزويد الموظفين والمتخصصين في العقارات بالخبرة في قواعد السلوك المهني، ومعايير التقييم الدولية، وتقنيات التقييم للعقارات السكنية، والتجارية، والصناعية. كما يقدم البنك، بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST)، برنامج (Lean Six Sigma)، الذي يركز على تحسين العمليات، ورفع كفاءة سير العمل، وتعزيز التميز التشغيلي. ويسهم البرنامج في تزويد المشاركين بالأدوات والمنهجيات اللازمة لزيادة الكفاءة التشغيلية، والحد من الهدر، وتحسين جودة الأداء.

ويتلقى الموظفون، بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في الكويت، تدريبًا عمليًا في برامج مايكروسوفت إكسيل، وباور بي آي، وكتابة الأعمال، لدعم تنمية المهارات التحليلية والتواصلية. وتُوفر الشراكة مع الجامعة الأمريكية الدولية برنامجًا عامًا في اللغة الإنجليزية لتعزيز الكفاءة اللغوية. وتُثبت هذه المبادرات النهج المتكامل لبيت التمويل الكويتي لتطوير المواهب، مما يعزز استمرار الموظفين في اكتساب المهارات اللازمة لدفع عجلة الابتكار، والكفاءة، والنمو المستدام عبر المؤسسة.

تدريب حقوق الإنسان

تلقى ٨٥٪ من أفراد الأمن في بيت التمويل الكويتي، في عام ٢٠٢٥، تدريبًا على مبادئ حقوق الإنسان لمنع الانتهاكات. ويُركز محتوى التدريب على مجالات رئيسية مثل عدم التمييز واحترام حقوق الأفراد وكرامتهم.

أكاديمية القيادة

تُعد أكاديمية القيادة مبادرةً مخصصة لتطوير القيادات في بيت التمويل الكويتي، وتتكون من برنامجين رئيسيين: برنامج بناء التميز القيادي لمديري الإدارات، وبرنامج القيادة المؤسسية للمديرين التنفيذيين.

تتضمن مبادرة تطوير القيادات بالتعاون مع كلية IE لإدارة الأعمال، مجموعة من الدورات التدريبية المصممة لتعزيز المهارات القيادية، ودعم النمو والتطور المهني، والمساهمة في تحقيق النجاح المؤسسي. كما يتم إجراء استبيانات لقياس مستوى رضا المشاركين وتقييم فاعلية البرنامج في إعداد وتطوير القيادات المستقبلية. وخلال عام ٢٠٢٥، شارك في البرنامج ٥٠ موظفًا وموظفة من جميع شركات المجموعة.

برنامج (قدّها)

يُعد برنامج (قدّها) مبادرة رئيسية في بيت التمويل الكويتي، صُمم لتقدير جهود موظفينا الاستثنائية ومكافأتهم. ويحتفي برنامج (قدّها)، انطلاقًا من التزامنا بالتميز، بالأداء المتميز عبر كافة الإدارات والوظائف، بناءً على أفضل الممارسات والأبحاث العالمية. ويُكرم الموظفون على أساس شهري، وربع سنوي، وسنوي، وحتى فوري.

ويلعب هذا البرنامج دورًا حاسمًا في دعم رؤية بيت التمويل الكويتي المتمثلة في دعم الابتكار وتقديم خدمة عملاء فائقة. ونُشجع من خلال برنامج (قدها) ثقافة الأداء العالي والتحسين المستمر، مما يُعزز ريادة البنك في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. كما يدعم رحلة التحول الرقمي الخاصة بنا من خلال تحفيز الموظفين على تبني التطورات في التكنولوجيا المالية وقيادتها.

وكرّم بيت التمويل الكويتي، في عام ٢٠٢٥، ٣٨١ موظفًا من خلال هذا البرنامج، بواقع ١٥٥ نصف سنوي و٢٢٦ سنويًا، مما يُثبت التزام البنك المستمر بتقدير الموظفين وتمكينهم.

إدارة وتقييم الأداء

يخضع جميع موظفين البنك لمراجعات أداء، باستثناء الموظفين الجدد والموظفين الذين لا تنطبق عليهم متطلبات التقييم. ويتم تنفيذ هذه التقييمات مرتين سنويًا، في منتصف العام ونهايته، من خلال اجتماعات فردية بين المديرين والموظفين.

ويُمكّن نظام إدارة الأداء في البنك والمسؤولة عنه وحدة التدريب والتطوير من جمع وتحليل البيانات التي تسهم في توجيه مبادرات التعلم والتطوير، ودعم تخطيط المسارات الوظيفية، وتعزيز إدارة التعاقب الوظيفي. كما يعتمد البنك مقياسًا خماسيًا لتقييم الأداء، ويتم إبلاغ الموظفين بنتائج التقييم بصورة واضحة وشفافة، بما يعزز المساءلة، ويدعم التطور المهني المستمر.

استقرار واستمرارية الموظفين

التخطيط للتعاقب الوظيفي

يُعدّ التخطيط للتعاقب الوظيفي في بيت التمويل الكويتي عملية منظمة تهدف للتأكد من وجود مسار مستمر من الموظفين ذوي الإمكانات العالية والمستعدين لتولي أدوار قيادية. ويتبع التخطيط للتعاقب الوظيفي في بيت التمويل الكويتي نهجًا طويل الأجل يهدف لتلبية احتياجات البنك الحالية والمستقبلية من المواهب، بما يدعم تحقيق استراتيجية البنك وأهدافه المؤسسية. وصُمم البرنامج لتحديد الموظفين ذوي الإمكانات العالية القادرين على تولي مسؤوليات أكبر، ودعم تطورهم لخلافة شاغلي المناصب الرئيسية، والحفاظ على تدفق مستمر للمواهب المؤهلة لتلبية متطلبات القيادة والإدارة.

يتم إعداد خطط التعاقب الوظيفي للمناصب القيادية، بما في ذلك مناصب نواب المدير العام (DGMs)، ومديري المناطق، والمناصب الرئيسية الأخرى، بما يتماشى مع الهيكل التنظيمي المعتمد. وتُطور إدارة الموارد البشرية خطط تطوير مهني منظمة للمرشحين لسد فجوات الكفاءات وتعزيز جاهزيتهم للأدوار المستقبلية. ويجب أن يستوفي المرشحون المؤهلون متطلبات تقييم الأداء، ويتوافقوا مع إطار الكفاءات الخاص بالبنك، ويُظهروا استعدادهم لدورهم المستهدف.

يقوم فريق التعاقب الوظيفي بإجراء مراجعة سنوية لمجموعة المرشحين ضمن خطط التعاقب الوظيفي، وتحديثها استنادًا إلى أحدث بيانات الأداء واحتياجات البنك. كما يتم إعداد خطط للتعاقب الوظيفي للمناصب الرئيسية ذات المخاطر المرتفعة والوظائف التخصصية التي تتطلب خبرات فنية متقدمة.

وفيما يتعلق ببرنامج أصحاب الإمكانات العالية (HiPo)، يُشترط على المشاركين المحافظة على مستويات أداء متميزة بشكل مستمر، وإظهار القدرة على تحمل مسؤوليات أكبر، والحصول على تقييم «٣ – جيد» أو أعلى خلال السنوات الثلاث الماضية. ولتعزيز موضوعية عملية التقييم والاختيار، قد يتعاون بيت التمويل الكويتي مع شركات استشارية متخصصة في الموارد البشرية ومراكز التطوير القيادي لإجراء الاختبارات السيكومترية وتقييمات القدرات القيادية للمرشحين المحتملين ضمن خطط التعاقب الوظيفي.

برنامج الاحتفاظ بالموظفين في بيت التمويل الكويتي

برنامج الاحتفاظ بالموظفين لدى بيت التمويل الكويتي هو مبادرة طويلة الأجل تجمع بين الحوافز المالية والمهنية، وتهدف إلى تعزيز الدافعية الوظيفية، وزيادة مستوى الارتباط الوظيفي، والحد من معدل الاستقالات الاختيارية بين الموظفين ذوي الأداء المرتفع. ويستهدف البرنامج تحديد الموظفين الذين يحققون مستويات متميزة من الأداء بشكل مستدام ويجسدون القيم المؤسسية والأهداف الاستراتيجية للبنك، وتكريمهم وتحفيزهم.

ويحصل الموظفون المؤهلون ضمن البرنامج على حافز مالي إضافي يعادل ١٠٪ من دخلهم الشهري، يتم احتسابه وتراكمه على مدى خمس سنوات، ضمن آلية منظمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الوظيفي والاحتفاظ بالكفاءات.

وبالإضافة إلى الحوافز المالية، يتضمن البرنامج فرصًا للتطوير المهني، ومبادرات للتقدير والاعتراف بالإنجازات، وأنشطة لتعزيز المشاركة والارتباط الوظيفي، بما يدعم نمو المواهب ويعزز التزامها طويل الأمد تجاه البنك. ويستند اختيار المشاركين إلى معايير محددة للأداء والأهلية، بما يعزز استفادة الموظفين الذين يساهمون بصورة مستمرة في نجاح بيت التمويل الكويتي، ويجسدون ثقافته القائمة على النزاهة والالتزام والتميز.

معدل دوران الموظفين

بلغ معدل دوران الموظفين في عام ٢٠٢٥ نسبة ٧,٧٪، مع انخفاض معدل الدوران الطوعي إلى ٥,٠٩٪، نزولًا من ٥,٥١٪ في عام ٢٠٢٤، مما يُبرز نجاح برنامج الاحتفاظ الخاص بنا.

ويتولى شريك أعمال الموارد البشرية، عندما يُقدم الموظف استقالته من خلال نظام معلومات الموارد البشرية، بإشراك كافة الأطراف المعنية لإجراء مقابلة نهاية الخدمة.

وإذا لاحظت إدارة الموارد البشرية، خلال مقابلة نهاية الخدمة، مشكلات كامنة تُساهم في عدم رضا الموظف، فقد تعمل على حل تلك المشكلات لتعزيز الاحتفاظ بالموظفين وتقليل معدل الدوران لاحقًا. ويهدف البنك، من خلال معالجة المخاوف وتنفيذ الحلول، إلى خلق بيئة عمل أكثر دعمًا وجاذبية تُشجع الموظفين على البقاء ملتزمين بأدوارهم والمؤسسة.

الشكل (٧): معدل دوران الموظفين حسب الفئة العمرية

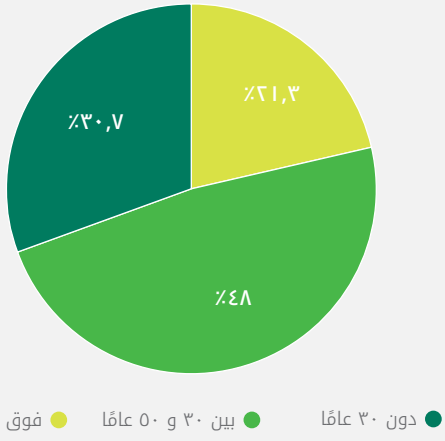

الشكل (٨): معدل دوران الموظفين حسب الجنس

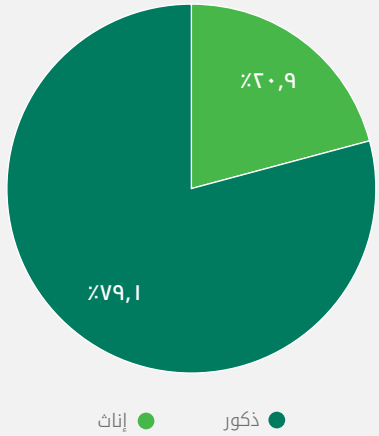

الشكل (٩): معدل دوران الموظفين حسب الجنسية

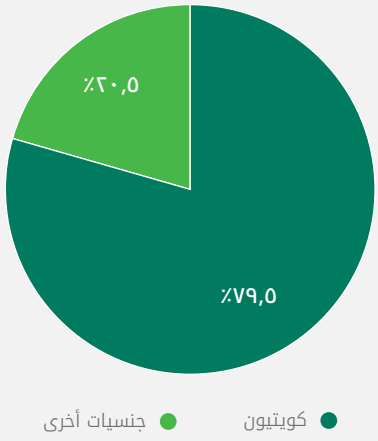

التسريحات والتغييرات التشغيلية

لم تُسجل لدى بيت التمويل الكويتي أي حالات تسريح جماعي مؤثرة خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يعكس استقرار البنك والتزامه بالحفاظ على استمرارية القوى العاملة. كما يحرص البنك على تطبيق مبادئ الشفافية والإنصاف عند إدارة التغييرات التشغيلية التي قد يكون لها أثر جوهري على الموظفين، وذلك من خلال الالتزام بفترات الإخطار المعتمدة، ومتطلبات الموافقات اللازمة، والإجراءات المتوافقة مع التشريعات العمالية ذات الصلة، في حالات إعادة الهيكلة، وتحسين كفاءة القوى العاملة، والتنقلات الداخلية، والتغييرات الوظيفية، وإنهاء الخدمة.

في حال وجود أي تغييرات تشغيلية فإنه يتم التخطيط لها بعناية، وتخضع للمراجعة والحصول على الموافقات اللازمة وفقًا للإجراءات المعتمدة ومصفوفة الصلاحيات (DoA)، وسياسات الموارد البشرية، وموافقة الإدارة التنفيذيا العليا قبل تنفيذها. مما يعزز اعداد الموظفين بالشكل المناسب وتهيئتهم للعمل وفق هذه التغييرات، وهذا يعزز التزام بيت التمويل الكويتي بالإنصاف، ورفاه الموظفين، وممارسات الأعمال المسؤولة خلال مراحل التحول والتغيير المؤسسي.

مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة

مزايا الموظفين

يحصل جميع الموظفين بدوام كامل في بيت التمويل الكويتي على أجور ومزايا متكافئة تتوافق مع درجاتهم الوظيفية، بما يكفل العدالة والاتساق في تطبيق سياسات التعويضات والمزايا على مستوى البنك. ويلتزم البنك على تعزيز الإنصاف في الأجور ودعم رفاه الموظفين، في حين يحصل المتعاقدون على المزايا المستحقة وفقًا لشروط عقودهم. ويسهم هذا النهج في ترسيخ بيئة عمل داعمة وشاملة تعزز المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع العاملين.

١ التأمين الصحي، وتأمين العجز، والتأمين على الحياة

تغطية تأمينية شاملة، تشمل التأمين الصحي، والعجز، والتأمين على الحياة، فضلًا عن إصابات العمل والوفاة. وتُقدم كافة أنواع التغطية التأمينية للموظفين بدوام كامل، مع اقتصار التغطية التأمينية الصحية فقط على أزواجهم وما يصل إلى ثلاثة أطفال.

٢ المساعدة التعليمية

تُقدم المساعدة وفقًا لسياسة الموارد البشرية في بيت التمويل الكويتي لدعم التعلم المستمر والتطوير المهني لكافة الموظفين.

٣ مزايا دعم الأسرة

يُقدم بيت التمويل الكويتي مزايا صديقة للأسرة لدعم الأمهات العاملات وتعزيز التوازن الصحي بين العمل والحياة.

يمنح بيت التمويل الكويتي الموظفات والمتعاقدات إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ٧٠ يومًا تقويميًا، بينما يحصل الموظفون الذكور والمقاولون على إجازة مدفوعة الأجر مدتها ٣ أيام. وحصلت ٦٦ امرأة، في عام ٢٠٢٥، على إجازة أمومة. ومن بين الذكور، كان ١٧٥٩ مؤهلين للحصول على إجازة والدية، واستفاد منها ٢١٥ ذكرًا. وبلغت معدلات العودة إلى العمل والاحتفاظ لكل من الإناث والذكور الذين حصلوا على إجازة والدية ١٠٠٪.

ويحق للأمهات المرضعات تقليص ساعات العمل بواقع ساعتين يوميًا حتى يبلغ أطفالهن سن السنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يُوفر بيت التمويل الكويتي غرفة رعاية أمهات مخصصة، مُصممة لتوفير مساحة مريحة وخاصة للأمهات المرضعات. وتعكس هذه المبادرات التزام البنك برفاهية الموظفين، والشمول، وتوفير بيئة عمل داعمة لجميع الآباء.

٤ ساعات عمل ومزايا مرنة للأمهات اللاتي يرعين أطفالًا

يُدعم بيت التمويل الكويتي الأمهات اللاتي يرعين أطفالًا من خلال ترتيبات عمل مرنة، تشمل تخفيض ساعتين من يوم العمل المعتاد للأمهات المرضعات حتى يبلغ أطفالهن سن السنتين. كما أنشأ البنك غرفة رعاية أمهات مخصصة لتوفير بيئة مريحة وداعمة، مما يعكس التزامه برفاهية الموظفين والتوازن بين العمل والحياة.

٤ القرض الحسن

يُقدم بيت التمويل الكويتي تمويلًا للموظفين (قرض بدون فوائد) كجزء من مزايا للموظف. ويُمنح القرض بدون فوائد للموظفين وفقًا لشروط وأحكام البرنامج وحتى مستوى معين.

٥ الإجازة المرضية المرافقة

يُقدم بيت التمويل الكويتي مزايا شاملة للموظفين، بما في ذلك إجازة مرضية مرافقة تصل إلى ٣٥ يومًا. ويحصل الموظفون على أجر كامل لمدة ١٥ يومًا، يليها ١٠ أيام بثلاثة أرباع الأجر، و١٠ أيام إضافية بنصف أجر. وتعكس هذه السياسة تفاني بيت التمويل الكويتي في رفاهية الموظفين والتزامه بالحفاظ على بيئة عمل داعمة متعاطفة.

٦ إجازة العمرة

تُمنح إجازة دينية مدفوعة الأجر للموظفين والمتعاقدين لأداء مناسك العمرة.

مشاركة الموظفين

مبادرات الصحة والرفاه

يعزز بيت التمويل الكويتي رفاه الموظفين من خلال مجموعة شاملة من المبادرات الصحية وبرامج الرفاه المصممة لدعم الصحة الجسدية والنفسية. كما يوفر البنك مبادرات لإدارة ضغوط العمل، تشمل ساعات الاستئذان المرنة وفرق السعادة المتخصصة التي تركز على تنظيم الأنشطة الاجتماعية وتعزيز الرفاه العام للموظفين.

ويهدف بيت التمويل الكويتي من خلال هذه المبادرات إلى تعزيز الرضا الوظيفي، وترسيخ الشعور بالانتماء، ونشر ثقافة السعادة بين الموظفين، بما يعكس التزامه بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية ومحفزة تدعم رفاه الموظفين ورفع مستوى مشاركتهم وإنتاجيتهم.

ويظل بيت التمويل الكويتي ملتزمًا بالاستثمار في كوادره، ورعاية ثقافة الابتكار، والحفاظ على بيئة عمل مُلهمة تدعم أهداف المجموعة وتديم ريادته في التمويل الإسلامي.

أنشطة التطوع

يتعاون بيت التمويل الكويتي مع الجمعيات الخيرية والشركاء المجتمعيين لتزويد الموظفين بفرص هادفة لإحداث تأثير اجتماعي إيجابي. ويُشجع البنك العمل التطوعي من خلال تقدير مساهمات الموظفين عن طريق إجازات إضافية مدفوعة الأجر، مما يُعزز من مستوى المشاركة ويرسخ التزام بيت التمويل الكويتي بالمسؤولية الاجتماعية.

رضا الموظفين

إدراكًا لأهمية رضا الموظفين في تحقيق أهداف بيت التمويل الكويتي، يحرص البنك على تلبية احتياجات القوى العاملة وتعزيز بيئة عمل إيجابية ومحفزة. ولتحقيق ذلك، يجمع البنك رؤى وملاحظات قيّمة حول تجارب الموظفين من خلال استبيان الارتباط الوظيفي واستطلاعات الرأي الدورية. وبعد تحليل النتائج، تتم مشاركتها مع الجهات المعنية داخل البنك لتحديد التحديات الرئيسية وفرص التحسين، ووضع خطط عمل مستهدفة لمعالجتها بفاعلية مع مواصلة تطوير المبادرات القائمة وتعزيزها.

وتسهم هذه الجهود في التحسين المستمر لسياسات وممارسات بيئة العمل، بما يسهم بشعور الموظفين بالدعم والتقدير. وفي الوقت ذاته، يعزز بيت التمويل الكويتي ثقافة الانفتاح والتواصل من خلال عدد من المبادرات، مثل الاجتماعات الربع السنوية مع الادارة العليا ولقاءات مع الرئيس التنفيذي، مما يوفر فرصًا هادفة للحوار والتواصل بين الموظفين وقيادات البنك.

وفي عام ٢٠٢٥، حقق ٨٣٪ من موظفي بيت التمويل الكويتي أعلى مستويات الارتباط الوظيفي، في حين سجل ٧٦٪ منهم أعلى مستويات الرفاه، بما يعكس نجاح البنك في تعزيز تجربة الموظف وترسيخ بيئة عمل داعمة ومحفزة وشاملة.

نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية

يضع بيت التمويل الكويتي أعلى أولوية لصحة وسلامة كافة موظفيه، بما في ذلك الموظفين الدائمين والمؤقتين فضلًا عن المتعاقدين. وأرسى البنك نظامًا شاملًا لإدارة الصحة والسلامة يُطبق على كافة أماكن العمل. ويلتزم بيت التمويل الكويتي التزاما تامًا بقانون العمل الكويتي ومتطلبات الجهات الرقابية مثل بنك الكويت المركزي، ووزارة الداخلية، والدفاع المدني، مما يضمن توفير بيئة عمل آمنة، ومؤمنة، ومتوافقة للجميع.

سياسة الصحة والسلامة

سياسة الصحة والسلامة الخاصة ببيت التمويل الكويتي معتمدة من الإدارة التنفيذية، مما يضمن الدعم المؤسسي الكامل والتنفيذ الفعال عبر كافة العمليات. وتُعزز السياسة مكان عمل آمن وخالٍ من المخاطر لكافة الموظفين، بما في ذلك المتعاقدين والزوار. وهي متاحة عبر مكتبة الأعمال، مما يُوفر للموظفين إرشادات أساسية حول إجراءات الصحة والسلامة والمسؤوليات الفردية المُبينة في قواعد السلوك المهني الخاصة بالبنك.

ويُجري بيت التمويل الكويتي، لتعزيز الالتزام والتحسين المستمر، عمليات تفتيش داخلية دورية وتقييمات للمخاطر من خلال نهج يشمل مراقبة الصحة، والسلامة، والبيئة، وأمن الموظفين، والرقابة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة. وتُدمج إجراءات الطوارئ وخطط الإخلاء في إطار إدارة استمرارية الأعمال للبنك وتتوفر بسهولة على الشبكة الداخلية للوصول الفوري. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم فريق مخصص بزيارات يومية لكافة المواقع ويُقدم تقارير أسبوعية للإدارة. ويُجري حراس الأمن في الموقع دوريات يومية، ويُبلغون عن أي ملاحظات، ويُكملون مسحًا سنويًا يغطي كافة جوانب الصحة والسلامة في مباني بيت التمويل الكويتي.

وتُستخدم المسوحات السنوية وتقارير السلامة لتقييم مدى فعالية نظام إدارة الصحة والسلامة حيث تُراجع النتائج لتحديد مجالات التحسين، وتُوضع خطط عمل ذات أولوية مع آليات متابعة واضحة وتُشارك مع الإدارات المعنية.

ويُقيم بيت التمويل الكويتي أيضًا الحوادث الوشيكة ويُطبق تدابير وقائية للحد من المخاطر المحتملة، مما يُعزز التزامه بالحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية للجميع. ويُدعم التحسين المستمر بشكل أكبر من خلال التحديثات المنتظمة للسياسات والإجراءات بناءً على أفضل الممارسات والخبرة التشغيلية.

برنامج التدريب على الصحة والسلامة

يُوفر بيت التمويل الكويتي برامج توعية وتدريب شاملة في مجال الصحة والسلامة مصممة لتعزيز الجاهزية وثقافة سلامة قوية بين الموظفين. ويتلقى الموظفون دورات تدريبية سنوية، بما في ذلك جلسات متخصصة وحملات توعية تُغطي الإنعاش القلبي الرئوي والإسعافات الأولية، وإجراءات السلامة والأمن، وتدريبات مكافحة الحرائق وبروتوكولات الإخلاء، وتدابير الدفاع المدني.

وتعزز هذه التدريبات جاهزية الموظفون للاستجابة بفعالية في حالات الطوارئ والمساهمة في الحفاظ على بيئة عمل آمنة عبر كافة مباني بيت التمويل الكويتي.

٨

رأس المال الاجتماعي والعلاقات: بناء روابط مجتمعية

تجارب مصرفية مصممه لتلبية احتياجات العملاء

تُقدم إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي خدمات متميزة تضع رضا العملاء على رأس أولوياتها وتدفع عجلة الشمول المالي. ولقد حافظنا في عام ٢٠٢٥ على التزامنا بدعم العملاء من جميع الفئات العمرية والجنسين، وهو ما ينعكس في التوزيع المتنوع والشامل لمحفظة التمويل الخاصة بقطاع الأفراد لدينا.

التنوع العمري في محفظة الأفراد لدى بيت التمويل الكويتي

الشكل (١٠): النسبة المئوية لتمويل الأفراد حسب الفئة العمرية في عام ٢٠٢٥

التنوع بين الجنسين في محفظة تمويل الأفراد لدى بيت التمويل الكويتي

الشكل (١١): نسبة قيمة التمويل لكل من الذكور والإناث من إجمالي محفظة تمويل الأفراد

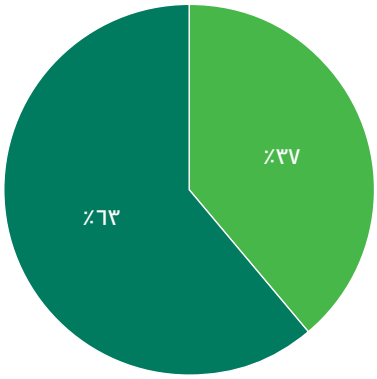

حلول مالية متنوعة: خطط استثمارية شخصية

نُوفر في بيت التمويل الكويتي مستوىً استثنائيًا من رضا العملاء من خلال مجموعة متنوعة من الحلول المالية المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل فرد. وتُطور خططنا الاستثمارية بعناية لدعم الأهداف المالية طويلة الأجل، مما يُمكّن العملاء من تحقيق طموحاتهم.

وترتكز هذه الخطط على فهم احتياجات العملاء وتقديم حلول مصرفية تدعم تحقيق أهدافهم الماليه طويلة الأجل وبناء مستقبل آمن ومزدهر. وتُصمم كل خطة واضعةً في الاعتبار أهدافًا حياتية محددة، وتجمع بين الإدخار، والعوائد، والتغطية التكافلية لتلبية احتياجات العملاء والدعم الشامل. ومن بين هذه الخطط ما يلي:

خطة الاستثمار الخاصة بالرعاية الصحية:

شفاء

خطة متكاملة تجمع بين الادخار الشهري والعوائد الاستثمارية التنافسية والحماية التكافلية. وفي حال الإصابة بأمراض خطيرة مشمولة بالتغطية التكافلية، تساعد المدخرات المتراكمة والمزايا التكافلية على تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بالنفقات الطبية.

خطة الاستثمار للإنجازات:

إنجاز

خطة تُقدم مدخرات شهرية مع عوائد استثمارية تنافسية. ويُمكن للعملاء، عند تحقيق أهداف مالية محددة، استخدام الأموال المتراكمة لمتابعة الفرص التجارية أو الأهداف الشخصية، مدعومة بتغطية تكافلية.

خطة الاستثمار للتعليم العالي: جامعتي

خطة تُركز على المدخرات الشهرية، وتُحقق عوائد استثمارية تنافسية مع تغطية تكافلية. وصُممت الخطة لمساعدة العملاء على الادخار لتغطية نفقات التعليم العالي لأبنائهم.

خطة الاستثمار للزواج: رفاء

خطة تعتمد على المدخرات الشهرية، وتُقدم عوائد استثمارية تنافسية وتغطية تكافلية. وتُتاح المدخرات وأرباح الاستثمار المتراكمة، عند بلوغ السن المحدد، لتغطية النفقات المتعلقة بالزواج.

خطة الاستثمار للتقاعد: ثمار

خطة تجمع بين الادخار الشهري والعوائد الاستثمارية التنافسية، بما يسهم في تكوين مدخرات تدعم احتياجات العميل المالية عند التقاعد، إلى جانب توفير تغطية تكافلية إضافية تعزز الاستقرار المالي.

باقات زفافي

تُقدم باقات تمويل الزواج «زفافي» حلولًا تمويلية مُطورة لدعم العملاء في مرحلة حياتية رئيسية من خلال تسهيل الحصول على التمويل للنفقات المتعلقة بالزواج. تجمع هذه الباقات بين منتجات وخدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء، إلى جانب عروض بأسعار تنافسية، بما يدعم التخطيط المالي الفعّال وإدارة التدفقات النقدية ويخفف من الأعباء المالية المرتبطة عادةً بالتحضير للزواج. ومن خلال تقديم حلول تمويلية وخدمات ذات قيمة مضافة ضمن تجربة متكاملة للعميل، تسهم «زفافي» في تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات، وتحسين القدرة على تحمل التكاليف، وتعميق تفاعل العملاء في مرحلة مهمة من حياتهم، بما يوفر حلولًا عملية تلبي احتياجات المقبلين على الزواج.

التمويل الأخضر لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد

أطلق بيت التمويل الكويتي حملة للتمويل الشخصي تحت عنوان «تمويل المنتجات الخضراء»، وهي الأولى من نوعها في السوق الكويتي.، تحت عنوان «التمويل الأخضر»، وتهدف إلى تلبية كافة احتياجات العملاء لبناء عقارات سكنية مستدامة بيئيًا. وتشمل هذه المنتجات الخضراء كلًا من الإسكان والسلع الاستهلاكية التي تُساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقة مع الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

من خلال حلول تمويلية مبتكرة، تُمكّن هذه المبادرة العملاء من بناء وتجهيز منازلهم المستقبلية بما يلبي احتياجاتهم على المدى الطويل، وتدعم خيارات البناء السكني والاستهلاك الأكثر استدامة، فضلًا عن الرعاية البيئية. ويُقدم بيت التمويل الكويتي تمويلًا يصل إلى ٧٠٠٠٠ دينار كويتي لمدة تصل إلى ١٥ عامًا للمواطنين المؤهلين.

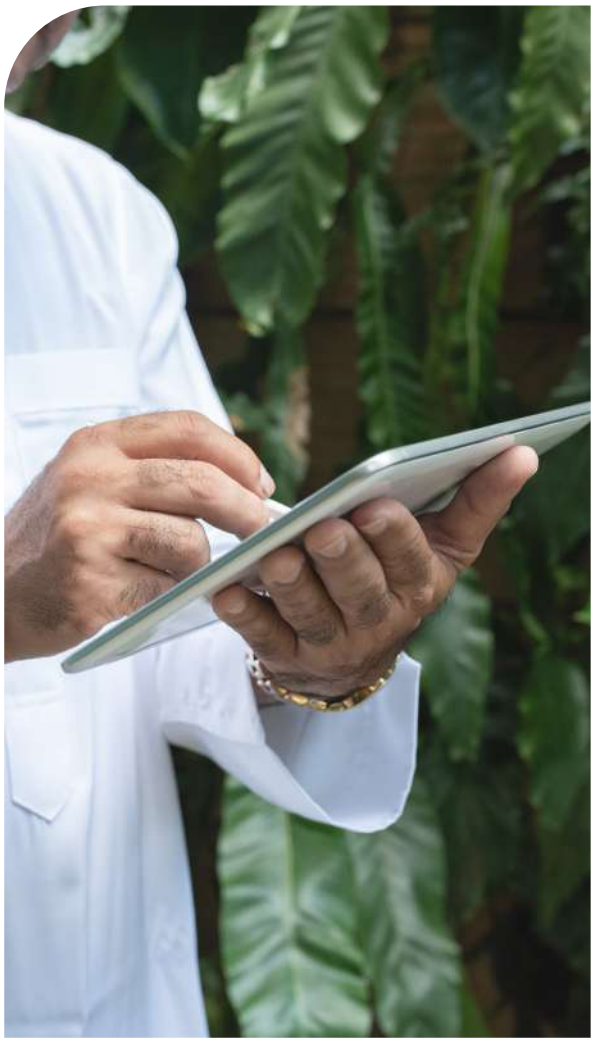

الشمول المالي في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

لا ينعكس التزامنا في بيت التمويل الكويتي بتعزيز الشمول المالي في توزيع التمويل الخاص بنا فحسب، بل ينعكس أيضًا في مجموعة المنتجات والخدمات المصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائنا.

ولقد طورنا إطار عمل متعدد المستويات يُقدم حلول مصرفية متخصصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف الشرائح الديموغرافية. وتتضمن مستويات الخدمات المصرفية في بيت التمويل الكويتي ما يلي:

Baiti

برنامج "بيتي"

صمم للأطفال حتى سن ١٤ عامًا، لتعزيز عادات الادخار والوعي المالي من خلال عضوية "نادي بيتي".

Hesabi

برنامج "حسابي"

مُوجه للشباب حتى سن ٢٥ عامًا، ويُقدم منتجات وخدمات مالية مخصصة مثل المكافآت، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والبطاقات مسبقة الدفع بما يتناسب مع نمط حياتهم.

البرنامج الشخصي

يُقدم البرنامج الشخصي مجموعة واسعة من الخدمات، والمنتجات، والعروض الحصرية التي تلبي نمط حياتهم وطموحاتهم، بدءًا من الحلول التمويلية المتنوعة، ووصولًا إلى خطط الادخار والاستثمار لمستقبل أفضل، فضلًا عن مجموعة شاملة من الحسابات، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الرقمية.

إجراءات تحصيل الديون

لدى بيت التمويل الكويتي سياسة لتحصيل مديونيات الأفراد تنظّم أنشطة تحصيل الديون الخاصة بعملاء الخدمات المصرفية للأفراد. وتحدد هذه السياسة إجراءات واضحة تستند إلى منهجية مرحلية منظمة تختلف باختلاف نوع المنتج ومدة التأخر في السداد، حيث تبدأ بالمتابعة المبكرة والتواصل مع العملاء، ثم تتدرج إلى إجراءات المتابعة الرسمية، وصولًا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية عند الضرورة، وذلك وفقًا للأنظمة واللوائح المعمول بها.

وتُوثَّق هذه الإجراءات بشكل رسمي، ويتم تعميمها على الموظفين المعنيين من خلال إطار السياسات المعتمد، بما يسهم في التطبيق الفعّال والمتوافق مع المتطلبات التنظيمية والرقابية.

نهج التسويق والاتصال

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم حملات تسويقية واتصالية تعكس قيمنا الأساسية مع تعزيز علامتنا التجارية عبر منصات متنوعة. ونهدف، من خلال الاستفادة من القنوات التقليدية والرقمية، إلى إشراك جمهور واسع والتأكد من الوصول إلى خدماتنا. ويتبنى نهجنا الشمولية والشفافية، مما يُمكّننا من تلبية التوقعات المتنوعة لعملائنا وإثراء تجربتهم مع كل تفاعل.

ويُؤكد بيت التمويل الكويتي على رسائل الريادة، والمساءلة، والشراكات، مما يعكس قيمه كمؤسسة مالية تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

التسويق المسؤول: استراتيجية، سياسة، وإجراءات التسويق

تُركِّز استراتيجية التسويق في بيت التمويل الكويتي على تقديم اتصالاتٍ تعكس القيم الأساسية للبنك وتُلبي توقعات العملاء. ومن خلال محتوى واضح، ومتسق، ومُوجَّهٍ بالقيم، يُعزِّز بيت التمويل الكويتي مكانته كمؤسسة رائدةٍ في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. **ويحتفظ بيت التمويل الكويتي بدليل سياساتٍ وإجراءاتٍ، يُلخص الجوانب الرئيسية بما في ذلك:**

١. الأهداف والنهج: التواصل بمهنية تعكس قيم بيت التمويل الكويتي مع تعزيز انتشارها على أوسع نطاقٍ ممكنٍ لتلبية توقعات العملاء، من خلال استخدام أساليب اتصالٍ شاملةٍ عبر قنواتٍ متعددةٍ للوصول بفاعليةٍ إلى جميع شرائح قاعدة العملاء وخدمتهم.

٢. مصفوفة المسؤوليات: تحدد الأدوار والمسؤوليات على امتداد الهيكل التنظيمي لإدارة التسويق.

٣. إجراءات العمل الموحدة: اعتماد إجراءات موافقةٍ شاملةٍ تتضمن المراجعة من قِبَل الإدارات القانونية، والشرعية، والالتزام والحوكمة. بالاضافة إلى الموافقات المتعلقة بالإبداع والعلامة التجارية للتأكد من اتساق صورة العلامة التجارية لبيت التمويل الكويتي عبر القنوات المتنوعة. وتُطبَّق هذه العملية على جميع المواد الإعلامية ووسائل التواصل، سواءً الداخلية أو الخارجية، مما يعزز الالتزام بمعايير بيت التمويل الكويتي والالتزام الرقابي. وتُجرى عمليات تدقيقٍ سنويةٍ للتحقق من الالتزام للإجراءات المعمول بها.

٤. الإعلان العادل والاشراف على العملاء: تعزيز إطار التسويق الأخلاقي لبيت التمويل الكويتي من خلال رقابةٍ إضافيةٍ من قبل إدارة تجربة العملاء وإدارة الشكاوي، الأمر الذي يؤكد وصول ملاحظات العملاء واحتياجاتهم، مما يعزز إطار التسويق الأخلاقي لدى بيت التمويل الكويتي. وبالإضافة إلى الموافقات الرقابية والداخلية المُبينة أعلاه، تُدمَج ملاحظات قسم شكاوى العملاء وإدارة تجربة العملاء للتأكد من أن جميع الاتصالات واضحةً، ودقيقةً، وكاملةً، وسهلة الفهم.

٥. التدريب وبناء القدرات: تعزيز ممارسات التسويق الفعالة من خلال برامج تدريب الموظفين المُقدَّمة بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية، وبالشراكة مع مؤسساتٍ رائدةٍ مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الدراسات المصرفية الكويتي، بالإضافة إلى الدورات التدريبية الداخلية.

الإفصاح والشفافية في معلومات المنتجات والخدمات

جميع منتجات وخدمات بيت التمويل الكويتي مصحوبة بشروط وأحكام مُحدَّدة بوضوح، والتي تُطبَّق وتُعرَض بشكل بارزٍ مع كل منتج وخدمة يُسوِّقها بيت التمويل الكويتي. وبموجب سياساته وإجراءاته، تعمل وظيفة التسويق بتنسيق مع إدارة المخاطر للمجموعة لتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالمنتجات والخدمات، مع الالتزام التام بالشروط والأحكام المُعتمدة، للتأكد من وضوح ودقة ومسؤولية التواصل مع العملاء

وتخضع هذه الشروط والأحكام لمراجعاتٍ دقيقة من قِبَل الإدارات القانونية، والشرعية، والالتزام والحوكمة، للتأكد من وضوحها، وشموليتها، وتفصيلها الكامل للمخاطر والمسئوليات المُلقاة على عاتق كلٍّ من بيت التمويل الكويتي وعملائه.

وتعزز توعية العملاء الاستخدام السليم والآمن لمنتجات بيت التمويل الكويتي وعروضه خدماته، مع إتاحة الشروط والأحكام العامة والخاصة عبر الموقع الإلكتروني للبنك، وفقًا لطبيعة الحملة الترويجية أو عرض المنتج أو الخدمة.

ويجب ترخيص أي حملةٍ ترويجيةٍ مُوجَّهةٍ للجمهور من قِبَل وزارة التجارة والصناعة، مع إدراج رقم الترخيص في جميع المواد الإعلانية ذات الصلة.

صفر

حالات عدم التزام باللوائح المتعلقة بمعلومات المنتجات والخدمات.

قنوات وأدوات التسويق

يستخدم بيت التمويل الكويتي قنوات متعددة للتواصل مع العملاء وإشراكهم بفاعليةٍ، مما يعزز تلقي جميع شرائح العملاء اتصالاتٍ مُخصَّصةً تتماشى مع أولوياتهم واحتياجاتهم. ويستفيد البنك بصفةٍ أساسيةٍ من وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجاته وخدماته، ويستخدم أيضاً وسائل الإعلام التقليدية في حملات واسعة النطاق لزيادة الوصول والتأثير إلى أقصى حد.

وبالإضافة إلى ذلك، تُؤدي أدوات التسويق الرقمي دورًا رئيسيًّا في تحفيز مشاركة العملاء والنشر الفعال للمعلومات. وللوصول إلى مختلف شرائح العملاء، يستخدم بيت التمويل الكويتي تقنيات استهدافٍ متقدمةً باستخدام بيانات الخصائص الديموغرافية/السكانية وأنماط الإنفاق. ويسمح هذا لبيت التمويل الكويتي بتقديم محتوىً مُخصَّصٍ للجماهير المناسبة، مما يضمن أن تكون كل حملةٍ ذات صلةٍ وتأثيرٍ على الشريحة المستهدفة.

حملات عام ٢٠٢٥

تركزت الجهود التسويقية لبيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ حول تعزيز هوية العلامة التجارية بعد مبادرة تغيير العلامة التجارية، مع الاستمرار في دفع عجلة الوعي بالمنتجات واستقطاب العملاء من خلال حملاتٍ متكاملةٍ ومُوجَّهةٍ بالهدف. وقد نُظِّمت الحملات حول الفئات الرئيسية التالية:

حملات إعادة بناء العلامة التجارية والحملات المعتمدة على الهوية المؤسسية

ركزت هذه الحملات على تقديم الهوية المُحدَّثة لعلامة بيت التمويل الكويتي التجارية وترسيخها. وجرى التركيز على تعزيز الارتباط بالعلامة التجارية، وتعميق ولاء العملاء، وتقديم نهجٍ مرئيٍّ ورسائليٍّ أكثر شموليةً يضع العميل في المقام الأول. ومن خلال نشرها بشكل مستمر عبر القنوات الرقمية والتقليدية، عززت هذه الحملات سرعة ترسيخ العلامة التجارية لدى العملاء وزيادة الإلمام بها.

حملات التوعية بالمنتجات والخدمات

سلطت هذه الحملات الضوء على المنتجات والخدمات المحدثة لبيت التمويل الكويتي، بما في ذلك الحلول الرقمية الجديدة، ومفاهيم الفروع المحدثة، وعروض البطاقات الجديدة.

ومن خلال التواصل الواضح حول ميزات المنتجات، وفوائدها، وألية عملها، هدفت الحملات إلى زيادة المعرفة بالمنتجات، وتشجيع تبنيها، وترسيخ مكانة بيت التمويل الكويتي كمؤسسةٍ ماليةٍ إسلاميةٍ تتطلع إلى المستقبل. وتماشيًا مع التزامه بالممارسات المسؤولة، استخدم البنك ورقًا صديقًا للبيئة في مواده التسويقية المطبوعة، وهي مبادرةٌ جرى إبلاغ العملاء بها من خلال الحملات الرقمية، وتغطية الفعاليات، خلال إطلاق المنتجات.

الحملات الموسمية والثقافية

تماشيًا مع المناسبات الوطنية والدينية مثل اليوم الوطني ويوم التحرير في الكويت وشهر رمضان المبارك،

أدت هذه الحملات دورًا رئيسيًّا في ترسيخ العلامة التجارية، وتعزيز القيم المشتركة المتمثلة في التواصل، والتقدير، والاعتزاز الوطني.

حملات الاستقطاب والتحويل

أُطلقت حملاتٌ مُوجَّهةٌ لاستقطاب عملاء جُددٍ وتشجيع تحويل الرواتب إلى بيت التمويل الكويتي. وركزت هذه الحملات، على إيصال المزايا التنافسية لبيت التمويل الكويتي والقيمة المضافة للعملاء في سوقٍ شديدة التنافسية.

الحملات التوعوية والتثقيفية

ُفذت سلسلة من الحملات التوعوية والتثقيفية التي ركزت على تلبية احتياجات محددة للعملاء ومواكبة مختلف مراحل حياتهم، بما في ذلك حلول التمويل الشخصي، والتخطيط للاستثمار طويل الأجل، وعروض العودة إلى المدارس.

صُممت هذه الحملات لتثقيف العملاء وتعزيز إقبالهم على المنتجات والخدمات المصرفية، إلى جانب ترسيخ مكانة بيت التمويل الكويتي كشريك موثوق يدعم الرفاه المالي للعملاء من خلال تقديم حلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أطلق بيت التمويل الكويتي مجموعةً من الحملات الاستراتيجية التي ركزت على تعزيز الوعي بالعلامة التجارية بعد تغيير العلامة التجارية، مع الترويج لمحفظته المُوسَّعة من المنتجات المصرفية، والخدمات الرقمية، وعروض استقطاب العملاء. ولتقييم أثر هذه الحملات، استخدم بيت التمويل الكويتي مقاييس متنوعةً لتقييم مدى وصول المواد التسويقية من خلال تتبع تفاعل العملاء، والاستخدام الفعلي للمنتج، وتبني الحلول الرقمية ضمن إطارٍ زمنيٍّ مُحدَّدٍ. ومن خلال تحليل هذه المقاييس، قيَّم البنك درجة فاعلية الحملات ودعم التقدم المستمر في بناء العلامة التجارية والابتكار الرقمي.

تجربة العملاء ورضائهم

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملائه، بدءًا من أول نقطة تواصل وحتى إتمام كل معاملة. نهدف إلى تقديم خدمات مصممة وفق احتياجات العملاء، بأسلوب سلس ومتكامل يتجاوز توقعاتهم.

ويولي بيت التمويل الكويتي أهمية كبيرة للشفافية والكفاءة وبناء الثقة في جميع مراحل رحلة العميل، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الرضا. ولقياس أدائنا وتعزيز خدماتنا بشكل مستمر، نعتمد على مؤشرين رئيسيين للأداء:

مؤشر جودة خدمة العملاء

بلغ مؤشر جودة خدمة العملاء ٩٢,٨٪ خلال عام ٢٠٢٥. ويتم احتساب هذا المؤشر من قبل جهة مستقلة، استنادًا إلى مجموعة من الاستبيانات التي تشمل عمليات تدقيق لقنوات بيت التمويل الكويتي المصرفية للتحقق من الالتزام بمعايير الخدمة، وجمع ملاحظات العملاء المباشرة لقياس مستوى رضاهم.

مؤشر تجربة العملاء

يُدار هذا المؤشر داخليًا من قبل فريق تجربة العملاء (CX) في بيت التمويل الكويتي، وقد بلغ مؤشر تجربة العملاء ٨٢,٠٪ في عام ٢٠٢٥، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٢,٣٪ مقارنةً بنسبة ٧٩,٧٪ في عام ٢٠٢٤. ويقيس هذا المؤشر مستوى رضا العملاء عبر مختلف القنوات المصرفية، ويتم احتسابه استنادًا إلى نسبة العملاء المصنفين ضمن فئة «راضٍ للغاية» من إجمالي المشاركين في الاستطلاع، دون احتساب فئة «راضٍ»، وذلك انطلاقًا من التزامنا بالارتقاء بمعايير التميز والتركيز على العملاء الذين يقيمون تجربتهم بأعلى مستويات الرضا. وللتأكد من مواصلة تحسين خدماتنا، تعتمد وحدة تجربة العملاء على منهجية شاملة لتحليل آراء العملاء وملاحظاتهم والاستفادة منها في تطوير الخدمات وتعزيز تجربة العملاء.

وتشمل هذه المنهجية إجراء تقييمات يومية وتحليلات شاملة على أساس ربع سنوي لرصد الأنماط والاتجاهات وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من التحسين. كما نحلل آراء العملاء وملاحظاتهم من خلال أساليب متنوعة تساعدنا على فهم العوامل المؤثرة في مستوى رضاهم ومقارنة نتائج الأداء عبر القنوات المصرفية المختلفة واستخلاص رؤى قيّمة تدعم تطوير خدماتنا. وتُعطى الأولوية للموضوعات والاتجاهات الأكثر تكرارًا في ملاحظات العملاء، كما يتم تقييم فرص التحسين وآليات تنفيذها بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز جودتها بشكل مستمر.

مبادرة CX Hero بطل تجربة العملاء

تُعد مسابقة «بطل تجربة العملاء» (CX Hero) مبادرة داخلية تهدف إلى ترسيخ ثقافة تتمحور حول العميل وتعزيز التميز في تقديم الخدمة. ويتنافس موظفو الصفوف الأمامية ضمن عدة فئات، حيث يُقاس أداؤهم استنادًا إلى آراء العملاء التي يتم جمعها من خلال استبيانات تُرسل عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS). وفي نهاية كل عام، يتم تكريم الموظف الأعلى أداءً في كل فئة بمنحه لقب «بطل تجربة العملاء»، وذلك تقديرًا لجهوده في تقديم مستويات استثنائية من الخدمة والسعي الدائم إلى تجاوز توقعات العملاء.

تمكين المجتمع

بصفته بنكًا إسلاميًا، يُعزز بيت التمويل الكويتي نظامًا ماليًا مسؤولا يدعم المبادئ الأخلاقية، ويُشجع التنمية الاجتماعية الشاملة، ويُرسخ التكافل الاجتماعي، ويُحافظ على البيئة.

ويتبنى بيت التمويل الكويتي نهج القيمة المشتركة للشركات الذي يعتمد على التعاون الاستراتيجي مع المؤسسات الموثوقة في القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الربحية لتعزيز الأثر الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي. وترتبط مجالات التركيز في الاستثمار المجتمعي باستراتيجية أعمال بيت التمويل الكويتي وتُصنف ضمن خمس ركائز أساسية للقيمة المشتركة للشركات:

- الرعاية الصحية والرياضة
- التعليم وتنمية الشباب
- التنمية الاجتماعية والشمول
- الحفاظ على التراث
- حماية البيئة

ويُحدد بيت التمويل الكويتي ركائز القيمة المشتركة للشركات الخاصة به بناءً على الاحتياجات المشتركة للمجتمع وحقوق الإنسان الأساسية، ورؤية الكويت ٢٠٣٥، واستراتيجيات التنمية الحكومية، والتوجهات العامة، والعوامل البيئية، وأولويات الرعاية الصحية، والقضايا الإنسانية.

وتخضع مشاريع المسؤولية الاجتماعية التي يشارك فيها بيت التمويل الكويتي للمراجعة قبل البدء بها للتأكد من توافقها مع الاستراتيجية العامة للمسئولية الاجتماعية والميزانية المخصصة لذلك كما اعتمدها مجلس الإدارة. وتساهم المراقبة والتقييم المستمران بدور حاسم في تقييم فاعلية هذه المبادرات. ويُقاس أثر تمكين المجتمع من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل استمرارية البرنامج، والمساهمات المالية، وعدد المستفيدين، وحضور الفعاليات أو الأنشطة، والتغطية الإعلامية، والوصول عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ونفذ بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٠٠ مبادرة ونشاط ضمن ركائز القيمة المشتركة للشركات الخاصة به بالشراكة مع العديد من المنظمات، مما يُعزز التزامه بالمسئولية الاجتماعية والتنمية الأخلاقية.

الركيزة ١ :
الرعاية الصحية والرياضة

يُدرك بيت التمويل الكويتي أهمية الصحة والرياضة في دعم ازدهار المجتمع. وتُخصص هذه الركيزة لتعزيز الصحة العامة، وتشجيع أنماط الحياة النشطة، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ويدعم بيت التمويل الكويتي بفاعلية، من خلال الشراكات الاستراتيجية، المبادرات التي تُركز على الوقاية من الأمراض، واللياقة البدنية، وسهولة الوصول وتوفير الرعاية الطبية، يسهم في بناء مجتمع أكثر صحة صحةً.

مبادرات الرعاية الصحية والرياضية

تتضمن شراكة بيت التمويل الكويتي مع مستشفى السلام ووزارة الصحة ما يلي:

- حملة بيت التمويل الكويتي السنوية للتوعية بسرطان الثدي.
- اليوم العالمي للسكري.
- حملة بيت التمويل الكويتي السنوية للتوعية بصحة الرجل (موفمبر).
- دورات الإسعافات الأولية.
- العديد من الندوات التوعوية الصحية.

افتتاح الجناح العاشر في "مركز علاج الإدمان" المموّل من بيت التمويل الكويتي

ساهم بيت التمويل الكويتي في افتتاح الجناح العاشر في مركز علاج الإدمان، كجزء من خطة توسعة المركز. وأُطلقت المرحلة الأولى من خطة التوسعة في ٢٠٢٥/٠١/١٥ بإضافة ٣٠٤ سرير جديد، مما أدى إلى زيادة السعة الإجمالية للمركز إلى ٥٦٩ سريرًا.

مركز أمراض القلب

تعهد بيت التمويل الكويتي بتقديم ١٨ مليون دينار كويتي لمركز أمراض القلب والأبحاث في مستشفى مبارك الكبير. وتُؤكد هذه المبادرة، التي تتماشى مع المبادئ التوجيهية الوطنية، على الدور الرائد لبيت التمويل الكويتي في خدمة الكويت. وتعكس التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دعم القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية.

حملة بيت التمويل الكويتي السنوية للتوعية بسرطان الثدي

أُقيمت الحملة السنوية للتوعية بسرطان الثدي "أنتِ أقوى" طوال شهر أكتوبر. وتضمنت مجموعة متنوعة من الأنشطة الداعمة والتعليمية التي أكدت على أهمية الفحص المبكر، وهو إجراء حاسم للوقاية من سرطان الثدي. ووفر بيت التمويل الكويتي لموظفاته، كجزء من هذه المبادرة، فحوصات مجانية ووزع هدايا لتشجيع المشاركة.

وقدم بيت التمويل الكويتي خصومات حصرية في مؤسسات مختلفة متخصصة في النظام الغذائي، واللياقة البدنية، والعلاج الطبيعي، لتشجيع النساء بشكل أكبر على اتخاذ خطوات استباقية في الحفاظ على صحتهن.

وسخر بيت التمويل الكويتي منصاته على وسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاق التوعية بالكشف المبكر بالتعاون مع المتخصصين الطبيين.

حملة التوعية بصحة الرجل "موفمبر"

هدفت حملة التوعية السنوية بصحة الرجل ("موفمبر") إلى زيادة الوعي حول صحة الرجل، ولا سيما سرطان البروستاتا، من خلال تقديم نصائح حول الحياة الصحية وتشجيع الموظفين الذكور على إجراء الفحوصات المبكرة. وعززت الحملة طوال شهر نوفمبر التدابير الوقائية وتضمنت مجموعة متنوعة من المبادرات، مثل الخصومات والعروض الترويجية الخاصة في صالات الألعاب الرياضية، ومقدمي الأطعمة الصحية، وعيادات الأسنان، ومتاجر المكملات الغذائية والتغذية، ومراكز العلاج الطبيعي.

واستضافت الحملة إضافة إلى ذلك فعاليات رياضية مختلفة، بما في ذلك بطولة البادل وتحدي القوة، والتي تساهم بتعزيز اللياقة البدنية للمشاركين.

كما كان لمنصات بيت التمويل الكويتي على وسائل التواصل الاجتماعي دور بزيادة الوعي حول هذه الحملة، حيث نشرت سلسلة من مقاطع الفيديو والمنشورات التثقيفية بالتعاون مع المتخصصين الطبيين وخبراء الصحة.

مبادرات صحية أخرى

نظم بيت التمويل الكويتي دورات في الإسعافات الأولية لأكثر من ١٠٠ موظف ومعلم بالتعاون مع مستشفى السلام.

المبادرات الرياضية

رعايات المنتخبات الوطنية الكويتية: جدد بيت التمويل الكويتي شراكته الاستراتيجية مع النادي البحري الرياضي الكويتي لدعم المنتخب الوطني الكويتي للدراجات المائية في مشاركته في بطولة العالم التي أقيمت في الولايات المتحدة. ووسع بيت التمويل الكويتي، دعمه ليشمل المنتخب الوطني الكويتي للبادل.

حملة التوعية بمرض السكري

ركزت الحملة بمناسبة اليوم العالمي للسكري على التوعية والتثقيف بمرض السكري وطرق الوقاية.

فريق مبادري بيت التمويل الكويتي:

دعم بيت التمويل الكويتي الرياضيين الكويتيين في مختلف الألعاب الرياضية على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. وحقق فريق مبادري بيت التمويل الكويتي رقمًا قياسيًا في موسوعة غينيس للأرقام القياسية بفوزه بأكثر من ٥٠ كأسًا وميدالية في عام ٢٠٢٥.

الركيزة ٢ :
التعليم وتنمية الشباب

يمتلك بيت التمويل الكويتي إرثًا عريقًا في دعم التعليم وتنمية الشباب. وتفاعل البنك مع الشباب الكويتي من خلال مختلف الرعايات والأنشطة.

الشراكة مع "أكاديمية كودد"

جدّد بيت التمويل الكويتي تعاونه مع "أكاديمية كودد" في النسخة الخامسة من مؤتمر "كويت كودز" لعام ٢٠٢٥، بما يتماشى مع استراتيجيته للمسئولية الاجتماعية لتعزيز المعرفة التكنولوجية ورعاية المواهب الشابة.

وأعاد بيت التمويل الكويتي و"أكاديمية كودد"، مع تزايد الاهتمام بالأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في الأسواق المحلية والعالمية، تصميم برنامجهما الحالي للتركيز بشكل أكبر على هذه المجالات سريعة النمو، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية الرسمية.

الثقافة المالية

نظم بيت التمويل الكويتي لتعزيز الوعي المالي بين الطلاب ست ندوات وورش عمل حضرها أكثر من ٤٠٠ طالب، وهدفت إلى تثقيف الشباب حول الإدارة المالية المسئولة والمبادئ المصرفية.

أكاديمية بيت التمويل الكويتي

أطلق بيت التمويل الكويتي "أكاديمية بيت التمويل الكويتي" لتمكين طلاب المرحلة الجامعية وحديثي التخرج بالتعرف على المهارات الأساسية والعملية في مجالات العلاقات العامة، والخدمات العامة والهندسة، والتحول الرقمي. وتُعزز هذه المبادرة التطوير المهني وتزود المشاركين بالخبرات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل. واختير لهذا البرنامج مجموعة من ٢٠ طالبًا وخريجًا حديثًا من ذوي الإمكانات العالية من بين أكثر من ٣٠٠ متقدم.

المشاركة في المعارض الوظيفية

يشارك بيت التمويل الكويتي بفاعلية في المعارض الوظيفية، بما في ذلك المعرض الوظيفي لـ"جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا"، الذي يُعقد تحت رعاية وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي. وتُزود هذه الفعاليات الطلاب والخريجين برؤى حول الفرص الوظيفية والمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل.

الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

واصل بيت التمويل الكويتي، كجزء من التزامه بدعم المؤسسات الأكاديمية في إعداد المواهب الوطنية الشابة وتعزيز قدراتها المهنية، شراكاته الراسخة مع "جامعة الكويت"، و"الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب"، و"جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا"، و"الجامعة الأسترالية"، و"جامعة عبد الله السالم"، ووقع في عام ٢٠٢٥ اتفاقية جديدة مع "كلية الكويت التقنية". ورعى بيت التمويل الكويتي ودعم مشروع "تحرك لتتحسن" لتشجيع طلاب الجامعات على ممارسة الرياضة، بمشاركة أكثر من ٣٠٠٠ طالب هذا العام.

مذكرة تفاهم مع "مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع"

وقع بيت التمويل الكويتي مذكرة تفاهم مع "مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع"، وهو مركز تابع لـ "مؤسسة الكويت للتقدم العلمي". وتهدف هذه الشراكة إلى تبني الإبداع، والتكنولوجيا، والابتكار في المجتمع.

الشراكات مع الأندية الطلابية

يتعاون بيت التمويل الكويتي مع المنظمات الطلابية في المؤسسات الأكاديمية الكبرى لدعم التطوير التعليمي والمهني للشباب. ويُساهم البنك، من خلال هذه الشراكات، في بناء مواهب المستقبل وتعزيز الروابط مع المجتمع الأكاديمي. واستفاد أكثر من ١٨٠ طفلًا من البرنامج في عام ٢٠٢٥.

حملة العودة إلى المدارس

أطلق بيت التمويل الكويتي حملة العودة إلى المدارس بالشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة التربية. وتضمنت هذه المبادرة زيارات متعددة للمدارس في بداية العام الدراسي، وتقديم الهدايا والنصائح القيمة، وإجراء أنشطة لرفع مستوى الوعي بالسلامة المرورية.

وتنشر حملة العودة إلى المدارس الوعي بالسلامة والعادات الإيجابية في الفصول الدراسية في بداية العام الدراسي. وعلاوة على ذلك، تم تدريب حوالي ١٠٠ معلم لإجراء الإنعاش القلبي الرئوي في حالات الطوارئ.

وشملت المبادرات الرئيسية في عام ٢٠٢٥ ما يلي:

التوعية بالأمن السيبراني والثقافة المالية:

- تثقيف العملاء حول تجنب الروابط المشبوهة، وعدم مشاركة كلمات المرور لمرة واحدة (OTP) أو كلمات المرور على الإطلاق، وتجاهل المكالمات والرسائل الاحتيالية، والتحقق من مصداقية الموقع الإلكترونى قبل إدخال المعلومات الشخصية.
- إجراء برامج توعوية للطلاب والجمهور.

التوعية بالاحتيال المدعوم بالذكاء الاصطناعي:

- التحذير من محاولات الاحتيال المتقدمة باستخدام استنساخ الصوت بالذكاء الاصطناعى وحث العملاء على التحقق من الهويات قبل إجراء أى تحويلات مالية.

المشاركة في المنتديات والفعاليات العامة:

- المشاركة فى منتدى الحكومة الإلكترونية الثانى عشر بعنوان "خدمات أمن المعلومات المدعومة بالذكاء الاصطناعى".
- تسليط الضوء على مفهوم الاحتيال بشكل عام والاحتيال السيبرانى بشكل خاص، والتطرق إلى أشكاله المختلفة التى تُشكل مخاطر على الأفراد والمجتمع فى هاكاثون الكويت الثالث.

قنوات التوعية الرقمية:

- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعى والمنصات الرقمية لنشر رسائل توعوية ومقاطع فيديو تثقيفية حول الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية والحلول المالية الجديدة.

التثقيف المالي للأطفال:

- عقد شراكة مع مكتبة حزاية لتقديم برامج تفاعلية تُعرف الأطفال بعادات الادخار المبكرة والتخطيط المالى الأساسى، حيث استفاد منها ١٨٠ طفلًا.

واحتل بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ المرتبة الأولى بين جميع البنوك في الكويت في حملة دراية، تحت إشراف بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

الركيزة ٣ :
التنمية الاجتماعية والشمول المالي

يلتزم بيت التمويل الكويتي بتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال التعاون الاستراتيجي مع السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية. ويدعم بيت التمويل الكويتي، من خلال تنفيذ البرامج المجتمعية المؤثرة والفعاليات والمبادرات، للفئات الأكثر احتياجا ويُساهم في رفاهية المجتمع ككل.

حملة لنكن على دراية

يواصل بيت التمويل الكويتي دعم حملة دراية، التي أطلقها بنك الكويت المركزي في عام ٢٠٢١ بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، وتهدف إلى تعزيز الوعي العام بالخدمات والحلول المصرفية مع تعزيز الشمول المالي عبر جميع شرائح المجتمع، فضلًا عن تثقيف العملاء بحقوقهم، واللوائح المصرفية، وأمن المعلومات، مما يكون مجتمعًا أكثر وعيًا وثقافةً من الناحية المالية.

"هاكاثون الكويت"

رعى بيت التمويل الكويتي "هاكاثون الكويت" الثالث، وهي أكبر مسابقة للأمن السيبراني في الكويت، للعام الثاني على التوالي، مما يُؤكد التزامه بتمكين الشباب والابتكار الرقمي.

وتضمنت الفعالية، التي أُقيمت بالتعاون مع "أكاديمية كودد" و"المركز الوطني للأمن السيبراني" تحت رعاية معالي وزير الداخلية، معسكرًا تدريبيًا مكثفًا للأمن السيبراني هدف إلى تزويد أكثر من ٢٥٠٠ مشارك بمهارات متقدمة في التحقيقات الجنائية الرقمية والأمن السيبراني.

شمول الأشخاص ذوي الإعاقة

يُعزز بيت التمويل الكويتي مجتمعًا شاملًا من خلال الشراكة مع مبادرات مثل "شركاء لتوظيفهم" والتعاون مع منظمات مثل "الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين". ويولي البنك الأولوية لخلق فرص العمل وتوفير التدريب المتخصص، وقد درب بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ عدد ١٦ طالبًا من ذوي الإعاقة ووفر لهم وظائف صيفية.

مشروع "ونتر وندرلاند"

جدّد بيت التمويل الكويتي رعايته البلاتينية الاستراتيجية مع "شركة المشروعات السياحية" لدعم مبادرة "ونتر وندرلاند" الترفيهية. ويتماشى هذا التعاون مع جهود الدولة لتعزيز السياحة الداخلية وتوفير تجارب ترفيهية غنية للمجتمع، حيث بلغ عدد زوار ونتر وندرلاند أكثر من ٥٤٠٠٠٠ زائر في عام ٢٠٢٥.

المساهمات الاجتماعية لبيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥

يلتزم بيت التمويل الكويتي بالمبادئ الإسلامية للزكاة والعطاء الخيري، كجزء من التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية. وقدم بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ مساهمات مالية كبيرة لدعم التنمية الاجتماعية، والمبادرات الوطنية والإنسانية، والتطوير المهني، والتقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء البلاد.

بيت التمويل الكويتي يدعم مبادرة تطوير ساحة الوطنية في مدينة الكويت

أعلن بيت التمويل الكويتي عن دعمه لمبادرة تهدف إلى تصميم وتطوير الساحة الواقعة بين برج بيتك وسوق الوطنية في مدينة الكويت. وتُنفذ المبادرة بالتعاون مع بلدية الكويت وكلية العمارة في جامعة الكويت، وتركز على تطوير وتنفيذ مقترحات التصميم المختارة بما يتماشى مع معايير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية. ويهدف المشروع إلى تعزيز البيئة الحضرية للمنطقة من خلال حلول معمارية وتخطيطية حضرية مبتكرة تُحسن خدمات الأماكن العامة، وسهولة الوصول إليها، وجودتها الشاملة. ويعكس هذا الدعم المستمر الدور الوطني والمجتمعي الرائد لبيت التمويل الكويتي، مما يؤكد التزامه بالاستدامة والحفاظ على البيئة.

تخفيف أعباء الديون عن الأفراد المتعثرين – صندوق تسوية الديون بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي

يُواصل بيت التمويل الكويتي مبادرته البارزة بتخصيص أكثر من ٣٠ مليون دينار كويتي لتسوية ديون الأفراد المتعثرين، بالتعاون مع وزارة العدل. ويُعزز هذا البرنامج بشكل مباشر الاستقرار المالي، ويحمي الأسر، ويعيد دمج الأفراد في النظام المالي الرسمي – وهو مثال مباشر على الشمول المالي ذي الأثر المجتمعي.

الركيزة ٤ :
الحفاظ على التراث

إعادة إعمار "سوق المباركية"

في عام ٢٠٢٥، أحرز بيت التمويل الكويتي تقدمًا ملحوظًا في إعادة إعمار المباني المتضررة جراء حرائق سوق المباركية، مما شكّل محطة مهمة في استعادة هذا المعلم التاريخي. وقد اكتملت الآن معظم أعمال إعادة البناء الأساسية، بما في ذلك الهياكل الرئيسية، وأعمال الترميم المعماري، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

كما استمر العمل على تطوير الخدمات اللازمة لإعادة السوق إلى كامل طاقته التشغيلية. وقد دخلت الأنظمة الداخلية المتبقية مراحلها النهائية، مع تركيز الجهود على استكمال التكامل والتأكد جاهزية الموقع بالكامل لإعادة الافتتاح. وتم أيضًا تحسين أنظمة التهوية والتبريد في الممرات الخارجية، بما يعزز راحة الزوار وأصحاب المتاجر.

ومن منظور الحفاظ على التراث، تمّت إزالة كافة آثار الحريق، مع العمل بعناية على تدعيم وتثبيت الهياكل التاريخية المتبقية بما يحافظ على قيمتها الثقافية. كما تم تطوير مفهوم المتحف من تصميم مفتوح إلى منشأة مغلقة ومكيّفة بالكامل، بما يعزز حماية المعروضات ويوفر تجربة أكثر تطورًا وراحة للزوار.

الشراكة مع "جمعية السدو"

واصل بيت التمويل الكويتي شراكته مع "جمعية السدو" (بيت السدو) للعام الخامس على التوالي ضمن جهوده لتعزيز والحفاظ على التراث الثقافي الكويتي من خلال برامج مخصصة. وتحظى جمعية السدو باعتراف رسمي كمستشار غير حكومي لـ "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" (اليونسكو).

ويُعد هذا إنجازًا يدعو للفخر حيث يُثري التنمية الثقافية والهوية الوطنية مع تعزيز التراث النسيجي للكويت والحفاظ عليه. ونظم بيت التمويل الكويتي بموجب هذه الشراكة ورش عمل وبرامج تركز على فنون وحرف النسيج التقليدية باستخدام مواد معاد تدويرها. وشملت ورش العمل فئات عمرية مختلفة من الأطفال إلى البالغين.

حملة زد من أعمال الخير في رمضان

وزع بيت التمويل الكويتي، كجزء من مبادرته الرمضانية التفاعلية "زد من أعمال الخير في رمضان"، أكثر من ١٨٠٠٠ وجبة إفطار للمحتاجين. وتعاون بيت التمويل الكويتي مع البنك الكويتي للطعام لدعم ١٦٨٠ أسرة متعففة. ووفر البرنامج، إضافة إلى ذلك، بالشراكة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي السلال الغذائية الرمضانية وكسوة العيد للأسر المحتاجة.

ووسع بيت التمويل الكويتي نطاق حملته من خلال تقديم وجبات الإفطار لعاملي الخدمات الأساسية الذين واصلوا أداء واجباتهم خلال فترة الإفطار. وقدم بيت التمويل الكويتي أيضًا خدمات الضيافة في المساجد للمصلين. وأطلق بيت التمويل الكويتي سلسلة من مقاطع الفيديو التوعوية التي تضم أطباء وخبراء تغذية يناقشون الصحة والعافية خلال شهر رمضان. وعزز البنك، بالتعاون مع وزارة الداخلية، التوعية بالسلامة المرورية، مؤكدًا على القيادة المسئولة وأهمية تجنب السرعة الزائدة وقت الإفطار.

تعزيز القيم الإسلامية في المجتمع

يُكرّس بيت التمويل الكويتي جهوده لتعزيز التعاليم والقيم الإسلامية داخل المجتمع الكويتي من خلال التواصل مع كافة شرائح المجتمع والتركيز على شريحة الأطفال والشباب عبر مبادرات رئيسية:

مسابقة تلاوة القرآن الكريم السنوية الثالثة عشرة - قرّاء بيتك:

يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز التعليم القرآني من خلال هذه المبادرة العريقة.

بطاقة الخير

يقدم بيت التمويل الكويتي بطاقة "الخير". وهي بطاقة مسبقة الدفع تقدم خصومات خاصة وعروضاً ترويجية في أشهر المتاجر في الكويت، وهي أيضًا بطاقة خيرية حيث يتم التبرع بنسبة ٠,٢٥٪ من قيمة كل عملية تجرى لصندوق خيري مخصص يتم من خلاله وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاسلامية، إرسال الأشخاص الفقراء والمحتاجين لأداء فريضة الحج والعمرة وتغطية جميع النفقات التي تشمل تذاكر السفر والتأشيرات والأقامة والنقل. ووصل المبلغ الذي جُمع من استخدام "بطاقة الخير" للتبرعات في عام ٢٠٢٥ مبلغًا قدره ٤٧٥٠٩,٥٧٥ دينار كويتي.

تطبيق القرآن الكريم

يُوفر بيت التمويل الكويتي تطبيق القرآن الكريم، المتاح على متجري "جوجل بلاي" و"أبل ستور". مما يسهل وصول الأفراد من جميع أنحاء العالم، وبفضل مزاياه المحسنة وواجهته سهلة الاستخدام، يُعزز التطبيق التواصل الأعمق مع تعاليم الإسلام على أوسع نطاق ممكن. وسجل التطبيق أكثر من ١٠ ملايين عملية تنزيل عبر نظامي أندرويد وiOS حتى تاريخه.

الركيزة ٥ :
حماية البيئة

إن منهجية الحفاظ على البيئة في بيت التمويل الكويتي، باعتباره مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تقوم على حقيقة أن الدين الإسلامي قد أمر بالحفاظ على البيئة وإعطاء الأولوية للاستدامة، والإدارة الفعالة للموارد، والإشراف البيئي الاستباقي. وتهدف جهود بيت التمويل الكويتي إلى حماية النظم البيئية الطبيعية، مما يعزز اتباع نهج متوازن ومسؤول لحماية البيئة.

المبادرات البيئية

التحالف العالمي للتكافل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عقد بيت التمويل الكويتي شراكة مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" من خلال التحالف العالمي للتكافل لتعزيز التنمية المستدامة. ويهدف هذا التحالف إلى توفير التأمين التكافلي لـ ١٠٠ مليون مزارع حول العالم.

حملة (لنبقها خضراء- Keep It Green)

تتضمن حملة "لنبقها خضراء" (Keep It Green) مجموعة من المبادرات، والبرامج، والمشاريع المؤثرة المكرسة لتعزيز الاستدامة، وتشجيع التشجير، وزيادة الوعي البيئي، وحملات التنظيف في الشواطئ والجزر.

جائزة الاستدامة البيئية

استحدث بيت التمويل الكويتي جائزة الاستدامة البيئية لتكريم المشاريع الهندسية الطلابية المبتكرة، وأجرى حملات توعوية لتثقيف طلاب المدارس والجامعات حول المسئولية البيئية.

الشراكة مع "فريق الحلم الأخضر التطوعي" (Green Vision) و"تحدي واصل المشي"

تعاون بيت التمويل الكويتي مع "فريق الحلم الأخضر (Green Vision) التطوعي" لتعزيز المساحات الخضراء من خلال زراعة الأشجار على امتداد طريق الزور. كما يدعم البنك المحمية النباتية الخاصة بالفريق، حيث ساهم في زراعة أكثر من ١٢٠٠٠ شجرة وشجيرة خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. ويشمل هذا العدد ٢٥ نوعًا مختلفًا من النباتات المحلية، في إطار الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية لنباتات الصحراء الكويتية.

وعلاوة على ذلك، استقطب تحدي "واصل المشي" أكثر من ١٠٠٠٠ مشارك. ومُنح الأفراد الذين أكملوا التحدي بنجاح قسيمة بقيمة ١ دينار كويتي، والتي يمكن التبرع بها لدعم مبادرات زراعة الأشجار.

حملات تنظيف الشواطئ

سجل بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ أكثر من ٣٠٠٠ ساعة تطوعية عبر مبادرات مجتمعية مختلفة، بما في ذلك أنشطة تنظيف الشواطئ والجزر.

الحفاظ على النظام البيئي

وسع بيت التمويل الكويتي دعمه البيئي ليشمل "محمية الشيخ صباح الأحمد الطبيعية"، مما يُعزز جهود حماية النظام البيئي الطبيعي والحياة الفطرية في الكويت.

الشراكة مع "الهيئة العامة للبيئة الكويتية"

قدّم بيت التمويل الكويتي، من خلال شراكته الاستراتيجية مع "الهيئة العامة للبيئة الكويتية"، مساهمات كبيرة في العديد من المشاريع والمبادرات التي تُركز على الحفاظ على البيئة وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن الأمثلة على ذلك مسابقة "لنبقها خضراء" (Keep It Green)، التي نُظمت بالشراكة مع "الهيئة العامة للبيئة" و"كلية العلوم الحياتية" في "جامعة الكويت"، والتي أُقيمت في الحرم الجامعي بمشاركة أكثر من ٣٠٠ طالب.

المؤتمرات والمعارض

يُشارك بيت التمويل الكويتي بفعالية في المؤتمرات والمعارض المحلية، والإقليمية، والدولية كجزء من التزامه بدعم التنمية الوطنية، وتعزيز العلاقات المؤسسية، والمساهمة في تبادل المعرفة عبر القطاعين المالي والاقتصادي. وتُوفر هذه المشاركات منصات قيمة للتواصل، وتعزيز حضور العلامة التجارية، وإبراز ريادة بيت التمويل الكويتي في قطاع الصيرفة الإسلامية.

من خلال الرعايات الاستراتيجية والمشاركة النشطة، يرسّخ بيت التمويل الكويتي مكانته كشريك محوري في الفعاليات الداعمة للثقافة المالية والابتكار والتطور الاقتصادي، كما تسهم هذه الشراكات في توسيع شبكة علاقاته مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

بعض المبادرات الرئيسية

رعاية المؤتمرات

رعى بيت التمويل الكويتي العديد من المؤتمرات المالية البارزة بالتعاون مع المؤسسات العامة، والمؤسسات المصرفية/المالية، والهيئات التنظيمية. مثل "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، وغيرها من السلطات المالية الإقليمية والدولية، مما يُعزز ريادة بيت التمويل الكويتي في التمويل الإسلامي والحوكمة. وكان بيت التمويل الكويتي هو الراعي الرئيسي لـ"منتدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية لترشيد المياه والكهرباء لعام ٢٠٢٥"، والذي نظمته "وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة" في الفترة من ٢٠٢٥/١١/٥ إلى ٢٠٢٥/١١/٦، وذلك تماشيًا مع توجه البنك لدعم المبادرات التنموية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. ويعتبر المنتدى منصة لزيادة الوعي بالاستدامة وأهمية التعاون بين المؤسسات والمنظمات في جميع أنحاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتشجيع تبني حلول الاستدامة المبتكرة. ودُعي بيت التمويل الكويتي، بصفته راعيًا رئيسيًا، للمشاركة في حلقة نقاشية بعنوان "التحول نحو اقتصاد أخضر لتعزيز استدامة دول مجلس التعاون الخليجي"، حيث استعرض بيت التمويل الكويتي إنجازاته ودوره في دعم هذا التحول ورؤية الكويت ٢٠٣٥.

برامج التوعوية بالاستدامة في الجامعات

عمل بيت التمويل الكويتي بالتنسيق مع كلٍ من "جامعة الكويت" و"جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا" على إطلاق جوائز للاستدامة كجزء من جهوده لتعزيز الوعي بالاستدامة بين الطلاب. كما اختتم رعايته للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، مما يُعزز ريادته في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وعقد بيت التمويل الكويتي محاضرات لطلاب الجامعتين سلط الضوء من خلالها على نهجه الشامل تجاه الاستدامة، والذي يتماشى مع رؤية الكويت ٢٠٣٥ وأهداف التنمية المستدامة.

واستعرض بيت التمويل الكويتي خلال المحاضرات المبادرات الرئيسية والبرامج البيئية التي ينفذها مثل حملة "لنبقها خضراء (Keep it Green)"، والحلول المالية الخضراء مثل الصكوك الخضراء والبطاقات المصرفية الصديقة للبيئة، والشراكات الاستراتيجية مثل تعاونه مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لدعم تمكين المرأة. وتم شرح مفهوم المباني الخضراء، وحصول بيت التمويل الكويتي على الشهادة الذهبية من المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة (GSAS) لتقييم الاستدامة لمبنى معرض معرض السيارات، بالإضافة إلى التطرق إلى مبادراته الاجتماعية مثل إعادة إعمار منطقة المباركية بما يتماشى مع الممارسات المستدامة.

ويُعزز بيت التمويل الكويتي، من خلال الرعايات الاستراتيجية والمشاركة الفعالة، دوره كشريك رئيسي في الفعاليات التي تدفع عجلة الثقافة المالية، والابتكار القطاعي، والتقدم الاقتصادي. وتُوسع هذه التعاونات أيضًا من نطاق وصول بيت التمويل الكويتي إلى الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات العالمية.

المنتديات المصرفية والاستثمارية

دعم بيت التمويل الكويتي العديد من المنتديات المالية والاستثمارية، بما في ذلك "منتدى الكويت للاستثمار" وغيره من فعاليات التنمية الاقتصادية، التي تجمع الخبراء وصناع القرار وقادة القطاع لمناقشة التوجهات والتحديات الرئيسية التي تُشكل المشهد المالي. ويشارك بيت التمويل الكويتي، بالإضافة إلى ذلك، في المنتديات المالية والاقتصادية في جميع أنحاء الكويت ومنطقة الخليج، مساهمًا في المناقشات حول تطورات القطاع المصرفي، وتوجهات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، مما يعزز دور البنك في الحوار والتعاون المالي الإقليمي.

دعم المعارض التي تعود بالنفع على المبيعات والشركات التابعة

شارك البنك في المعارض التي تدعم قطاعات السيارات، والصناعة، والخدمات المصرفية، والاستثمار، مساهمًا في زيادة تفاعل العملاء، وبروز المنتجات، وتطوير الأعمال لصالح بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة.

المشاركة في منصات الجوائز والتكريم

شارك بيت التمويل الكويتي في قمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل المستشارين والمستثمرين، مسلطًا الضوء على أدائه القوي والتزامه بالنمو المستدام. وحصل بيت التمويل الكويتي خلال القمة على جائزة "البنك الأكثر قيمة" من قبل "فوربس الشرق الأوسط"، ليحتل المرتبة الأولى في الكويت والمرتبة الخامسة إقليميًا، بقيمة سوقية تتجاوز ١٥ مليار دينار كويتي.

علاوة على ذلك، ورد اسم بيت التمويل الكويتي ضمن التصنيفات الصادرة عن مجلة فوربس الشرق الأوسط، حيث حافظ على حضوره باستمرار بين أبرز البنوك والشركات الرائدة في المنطقة. وتعكس هذه الإشادات قوة الأداء المالي للبنك ومكانته السوقية والتزامه بالتميز.

الجوانب الأخلاقية في المشتريات

تخضع كافة عقود المشتريات والموردين في بيت التمويل الكويتي لقوانين دولة الكويت وتُفسَّر وفقًا لها. ويدمِج إطار عمل المشتريات لدى البنك المتطلبات المتعلقة بالحقوق العمالية واللوائح الرقابية الوطنية ضمن الشروط التعاقدية للموردين، مما يعزز التزام كافة الموردين بالمعايير المتعلقة بساعات العمل، وأحكام الحد الأدنى للأجور، وحظر عمالة الأطفال والعمل الجبري، والصحة والسلامة المهنية، واحترام حقوق العمال.

ويحافظ بيت التمويل الكويتي على رقابةٍ صارمةٍ لالتزام الموردين طوال دورة المشتريات. ويخضع الموردون الذين يخفقون في استيفاء هذه المتطلبات القانونية أو الأخلاقية لإنهاء العقد، ويجب أن يخضعوا لعملية إعادة تأهيل قبل النظر في التعاقد معهم مستقبلًا. ويجوز كذلك إنهاء العقود لأسبابٍ مثل انتهاء الحاجة إلى الخدمات، أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية أو سرية المعلومات، أو مخالفة التوجيهات الحكومية، أو المشكلات المتعلقة بالجودة أو الأداء، أو التأخير في التسليم أو وقت الاستجابة. ويؤكد هذا النهج على بقاء ممارسات المشتريات في بيت التمويل الكويتي مسؤولةً وشفافةً ومتوافقةً مع الممارسات الدولية.

ويتبنى البنك إطارًا أخلاقيًا تجاه المشتريات من خلال تطوير سياسةٍ شاملةٍ تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. حيث تلتزم معاييرنا الحالية لاختيار الموردين بأفضل الممارسات العالمية، وتغطي هذه المعايير جوانب حيويةً مثل الالتزام للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

وفي إطار التزام بيت التمويل الكويتي المستمر بتطوير ممارسات المشتريات لديه، يعمل البنك حاليًا على الاستعداد لتطبيق عملية فحص وتقييم أكثر شمولًا للموردين. وستتضمن هذه العملية معايير واعتبارات بيئية، بما يحقق مواءمة آلية اختيار الموردين مع التزام البنك بالمسؤولية البيئية. كما يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز هذه السياسة بما يؤكد قيمه ومبادئه المؤسسية، ويسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة ومسؤولية من الناحيتين البيئية والاجتماعية.

المنافسة العادلة والشفافة

يأكد بيت التمويل الكويتي على تطبيق مبدأ العدالة في عمليات طرح المناقصات والترسية عبر الالتزام بالسياسات الداخلية، بما في ذلك سياسة المصروفات، وسياسة المشتريات والعقود، وإجراءات المشتريات والعقود، وسياسة الموارد البشرية، ومصفوفة تفويض الصلاحيات، والوثائق الأخرى ذات الصلة، لتعزيز الشفافية والمساواة لجميع الأطراف المعنية. ويتبع البنك سياسة مشتريات منظمة تستوجب طرح مناقصات رسمية للمشتريات الكبيرة، بما يعزز مبادئ المنافسة العادلة والشفافة بين الموردين.

ويعزز هذا النهج مستويات الشفافية ويكفل تكافؤ الفرص لجميع الموردين والمقاولين. كما تضطلع لجنة مركزية لجنة المشتريات المركزية بدور إشرافي على عمليات المناقصات، بما يأكد توافق جميع القرارات مع مصالح بيت التمويل الكويتي، مع الالتزام الكامل بمبادئ الحيادية والشفافية، ومن خلال اجراءات تقييم موحّدة وتفعيل آليات رقابية فعّالة، لخلق بيئة تنافسية نزيهة تقوم على مبدأ العدالة وتخلو من تضارب المصالح والممارسات التفضيلية.

تقييمات ممارسات مكافحة الفساد والممارسات الأخلاقية

وتُبلَّغ سياسات مكافحة الفساد الخاصة ببيت التمويل الكويتي بشفافيةٍ إلى الموردين والشركاء وتُدمج في كل عقدٍ. ويؤدي أي إخلالٍ بلوائح مكافحة الفساد إلى اتخاذ إجراءٍ حاسمٍ، بما في ذلك إنهاء العقد، مما يعزز الالتزام بمعايير مكافحة الفساد العالمية. علاوةً على ذلك، نحرص على إجراء تقييم لمخاطر ممارسات العمل غير الطوعي ضمن عملياتنا، بما يأكد الالتزام بممارسات العمل الدولية، ويلتزم بيت التمويل الكويتي باحترام حقوق الإنسان والالتزام لقوانين العمل عبر سلسلة التوريد، حيثما ينطبق ذلك.

نظرة عامة على إدارة شبكة الموردين

وتتضمن علاقتنا مع الموردين شبكةً متنوعةً تضم ٤٦٨ موردًا، حيث تبلغ نسبة الموردين المحليين ٨١,٤٪، بينما تُمثل النسبة المتبقية البالغة ١٨,٦٪ موردينا الأجانب المنتشرين في ٢٤ دولة. وعلى الرغم من النطاق العالمي لقاعدة توريدنا، إلا إنه يُوجَّه ٩٠,٤٦٪ من إجمالي الإنفاق على المشتريات نحو الموردين المحليين، مما يعكس التزامنا القوي بدعم الاقتصاد الوطني. وتُخصَّص النسبة المتبقية البالغة ٩,٦٪ للموردين الدوليين.

نُدرك القيمة المضافة للتعاون مع الموردين المحليين، بما يشمل تحقيق كفاءات لوجستية مثل خفض انبعاثات النقل، إلى جانب الالتزام المشترك بدعم خطط الكويت للتنمية، ومن خلال تبني ممارسات شراء مسؤولة وتطبيق حلول صديقة للبيئة، نُسهم بفاعلية في دعم جهود الدولة نحو تحقيق أهداف الاستدامة.

النظرة المستقبلية:
المشتريات المستدامة

ويعمل بيت التمويل الكويتي حاليًّا على تطوير وتنفيذ خارطة طريق وخطة عمل للمشتريات المستدامة. وتهدف هذه المبادرة إلى تزويد إدارة المشتريات بالمعرفة، والأدوات، والمنهجيات اللازمة لدمج مبادئ الاستدامة عبر جميع أنشطة المشتريات. الأمر الذي يعكس مساعي البنك المستمرة لتحقيق ممارسات مشتريات مستدامة لها أثر ملموس وقابلة للقياس.

برنامج الأعمال المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

وفي إطار التزامه بدعم التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز سلسلة توريد مرنة ومستدامة، نفّذ بيت التمويل الكويتي برنامج استدامة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملاء بيت التمويل الكويتي، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في سلسلة توريد البنك. وضمن هذا الإطار، ركزت إحدى الجلسات على كيفية تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكون من ضمن سلسة الموردين محتملين للمؤسسات الكبرى مثل بيت التمويل الكويتي. وقدَّم بيت التمويل الكويتي جلساتٍ تعريفيةً موجهةً للموردين لبناء جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين فهمها للمشتريات المستدامة وعمليات المشتريات.

كما قدَّمت الجلسات "المبادئ الخمسة" للمشتريات – وهي الحصول على الجودة المناسبة، بالكمية المناسبة، في الوقت المناسب، بالسعر المناسب، ومن المصدر المناسب – وحدَّدت المتطلبات الرئيسية للاستدامة بما في ذلك الشهادات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل إدارة التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية، مما يدعم تطوير سلسلة توريدٍ محليةٍ أكثر مرونةً، وشمولًا، واستدامةً.

التزام الموردين وشركاء الأعمال

ويستعد بيت التمويل الكويتي لتوسيع نطاق سياساته الخاصة بحماية البيانات لتشمل الموردين وشركاء الأعمال من خلال استبيان خصوصية البيانات. ويُشارَك هذا الاستبيان معهم لتقييم الالتزام والتنفيذ الفعال للضوابط. وتُساعد هذه العملية في الحفاظ على الخصوصية وتُعزِّز تدابير أمن البيانات.

٩

رأس المال الطبيعي: تعزيز الكفاءة التشغيلية

انبعاثات الغازات الدفيئة

تتباين العديد من المعايير المعترف بها دوليًا لحساب البصمة الكربونية في منهجيتها، ونطاقها، ومجال تركيزها. ويعتمد بيت التمويل الكويتي عند احتساب البصمة الكربونية على المعايير التالية:

- إرشادات بروتوكول غازات الاحتباس الحراري (GHG Protocol): المعيار الخاص بالمحاسبة والإبلاغ عن غازات الاحتباس الحراري على مستوى الشركات.
- معيار أيزو ١٤٠٦٤-٢٠١٨ ISO ١٤٠٦٤-١:٢٠١٨): مواصفة تتضمن مبادئ ومتطلبات وإرشادات لقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعمليات إزالتها والإبلاغ عنها على مستوى المنظمة.
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC): المبادئ التوجيهية لقوائم جرد الغازات الدفيئة مع تحديثات عام ٢٠١٩.

آلية الاحتساب

تتمثل الآلية احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة في ضرب النشاط في عامل الانبعاث المقابل له لتحويل الانبعاثات إلى طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون، وذلك وفقًا للمعادلة التالية:

انبعاثات الغازات الدفيئة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون/السنة) = بيانات النشاط (وحدة النشاط) × عامل الانبعاث × احتمالية الاحترار العالمي

بيانات النشاط

تشمل بيانات نشاط بيت التمويل الكويتي استهلاك الوقود، وإعادة شحن أجهزة التكييف، واستخدام مواد إطفاء أنظمة مكافحة الحرائق، واستهلاك الأسمدة، واستهلاك الكهرباء، واستهلاك المياه، واستخدام الورق.

معامل الانبعاث

كمية الغازات الدفيئة المنبعثة إلى الغلاف الجوي الناتجة عن وحدة محددة من النشاط (EF) تمثل معاملات الانبعاث أو الوحدات (SI) ويتم التعبير عنها بوحدة طن من غازات الدفيئة لكل وحدة نشاط، وفقًا للنظام الدولي للوحدات أو الوحدات العرفية الأمريكية.

بالاضافة إلى معامل الانبعاثات للشبكة الوطنية الكويتية للنطاقين ١ و٢ المعمول من قِبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويوجد معاملات أخرى للانبعاثات تستخدم في التقييم من الهيئات الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كما أن معامل انبعاثات النطاق ٣ قد تم الحصول عليه من قاعدة بيانات «إيكوينفنت». وقد أخذ التحليل في الاعتبار عوامل الانبعاث لعدة غازات، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، ومركبات الكربون الهيدروفلورية. وتُقدم المزيد من التفاصيل حول مصادر البيانات في الملاحق.

احتمالية الاحتباس الحراري العالمي

تُمثل احتمالية الاحتباس الحراري العالمي الحرارة التي يسببها أي غاز من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي كمضاعف للحرارة التي تسببها نفس الكتلة من ثاني أكسيد الكربون. وتُعرض احتمالية الاحتباس الحراري العالمي الواردة في التقرير السادس للتقييم الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أدناه.

الحدود التنظيمية

يُعدّ من الأهمية بمكان، للوضوح في إعداد التقارير، تحديد الحدود التنظيمية للتقييم أولًا. ويُمكن تحديد الحدود التنظيمية، باتباع بروتوكول الغازات الدفيئة، باستخدام نُهج الرقابة التشغيلية، أو الرقابة المالية، أو حصة الأسهم.

ويعتمد هذا التقرير نهج الرقابة التشغيلية، والذي بموجبه يُحاسب بيت التمويل الكويتي على نسبة ١٠٠٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن الأنشطة والمرافق التي يُديرها بشكل مباشر. ويشمل النطاق الفروع والمكاتب المصرفية لبيت التمويل الكويتي الواقعة في الكويت.

تُستبعد انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن الشركات التابعة داخل الكويت وخارجها، سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية. وذلك لتأكيد أن الانبعاثات المُبلغ عنها تُمثل بدقة البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي داخل الكويت.

وتُغطي الحدود التنظيمية لهذا التقرير إجمالي ٧٣ منشأة، تشمل ٦٤ فرعًا، و٤ مكاتب رئيسية، و٣ معارض، ومركز بيانات واحدًا ومركز أرشيف واحد. وتتوزع هذه المنشآت في جميع أنحاء الكويت. ويعرض الشكل ١٢ توزيع هذه المنشآت حسب نوع الحدود داخل كل محافظة.

الفروع المصرفية	المكاتب الرئيسية	المعارض	مركز البيانات	الأرشيف	إجمالي عدد الموظفين	المساحة الإجمالية (متر مربع)
٦٤	٤	٣	١	١	٣٢٣٤	١٥٨٩٩٠

الشكل (١٢): عدد فروع بيت التمويل الكويتي حسب النوع لكل محافظة

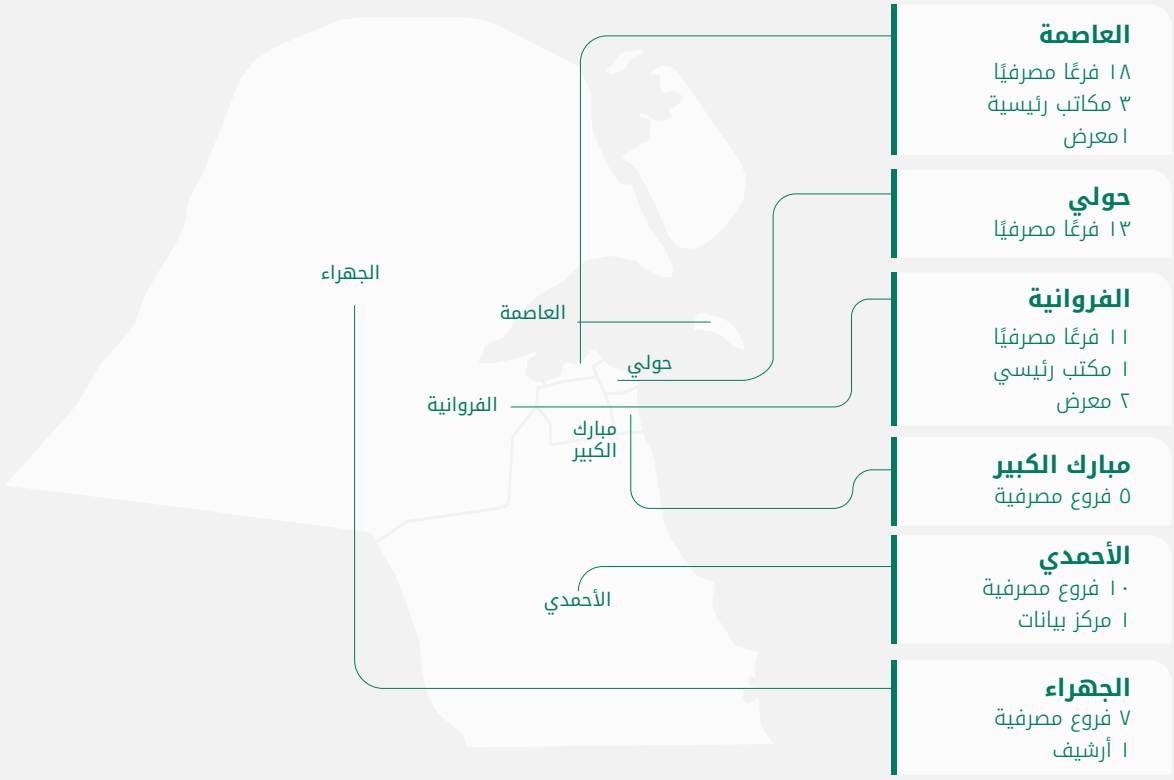

الحدود التشغيلية

يشمل التقييم انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن كافة المصادر ذات الصلة ضمن الحدود التشغيلية، ويُغطي انبعاثات النطاق (١) المباشرة، وانبعاثات النطاق (٢) غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الكهرباء المشتراة، وانبعاثات النطاق (٣) غير المباشرة الأخرى. وتعرض التفصيل أدناه مصادر وفئات الانبعاثات المشمولة تحت كل نطاق في هذه الدراسة.

النطاق (١): الانبعاثات المباشرة

الانبعاثات الصادرة عن المصادر المملوكة أو الخاضعة لسيطرة بيت التمويل الكويتي. وتشمل أنشطة النطاق ١ ما يلي:

- مصادر الاحتراق الثابت (مولدات الكهرباء)
- مصادر الاحتراق المتنقل (السيارات)
- انبعاثات الأسمدة
- انبعاثات أجهزة التكييف غاز التبريد
- انبعاثات مواد إطفاء الحريق أنظمة مكافحة

النطاق (٢): الانبعاثات غير المباشرة

الانبعاثات المتعلقة باستهلاك الكهرباء المشتراة من مصدر غير مملوك أو غير خاضع لسيطرة بيت التمويل الكويتي:

- الكهرباء المشتراة

النطاق (٣): الانبعاثات غير المباشرة

الانبعاثات الناتجة عن أنشطة أخرى غير مشمولة في النطاقين ١ و٢. وتشمل أنشطة النطاق (٣) لبيت التمويل الكويتي:

- استهلاك المياه / النفايات
- استهلاك الورق / مواقع التخلص من النفايات

الحدود الجغرافية

يُغطي النطاق الجغرافي لهذا التقرير كافة الفروع والمكاتب المصرفية لبيت التمويل الكويتي العاملة داخل الكويت.

الاستثناءات

في إطار تعزيز دقة وشمولية تحليل جرد الغازات الدفيئة، تم تحديد ومراجعة الاستثناءات الواردة ضمن هذه الدراسة، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية، كما يوضح الشكل (١٣).

الشكل (١٣): الاستثناءات من حسابات الغازات الدفيئة

استُبعِدت الفروع التي كانت غير عاملة أو مغلقة في عام ٢٠٢٥ من التقييم من حيث الحدود المستثناة؛ وأُدرجت كافة المكاتب والفروع الأخرى. ولم تُستبعد أيّ مصادر انبعاثات بموجب النطاقين ١ و٢. ولم يُقيَّم غاز سداسي فلوريد الكبريت (SF_6) والمركبات البيرفلوروكربون (PFCs)، حيث إنها غير ذات صلة بعمليات بيت التمويل الكويتي.

إجمالي الانبعاثات (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون): ٤٢٧٢٦,٢

الشكل (١٤): إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المحافظة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

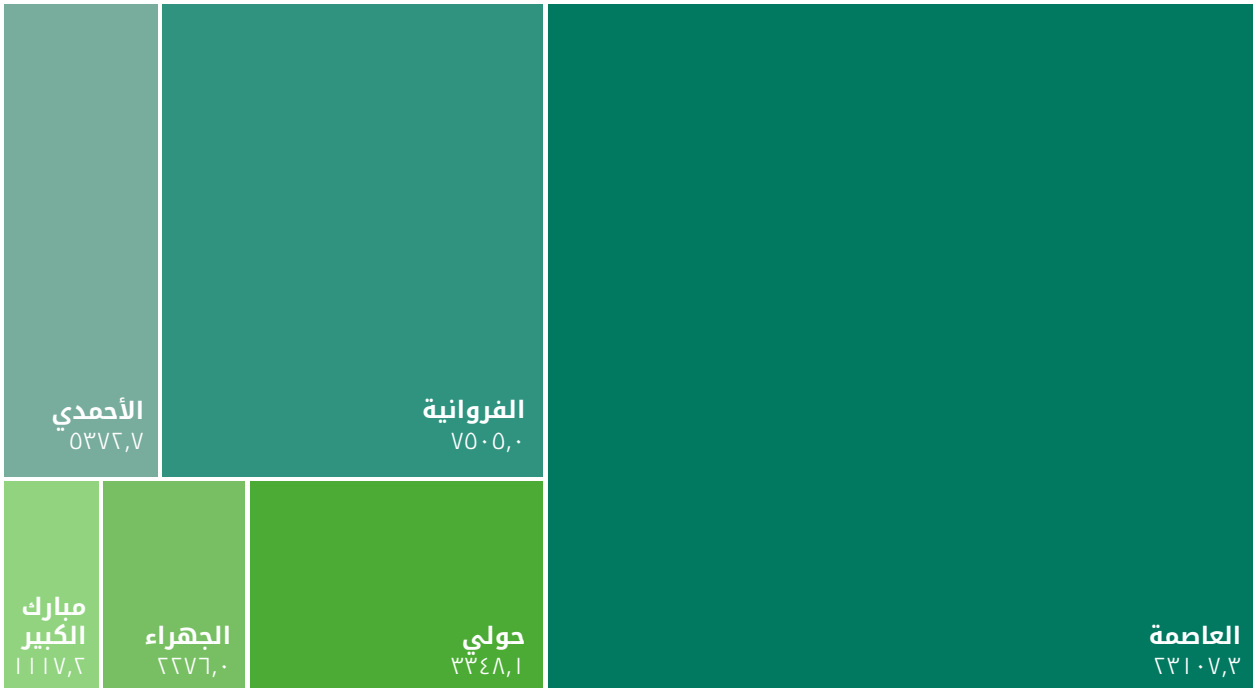

الشكل (١٥): إجمالي الانبعاثات حسب نوع الحدود (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

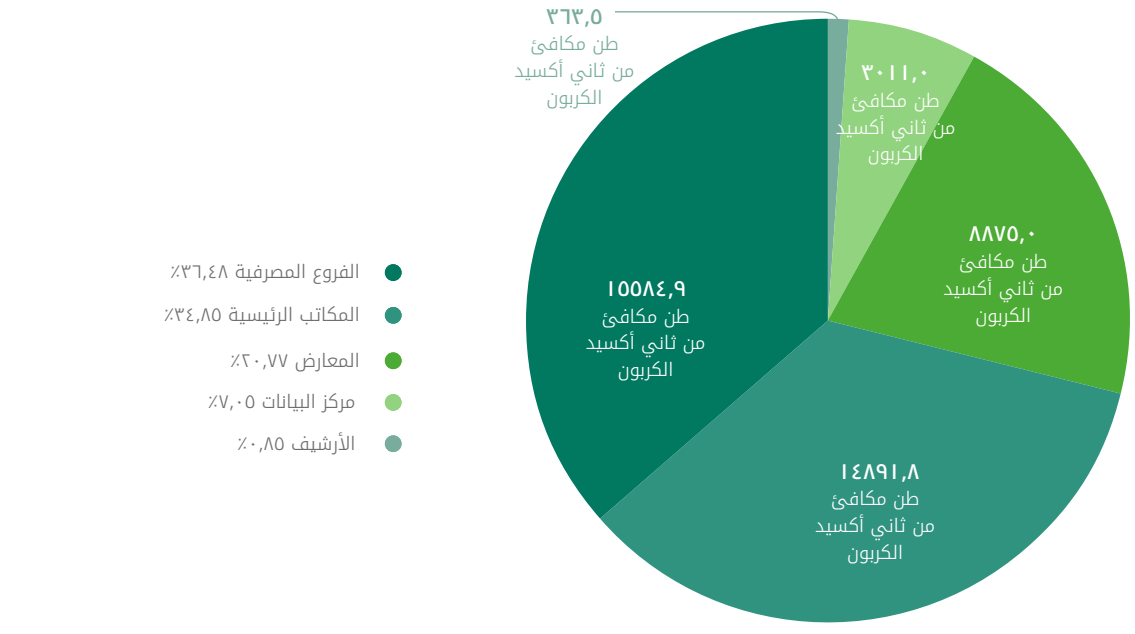

الشكل (١٦): إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب النطاق (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

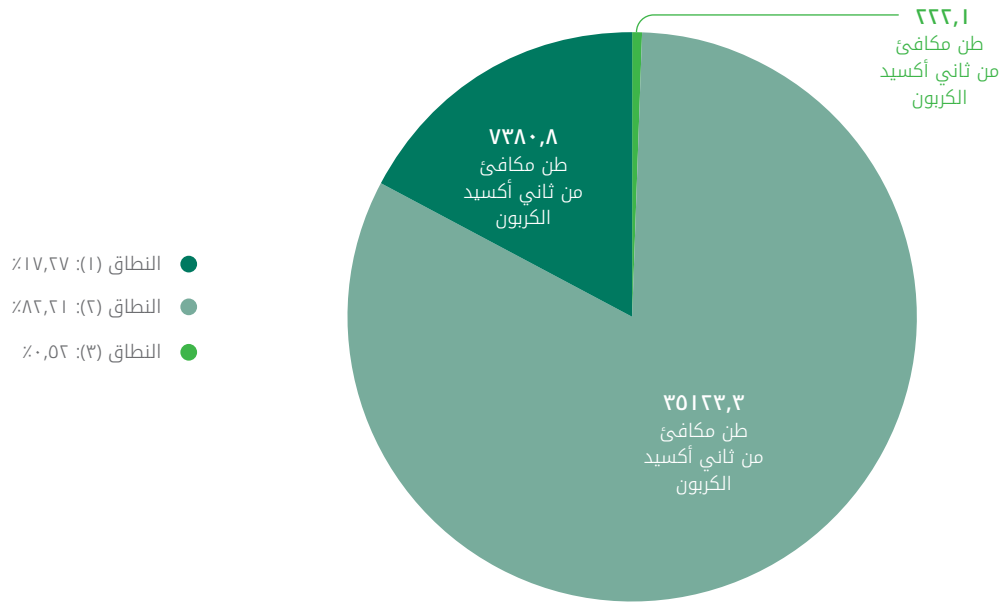

الجدول (٨): إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

النطاق	مصدر الانبعاث	انبعاثات الغازات الدفيئة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)	نسبة المساهمة من إجمالي الانبعاثات
النطاق ١	مصادر الاحتراق الثابت	١٠٢,٦	٠,٢٤٪
	مصادر الاحتراق المتنقلة	٨٠,٧	٠,١٩٪
	أجهزة التكييف	٦٢٤٩,١	١٤,٦٣٪
	الأسمدة	١٤,٩	٠,٠٣٪
	أنظمة مكافحة مواد اطفاء الحرائق	٩٣٣,٥	٢,١٨٪
النطاق ٢	الكهرباء	٣٥١٢٣,٣	٨٢,٢١٪
النطاق ٣	المياه المستخدمة	٣٠,٠	٠,٠٧٪
	الورق المستخدم	١٨٥,١	٠,٤٣٪
	النفايات الورقية والتخلص منها	٧,٠	٠,٠٢٪

تم تحليل نتائج عام ٢٠٢٥ حسب النطاق، ومصدر الانبعاثات، والمحافظة، ونوع المبنى. ويُوفر هذا التقسيم التفصيلي رؤى أكثر وضوحًا حول كيفية توزيع الانبعاثات عبر المناطق التشغيلية المختلفة. كما يُتيح لبيت التمويل الكويتي تحديد اتجاهات ومجالات محددة للتحسين داخل شبكة فروعه.

وبناءً على جرد الغازات الدفيئة الذي يُغطي فروع بيت التمويل الكويتي، ومقره الرئيسي، ومعارضه، ومراكز بياناته وأرشيفه، بلغ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة لفترة إعداد التقرير ٤٢٧٢٦,٢ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون. وتُقدم هذه النتائج أساسًا لتتبع التقدم المحرز وتوجيه مبادرات خفض الانبعاثات المستقبلية.

النطاق (١): الانبعاثات المباشرة

النسبة المئوية للمساهمة من إجمالي الانبعاثات	
٧٣٨٠,٨ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون	٪١٧,٢٧

يمثل النطاق (١) انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة التي تنشأ من المصادر التي تملكها أو يُسيطر عليها البنكالبنك. وتنتج من الأنشطة التي تحدث داخل الحدود المادية أو التشغيلية للبنك، بما في ذلك احتراق الوقود في الأنظمة مثل المولدات، والانبعاثات الصادرة عن السيارات المملوكة للبنك، والانبعاثات الناتجة عن تسرب المواد المستخدمة في التبريد أو إطفاء الحرائق أو الأسمدة. أجهزة التكييف أنظمة مكافحة. ويشمل النطاق (١)، كما هو مُعرف في بروتوكول الغازات الدفيئة (GHG Protocol)، التأثير البيئي الفوري لعمليات البنك.

وبلغ إجمالي انبعاثات النطاق (١) من عمليات بيت التمويل الكويتي٧٣٨٠,٨ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون، مما يُشكل ١٧,٢٧٪ من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للبنك. ويُعد تسرب غاز أجهزة التكييف المساهم الأكبر ضمن النطاق ١، حيث يُمثل ٨٤,٦٧٪ من الانبعاثات. ويلي ذلك الانبعاثات الصادرة عن أنظمة مكافحة الحرائق بنسبة ١٢,٦٥٪، ومصادر الاحتراق الثابت (مولدات الطاقة) بنسبة ١,٣٩٪، والاحتراق المتنقل (السيارات) بنسبة ١,٠٩٪، والأسمدة بنسبة ٠,٢٠٪.

النسبة المئوية للمساهمة من إجمالي انبعاثات النطاق ١ حسب الفئة

٪١,٣٩
مصادر الاحتراق الثابت

٪١,٠٩
الاحتراق المتنقل

٪٨٤,٦٧
أجهزة التكييف

٪٠,٢٠
الأسمدة

٪١٢,٦٥
أنظمة مكافحة الحرائق

النطاق (٢): الانبعاثات غير المباشرة

النسبة المئوية للمساهمة من إجمالي الانبعاثات	
٣٥١٢٣,٣ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون	٨٢,٢٢٪

مصادر الانبعاثات التي تم تحديدها ومنهجية احتساب البصمة الكربونية

يمثل النطاق (٢) انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الناتجة عن توليد الكهرباء المشتراة من قِبل البنك لاستخدامها الخاص. وتنتج هذه الانبعاثات في مرافق مزود الخدمة (وزارة الكهرباء والماء)، وعادةً ما تكون من الغاز الطبيعي، وتشمل كافة الغازات الدفيئة المرتبطة والمُطلقة أثناء عملية التوليد. ويعتمد بيت التمويل الكويتي على الكهرباء الموردة من الشبكة الوطنية بشكل كامل لتلبية احتياجاته التشغيلية وتشغيل مرافقه المختلفة، تبين المعادلة أدناه طريقة حساب إجمالي انبعاثات النطاق (٢).

استهلاك الكهرباء (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون/السنة) = استهلاك الكهرباء (كيلوواط ساعة/السنة) × عامل الانبعاث (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعة)

جمع البيانات والافتراضات

تتوفر البيانات اللازمة عن استهلاك الكهرباء في بيت التمويل الكويتي، كما هو موضح في الجدول ٩.

الجدول (٩): بيانات الكهرباء المشتراة لدى بيت التمويل الكويتي والافتراضات المعتمدة لاحتساب الانبعاثات

المصدر المحدد	الكهرباء الموردة
البيانات المطلوبة	الاستهلاك بالكيلوواط/ساعة
الافتراضات	
وُضعت افتراضات للبيانات غير المتاحة باستخدام متوسط كثافة الكهرباء المستهلكة لكل مساحة (كيلوواط/ساعة/متر مربع).	

النتائج وتفسيرها

تُمثل انبعاثات النطاق (٢) الناتجة عن الكهرباء المشتراة النسبة الأكبر من إجمالي انبعاثات بيت التمويل الكويتي حيث بلغت ٨٢,٢١٪ من إجمالي الانبعاثات. يُبين الشكل أدناه إجمالي استهلاك الكهرباء خلال فترة إعداد التقرير، وما يقابله من انبعاثات غازات الدفيئة، والتي بلغت ٣٥١٢٣,٣ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

٥٢٠٣٤٤٨٦
كيلوواط/ساعة/السنة

٣٥١٢٣,٣
طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون

النطاق (٣): الانبعاثات غير المباشرة

النسبة المئوية للمساهمة من إجمالي الانبعاثات	
٢٢٢,١ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون	٠,٥٢٪

الشكل (١٧): انبعاثات النطاق ٣ حسب المصدر (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

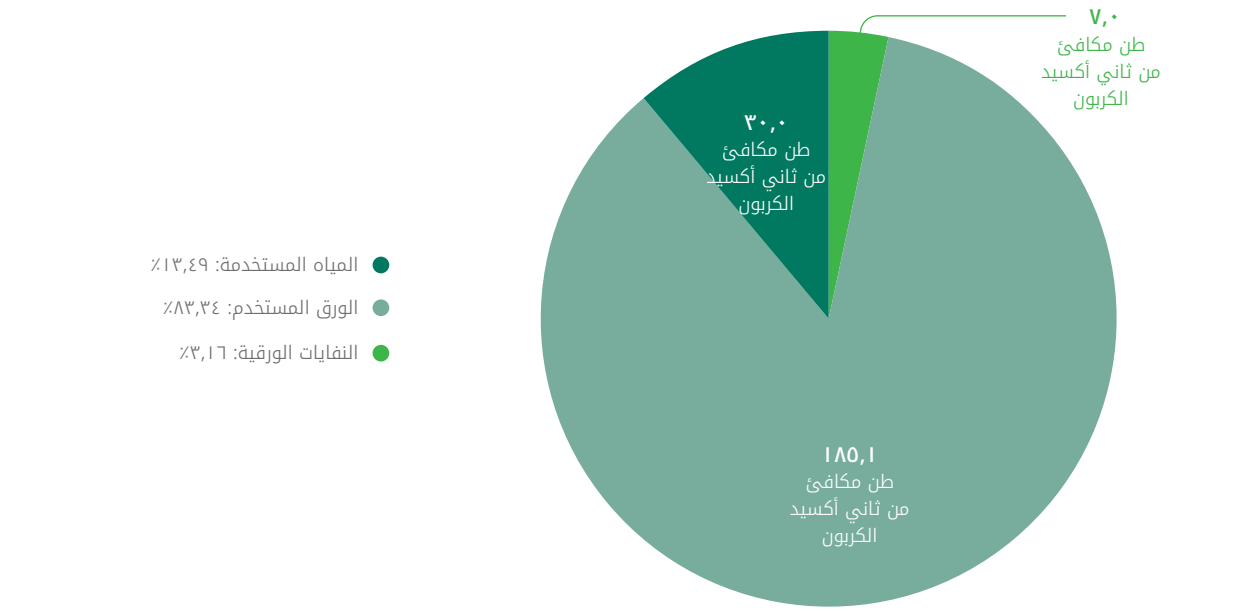

يشمل النطاق (٣) وفقًا لبروتوكول الغازات الدفيئة ١٥ فئة من الانبعاثات غير المباشرة. وفي هذا الجرد، أفصح بيت التمويل الكويتي عن فئتين من هذه الفئات، وهما: الفئة الأولى – السلع والخدمات المشتراة، والتي تشمل استهلاك الورق واستهلاك المياه، والفئة الخامسة – النفايات الناتجة عن العمليات التشغيلية، والتي تشمل نفايات الورق.

وفقًا لبروتوكول الغازات الدفيئة، تشمل الفئة الأولى جميع الانبعاثات السابقة للعمليات التشغيلية المرتبطة بالسلع والخدمات المشتراة. وتنشأ هذه الانبعاثات من إنتاج السلع والخدمات بالاضافة إلى الانبعاثات الناتجة من النقل والتوريد. ويُعد تتبع هذه الانبعاثات أمرًا أساسيًا لفهم وقياس الآثار البيئية غير المباشرة المرتبطة باستهلاك الموارد والأنشطة التشغيلية. أما انبعاثات الفئة الخامسة، فتعكس الانبعاثات الناتجة عن معالجة النفايات التشغيلية والتخلص منها.

بلغ إجمالي الانبعاثات الصادرة عن هذه المصادر ٢٢٢,١ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون. ويُفصل الشكل ١٧ الانبعاثات حسب المصدر،

مؤشرات الأداء الرئيسية والتحليل

يتم احتساب مؤشري معدل الانبعاثات الكلي ومتوسط معدل الانبعاثات لدعم متابعة الأداء وإعداد التقارير الخاصة في البصمة الكربونية. ويقيس معدل الانبعاثات الكلي إجمالي انبعاثات النطاقين الأول والثاني لجميع الجهات المشمولة بالتقرير مقارنةً بمؤشر تشغيلي محدد، مثل إجمالي المساحة (م٢) أو إجمالي عدد الموظفين، مما يتيح تقييم الانبعاثات نسبةً إلى حجم النشاط التشغيلي للمؤسسة

أما متوسط معدل الانبعاثات، فيتم احتسابه من خلال قياس معدل الانبعاثات لكل منشأة بشكل مستقل بناءً على انبعاثاتها ومؤشراتها التشغيلية، ثم يتم أخذ متوسط هذه المعدلات لجميع المنشآت. ويساعد ذلك في إبراز الفروقات في الأداء البيئي بين المواقع والوحدات التشغيلية المختلفة.

تُستخدم نتائج جرد الغازات الدفيئة لوضع مؤشرات أداء رئيسية تساعد بيت التمويل الكويتي على متابعة أدائه البيئي وقياس التحسن في الكفاءة التشغيلية وإدارة الانبعاثات. كما تُمكّن هذه المؤشرات البنك من مقارنة أدائه مع السنوات السابقة ومع المؤسسات المماثلة في القطاع. ويعرض الجدول (١٠) مؤشرات الأداء الرئيسية المستندة إلى بيانات الانبعاثات التشغيلية خلال سنة التقرير.

الجدول (١٠): مؤشرات الأداء الرئيسية لبيت التمويل الكويتي لكافة الكيانات

مؤشرات الأداء الرئيسية للنطاق ١ و٢	
إجمالي الكثافة لكل مساحة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون / متر مربع)	٠,٢٧
إجمالي الكثافة لكل موظف (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون / موظف بدوام كامل)	١٣,١٤
متوسط الكثافة لكل مساحة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون / متر مربع)	٠,٣٥
متوسط الكثافة لكل موظف (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون / موظف بدوام كامل)	٢٢,٣٢

يُوضح الشكل (١٨) توزيع انبعاثات النطاق (١) والنطاق (٢) والنطاق (٣) عبر كافة المحافظات التي يعمل بها بيت التمويل الكويتي.

سجلت محافظة العاصمة أعلى انبعاثات مقارنة بباقي المحافظات، بواقع ٥٠٨٤,٢ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون للنطاق (١)؛ و١٧٨١٣,٥ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون للنطاق (٢)؛ و٢٠٩,٦ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون للنطاق (٣)، وذلك يرجع إلى ضمها للعدد الأكبر من الفروع، وثلاثة من أصل أربعة مكاتب رئيسية، ومعرضًا واحدًا.

الشكل (١٨): انبعاثات النطاق ١ و٢ و٣ حسب المحافظة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

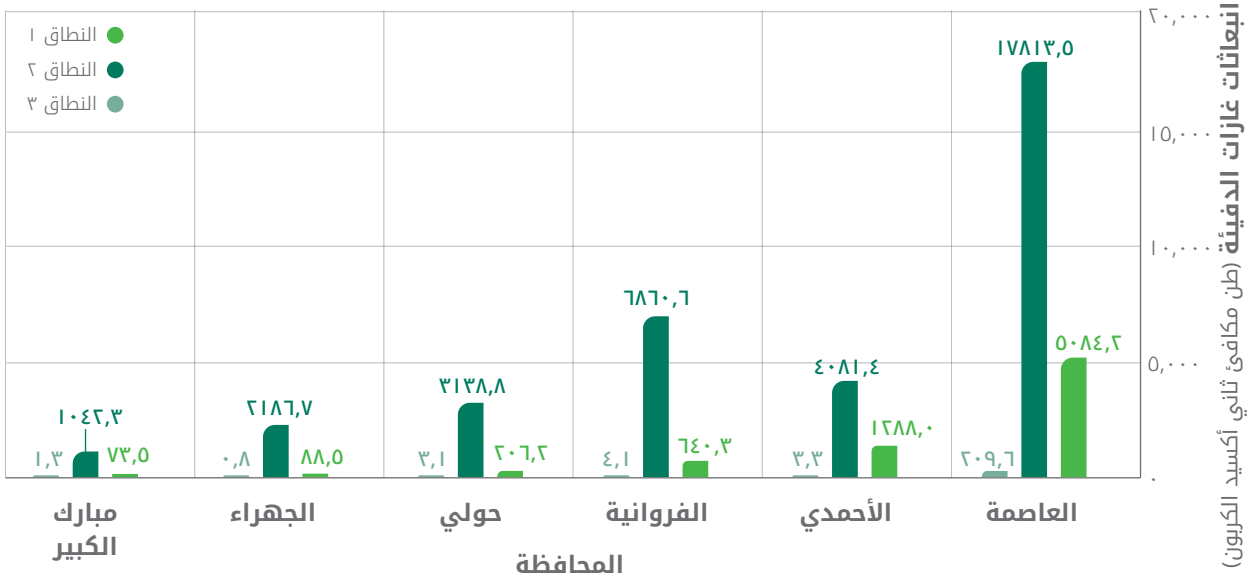

يوضح الشكل (١٩) توزيع انبعاثات غازات الدفيئة للنطاقات (١) و(٢) و(٣) وفقًا لنوع المنشأة، بما في ذلك الفروع المصرفية، والمكاتب الرئيسية، والمعارض، ومراكز البيانات والأرشيف. وترتبط أعلى الانبعاثات باستمرار بالفروع المصرفية، والتي تُمثل ٩٠٧,٦ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في النطاق ١، و١٤٦٦٧,١ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في النطاق ٢، و١٠,٢ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في النطاق ٣. وتليها مباني المكاتب الرئيسية، والمعارض، ومراكز البيانات والأرشيف. ويُؤكد هذا التوزيع على المساهمة الكبيرة للفروع المصرفية في إجمالي البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي مما يؤكد أهمية توجيه جهود خفض الانبعاثات نحو هذه الفئة التشغيلية. وهذا من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتحسين الممارسات التشغيلية في الفروع للأسهام في تحقيق خفض أكثر للانبعاثات خلال السنوات المقبلة.

الشكل (١٩): انبعاثات النطاق ١ و٢ و٣ حسب نوع المنشأة (طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

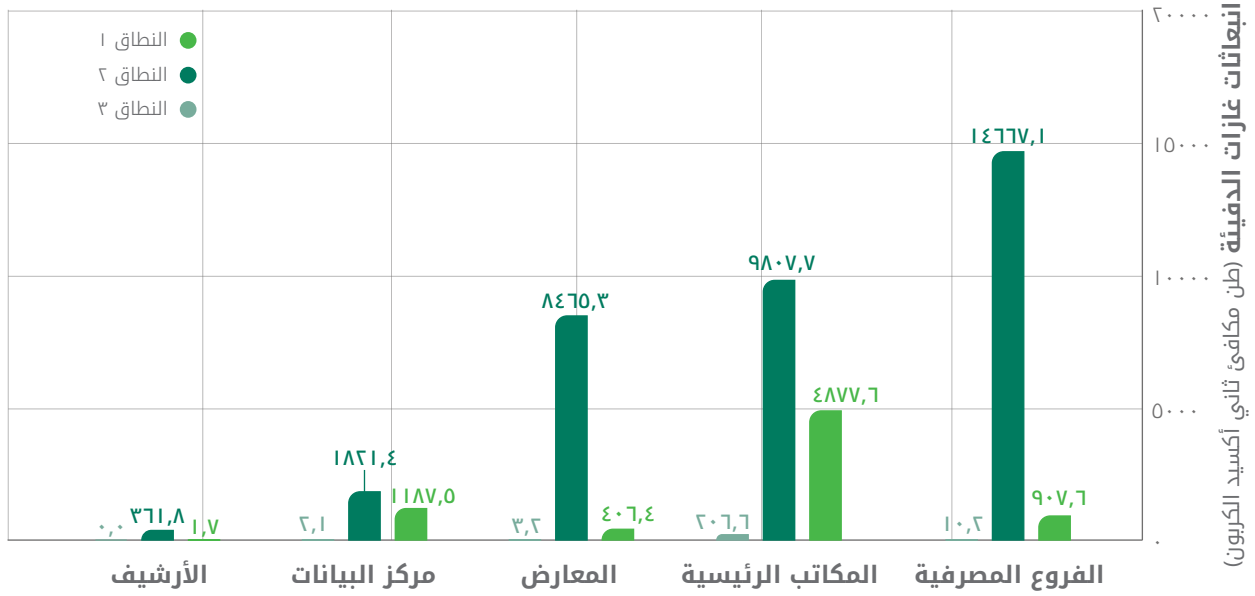

مقارنة الأداء خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

الجدول (١١): مقارنة الأداء ٢٠٢٢-٢٠٢٥

سنة التقرير	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الحدود التنظيمية	**٥٥ كيانًا** ٤ مكاتب رئيسية ٥١ فرعًا	**٦٣ كيانًا** ٤ مكاتب رئيسية ٣ معارض ٥٦ فرعًا	**٧١ كيانًا** ٤ مكاتب رئيسية ٣ معارض ٦٣ فرعًا ١ مركز بيانات	**٧٣ كيانًا** ٤ مكاتب رئيسية ٣ معارض ٦٤ فرعًا ١ مركز بيانات ١ أرشيف

مصدر الانبعاث	انبعاثات الغازات الدفيئة ٢٠٢٢	انبعاثات الغازات الدفيئة ٢٠٢٣	انبعاثات الغازات الدفيئة ٢٠٢٤	انبعاثات الغازات الدفيئة ٢٠٢٥
مصادر الاحتراق الثابت	٤٨,٤	٦٠,٣	٩٧,٠	١٠٢,٦
المصادر المتنقلة	٩١,٢	٧٢,٩	٨٨,٢	٨٠,٧
أجهزة التكييف	٨٠٦٠,٨	٥٥٤١,٨	٦٤٨٦,٤	٦٢٤٩,١
الأسمدة	١٤,٧	١٣,٨	١٤,٥	١٤,٩
أنظمة مكافحة الحرائق	٠,٠١	٠,٠٢	٣٣٠,٢	٩٣٣,٥
الكهرباء المشتراة	٣٣٧٩٧,٥	٣٥٤٠٨,٠	٣٦٩٠٩,٧	٣٥١٢٣,٣
الورق	–	١١٥,٤	١٢٨,٢	١٩٢,١
المياه	–	٣٢,٣	٣٤,١	٣٠,٠
إجمالي الانبعاثات	٤٢٠١٢,٦	٤١٢٤٤,٥	٤٤٠٨٨,٣	٤٢٧٢٦,٢

تمت إعادة احتساب بيانات الانبعاثات لعام ٢٠٢٤ نتيجة مراجعة بيانات الأنشطة المتعلقة باستهلاك المياه، وتعكس الأرقام الواردة في هذا الجدول النتائج المعدلة لعام ٢٠٢٤.

تُعد مقارنة البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي مع نتائج سنة التقرير السابقة أداة مهمة لمتابعة التقدم المحرز، وتقييم التغيرات التشغيلية، وتحديد فرص التحسين. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، شهد نطاق التقييم توسعًا، حيث ارتفع عدد المنشآت المشمولة بالتقييم من ٧١ منشأة في عام ٢٠٢٤ إلى ٧٣ منشأة في عام ٢٠٢٥.

وقد انخفض إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، على الرغم من الزيادة في عدد المنشآت، من ٤٤٠٨٨,٣ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٤ إلى ٤٢٧٢٦,٢ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٥؛ وهو ما يُمثل انخفاضًا بنسبة ٣,٠٩٪. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تنفيذ مبادرات تحسين كفاءة الطاقة، كما هو موضح في **قسم إجراءات كفاءة الطاقة**، بالإضافة إلى تعزيز دقة البيانات المستخدمة في التقييم. وارتفعت الانبعاثات الصادرة عن أنظمة مكافحة الحرائق بشكل ملحوظ من ٣٣٠,٢ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٤ إلى ٩٣٣,٥ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٥، كما هو موضح في الجدول ١١. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى احتساب الانبعاثات الناتجة عن أنظمة مكافحة الحرائق FM-٢٠٠ في المبنى الرئيسي ٢ خلال عام ٢٠٢٥، والذي له إمكانية احترار عالمي مرتفعة تبلغ ٣٦٠٠ مقارنةً بثاني أكسيد الكربون، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الانبعاثات المحسوبة رغم أن الكميات المنبعثة كانت محدودة؛ ونشير هنا ان بيانات الانبعاثات الناتجة عن أنظمة مكافحة الحرائق كانت غير متاحة في عام ٢٠٢٤ ولذلك جرى افتراضها. كما انخفضت الانبعاثات الناتجة عن إعادة شحن أجهزة التكييف على مدار العامين بفضل تحسين جودة البيانات. وانخفضت الانبعاثات الصادرة عن الكهرباء المشتراة بشكل ملحوظ من ٣٦٩٠٩,٧ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٥١٢٣,٣ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٥، مما يعكس أثر المبادرات التي جرى تنفيذها لتحسين كفاءة الطاقة وخفض الاستهلاك.. وانخفضت الانبعاثات المتعلقة بالمياه، في المقابل، من ٣٤,١ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٠,٠ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٥، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحسين جودة البيانات.

الشكل (٢٠): متوسط معدل الانبعاثات لكل موظف في النطاق (١) و(٢)(طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون/موظف بدوام كامل)

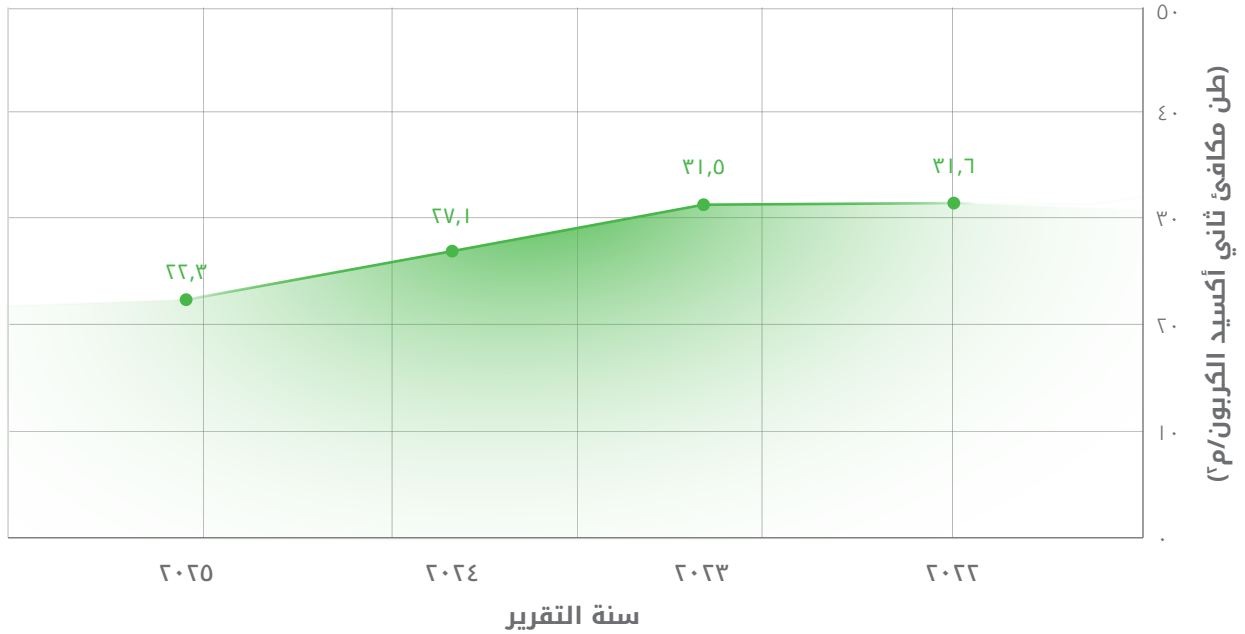

بالإضافة إلى ذلك، تمت مقارنة متوسط معدل الانبعاثات لكل موظف. كما يوضح الشكل (٢٠)، انخفض متوسط انبعاثات النطاقين الأول والثاني لكل موظف بدوام كامل من ٢٧,١ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٢,٣ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف في عام ٢٠٢٥. ويعكس هذا التحسن الجهود المتواصلة التي يبذلها بيت التمويل الكويتي لتعزيز الكفاءة التشغيلية وإدارة بصمته الكربونية بفعالية، رغم النمو في عدد المنشآت المشمولة بالتقييم.

يُحتسب متوسط معدل الانبعاثات عبر قياس معدل الانبعاثات لكل منشأة بشكل منفصل، بناءً على انبعاثاتها وحجم نشاطها التشغيلي، ثم يتم احتساب متوسط هذه المعدلات لجميع المنشآت.

مبانٍ صديقة للبيئة

يُكرس بيت التمويل الكويتي، جهوده لتحويل معظم مبانيه إلى مباني صديقة للبيئة. ويهدف البنك، من خلال تركيب البنية التحتية التكنولوجية والأنظمة الموفرة للطاقة، إلى تقليل استهلاك الكهرباء والمياه عبر مرافقه. وتعكس هذه المبادرات نهج بيت التمويل الكويتي الاستباقي نحو الحد من بصمته الكربونية وتعزيز الاستدامة.

أنظمة حماية البيئة في بيت التمويل الكويتي

يسعى بيت التمويل الكويتي جاهدًا لتحقيق أهداف متعددة:

- توفير بيئة عمل مناسبة للموظفين.
- تحقيق مستوى مناسب من الالتزام البيئي فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات الصلبة.

كفاءة استخدام الموارد

استهلاك الطاقة

يُعد ترشيد استهلاك الطاقة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية بيت التمويل الكويتي في مجال الاستدامة البيئية. وخلال عام ٢٠٢٥، تم اضافة فروعًا جديدة لم تكن قيد التشغيل في السنة الماضية. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفض إجمالي استهلاك الطاقة نتيجة للجهود المتواصلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية تقليل البصمه الكربونية.

الجدول (١٢): استهلاك الطاقة

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
استهلاك الطاقة (كيلوواط/ساعة/السنة)	٥٠٠٧٠٤٠٨	٥٢٤٥٦٣٢٦	٥٤٦٨١٠٥١	٥٢٠٣٤٤٨٦

معدل استهلاك الكهرباء لكل متر مربع (كيلوواط/ساعة/متر مربع)	٣٢٧,٢٨	معدل استهلاك الكهرباء لكل موظف (كيلوواط/ساعة/موظف)	١٥٨٣٥

استهلاك المياه

تلخص الجداول التالية استهلاك بيت التمويل الكويتي للمياه طوال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ بالاضافة إلى معدل الاستهلاك لكل موظف ولكل متر مربع لعام ٢٠٢٥.

الجدول (١٣): استهلاك المياه

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
استهلاك المياه (متر مكعب/السنة)	٢٨١٨٣	٣٠٢٢٥	٨٥١٩١	٧٤٩٢٠
معدل استهلاك المياه لكل متر مربع (متر مكعب/متر مربع)	٠,٤٧			
معدل استهلاك المياه لكل موظف (متر مكعب/موظف)	٢٣,١٧			

تكنولوجيا «صانع المياه» (Water Maker) في بيت التمويل الكويتي

في إطار جهوده الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه، قام بيت التمويل الكويتي بتطبيق نظام توليد المياه من رطوبة الهواء في ستة من فروعه. ويعمل هذا النظام على استخلاص الرطوبة من الهواء وتنقيتها من خلال مراحل متعددة من التنقية والمعالجة لإنتاج مياه شرب عالية الجودة تُستخدم لتلبية الاحتياجات اليومية للفروع.

ويُسهم النظام في الحد من الاعتماد على مصادر المياه التقليدية، إذ ينتج ما يصل إلى ٢٥٠ لترًا من المياه النقية يوميًا لكل وحدة، مع الحفاظ على كفاءة التشغيل في نطاق واسع من مستويات الرطوبة. كما يوفر وصولًا مستمرًا إلى مياه شرب نظيفة داخل الفروع من خلال حل مبتكر وصديق للبيئة.

خضعت بيانات استهلاك المياه لعام ٢٠٢٤ للمراجعة والتعديل، وعليه فإن الأرقام المعروضة في هذا الجدول تمثل القيم المحدثة لعام ٢٠٢٤.

إدارة الورق

تماشيًا مع سياسة الاستدامة لبيت التمويل الكويتي، يتم مراقبة استهلاك الورق على مستوى البنك بهدف تقليل الاستخدام ويوضح الجدول أدناه تفاصيل استهلاك الورق خلال عام ٢٠٢٥.

الجدول (١٤): إدارة الورق

الورق المستهلك (كجم/السنة)	١٢٥٩٣٧
الورق المُعاد تدويره (كجم/السنة)	٦٧٥١٥

يواصل بيت التمويل الكويتي تتبع ومراقبة استخدام الورق في البنك من خلال نظام إدارة الطباعة. ويعمل البنك، من خلال هذا النظام، بنشاط للحد من استهلاك الورق تماشيًا مع التزامه بالاستدامة البيئية.

الحد من استخدام البلاستيك

في إطار جهوده الرامية إلى الحد من النفايات البلاستيكية، قام بيت التمويل الكويتي بتركيب أجهزة مياه الشرب في مرافقه، مما ساهم في تقليل الاعتماد على عبوات المياه البلاستيكية وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة.

التزام بيت التمويل الكويتي بالتميز البيئي

يواصل بيت التمويل الكويتي تنفيذ مبادرات وممارسات فعّالة ضمن عملياته الداخلية لتعزيز أدائه البيئي. كما يلتزم بتطبيق معايير بيئية صارمة على منشآته ومرافقه التشغيلية، والذي يعكس نهجه الشامل في مجال الاستدامة.

ويمتد التزامنا بخفض الانبعاثات عبر جوانب متعددة من عملياتنا، بما في ذلك ما يلي.

١ تدابير كفاءة الطاقة

- تبنينا الرقمنة في العمليات الداخلية.
- استبدلنا المصابيح التقليدية بإضاءة الموفرة للطاقة في مكتبنا الرئيسي وفروعنا.
- تعتمد منشآت البنك على تقنيات ذاتية التشغيل تسهم في تحسين إدارة استهلاك الكهرباء وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. قمنا بتحديث أنظمة تكييف الهواء القديمة بنماذج أكثر كفاءة تستهلك كهرباء أقل.

٢ السفر منخفض الكربون

- يواصل البنك تنفيذ مبادرات توعوية لتعزيز ثقافة التنقل منخفض الكربون، بما يشمل رحلات العمل والتنقل اليومي للموظفين.
- كما ساهم تعزيز استخدام تقنيات الاجتماعات المرئية والعمل عن بُعد في تقليل الحاجة إلى السفر والتنقل.

٣ إشراك شركاء الأعمال

- نُشرك شركاء أعمالنا في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.
- يواصل بيت التمويل الكويتي زيادة عدد الموردين الذين تتوافق ممارساتهم مع مبادئ الاقتصاد الدائري.
- ويحرص البنك على أن تتماشى العقود الجديدة في خدمات المشتريات والصيانة مع أهدافه في مجال الاستدامة، بما يسهم في تعزيز الممارسات المسؤولة عبر سلسلة التوريد والعمليات التشغيلية.

تمت مراجعة وتعديل بيانات استهلاك المياه لعام ٢٠٢٤، وتعكس الأرقام الواردة في هذا الجدول لعام ٢٠٢٤ القيم المُحدّثة

نموذج خلق القيمة

يرتكز نهجنا المتبع نحو الاستدامة على خلق قيمة لأصحاب المصلحة، بمن فيهم العملاء، والموظفون، والمساهمون، والمجتمع. وبصفتنا بنكًا مستدامًا مدفوعًا بالابتكار، يستند نموذج خلق القيمة الى ستة أنواع أساسية من رأس المال، وهي: رأس المال المالي، والمصنع، والفكري، والبشري، والاجتماعي وعلاقات الأعمال، والطبيعي.

المدخلات

رأس المال المالي

التركيز على تحقيق عوائد مستدامة مع المحافظه على الاستقرار المالي، وحقق بيت التمويل الكويتي زيادة بنسبة ٨,٣٪ في إجمالي الإيرادات التشغيلية، لتصل إلى ١٨٣٣,٣ مليون دينار كويتي. كما ارتفعت أرباح المساهمين بنسبة ٥٪، لتبلغ ٦٣٢,١ مليون دينار كويتي، مما يعكس تعزيز الربحية وخلق القيمة.

رأس المال الفكري

تعزيزًا للابتكار والتحول الرقمي، أطلق بيت التمويل الكويتي «بنك تم الرقمي» و«منصة زاهب الرقمية» في عام ٢٠٢٣، واستمرار تطويرهما خلال عام ٢٠٢٥، بهدف تلبية احتياجات الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن هذه الخدمات الأعمال المصرفية الرقميه والميزات المبتكرة للبطاقات المصرفية.

رأس المال المصنع

الاستثمارات في التكنولوجيا، والبنية التحتية، والأصول المادية بما يعزز الكفاءه التشغيلية ويدعم تقديم خدمات عالية الجودة.

رأس المال الاجتماعي وعلاقات الأعمال

تعزيز العلاقات مع المجتمع من خلال، المبادرات الرياضة، والثقافة، والابتكار. وواصل بيت التمويل الكويتي في عام ٢٠٢٥ مبادرة «لنبقها خضراء» (Keep It Green) الى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم المبادرات البيئية، مثل حملات تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار.

رأس المال الطبيعي

إدراكًا لأهمية تغير المناخ وتأثيره، يسعى بيت التمويل الكويتي الى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، ويعمل حاليًا على إعداد خطة للحد من الانبعاثات الكربونية.

رأس المال البشري

إعطاء الأولويه لتطوير الموظفين، تلقى ٧٦٪ من القوى العاملة لدينا تدريبًا في عام ٢٠٢٥، بمتوسط ٢٦,١ ساعة تدريب لكل موظف، وبمتوسط ٤ أيام تدريب لكل موظف.

عملية خلق القيمة

يرتكز إطار التقرير المتكامل على نموذج خلق القيمة، حيث تسهم أنواع رأس المال الستة التي يوظفها بيت التمويل الكويتي في تحقيق القيمة من خلال مخرجات ونتائج إيجابية، وذلك في ضوء استراتيجيته ومنظومة الحوكمة وإدارة المخاطر ونموذج أعماله.

المخرجات

رأس المال المالي

- تحقيق إجمالي إيرادات تشغيلية بقيمة ١٨٨٣,٣ مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها ٨,٣٪.
- زيادة أرباح المساهمين لتصل إلى ٦٣٢,١ مليون دينار كويتي، بنسبه نمو بلغت ٥٪.

رأس المال الفكري

- مواصلة تطوير «بنك تم الرقمي» و«منصة زاهب الرقمية» لتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية.
- تعزيز الابتكار من خلال دمج التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

رأس المال المصنع

- زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي لتصل إلى ٥٥٤ جهازًا.

رأس المال الاجتماعي وعلاقات الأعمال

- استمرار مبادرة «لنبقها خضراء» (Keep It Green).
- استمرار الشراكات الاستراتيجية للأنشطة البيئية.

رأس المال الطبيعي

- العمل على إعداد خطة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

رأس المال البشري

- تلقى ٧٦٪ من القوى العاملة لدينا تدريبًا، بمتوسط ٢٦,١ ساعة تدريب لكل موظف، وبمتوسط ٤ أيام تدريب لكل موظف.

فهرس مؤشرات GRI

بيان الاستخدام

أفادت شركة بيت التمويل الكويتي – شركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك.ع) بأنها أعدت تقريرها وفقاً لمعايير GRI للفترة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

المعيار GRI ١ المُستخدم

GRI ١: الأساس ٢٠٢١

معيار (معايير) القطاع الخاص بـ GRI المعمول به

لا توجد معايير قطاعية صادرة عن GRI متاحة لقطاع الخدمات المالية.

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
الإفصاحات العامة		
GRI ٢: الإفصاحات العامة ٢٠٢١		
٢-١ التفاصيل المؤسسية	معايير إعداد التقرير نبذة عن بيت التمويل الكويتي	٤ ١٨
٢-٢ كيانات مُتضمّنة في تقرير الاستدامة للمنظمة	معايير إعداد التقرير	٤
٢-٣ الفترة المشمولة بالتقرير، والوتيرة، ونقطة الاتصال	معايير إعداد التقرير تمتد فترة إعداد التقارير المالية لدينا من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.	٤
٢-٤ إعادة صياغة المعلومات	لم تُجرَ أي إعادة صياغة للمعلومات من فترات إعداد التقارير السابقة.	-
٢-٥ التحقق الخارجي	خطاب التأكيد الخارجي تقريرنا خاضع لتأكيد خارجي. وتشارك أعلى هيئة حوكمة في بيت التمويل الكويتي في عملية التأكيد الخارجي.	١٧١
٢-٦ الأنشطة وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	نبذة عن بيت التمويل الكويتي	١٨
٢-٧ الموظفون	رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة لا يوجد موظفون بدوام جزئي في عام ٢٠٢٥. المعلومات غير متاحة للبند ٢-٧-أ (المنطقة)، ب-١، ٢، ٣، ٤ (المنطقة)، و ج.	١٠٠
٢-٨ العاملون غير الموظفين	رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة المعلومات غير متاحة للبند ٢-٨-أ-٢، ب	١٠٠
٢-٩ هيكل الحوكمة وتكوينه	الحوكمة والأخلاقيات: دليل مسارنا	٣٥
٢-١٠ ترشيح واختيار أعلى هيئة إدارة	ترشيح واختيار أعضاء مجلس الإدارة	٥١
٢-١١ رئيس أعلى هيئة إدارة	هيكل قيادة مجلس الإدارة	٣٧
٢-١٢ دور أعلى هيئة إدارة في الإشراف على إدارة الآثار	إشراف مجلس الإدارة	٣٦
٢-١٣ تفويض مسؤولية إدارة الآثار	العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا	٣٧

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
٢-١٤ دور أعلى هيئة إدارة في إعداد تقارير الاستدامة	الإشراف على تقارير الاستدامة	٣٨
٢-١٥ تضارب المصالح	تعارض المصالح – مجلس الإدارة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل	٥٤ ١٠٤
٢-١٦ التواصل حول المخاوف الحرجة	سياسة الإبلاغ عن المخالفات	٥٨
٢-١٧ المعرفة الجماعية لأعلى هيئة إدارة	تدريب مجلس الإدارة	٥١
٢-١٨ تقييم أداء أعلى هيئة إدارة	لجنة الترشيحات والمكافآت ترشيح واختيار أعضاء مجلس الإدارة	٤٣ ٥١
٢-١٩ سياسات الأجور	المكافآت لا تتوفر حالياً معلومات حول كيفية ارتباط سياسات المكافآت الخاصة بأعضاء أعلى هيئة حوكمة وكبار التنفيذيين بالأهداف والأداء في إدارة الآثار البيئية والاجتماعية لبيت التمويل الكويتي. وتُعزى عدم اكتمال هذه المعلومات إلى أن عملية مواءمة سياسات المكافآت مع مؤشرات أداء الاستدامة لا تزال قيد الدراسة لدى البنك، ويجري العمل حالياً على دمج هذه الاعتبارات ضمن إطار المكافآت، على أن يتم الإفصاح عنها في فترة التقرير القادمة.	٥١ - ٥٢
٢-٢٠ عملية تحديد الأجور	سياسة الأجور	٥١
٢-٢١ نسبة إجمالي الأجور السنوية	لم يتم الإفصاح عنها بسبب قيود السرية.	-
٢-٢٢ بيان استراتيجية التنمية المستدامة	كلمة رئيس مجلس الإدارة استراتيجية الاستدامة	١١-١٣ ٢٤
٢-٢٣ الالتزامات الخاصة بالسياسة	في مختلف أجزاء التقرير	-
٢-٢٤ تضمين الالتزامات الخاصة بسياسة العمل المسؤول	في مختلف أجزاء التقرير	-
٢-٢٥ عمليات معالجة الآثار السلبية	في مختلف أجزاء التقرير	-
٢-٢٦ آليات طلب النصيحة والإعراب عن المخاوف	آليات التظلم	٥٨
٢-٢٧ الامتثال للقوانين واللوائح	الالتزام	٥٤
٢-٢٨ عضوية الجمعيات أو الاتحادات المهنية	بيت التمويل الكويتي عضو في رابطة أسواق المال الخليجية	-
٢-٢٩ منهج إشراك أصحاب المصلحة	مشاركة أصحاب المصلحة	٣١
٢-٣٠ اتفاقات المفاوضة الجماعية	يلتزم بيت التمويل الكويتي بدعم حقوق العاملين، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، وتشمل هذه الحقوق جميع موظفي البنك بما يتوافق مع أحكام قانون العمل الكويتي.	-

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
الموضوعات الجوهرية		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-١ عملية تحديد الموضوعات الجوهرية	تقييم الأهمية النسبية	**٣٣**
٣-٢ قائمة الموضوعات الجوهرية	تقييم الأهمية النسبية	**٣٣**
النمو المالي		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	في مختلف أجزاء التقرير	**-**
GRI ٢٠١: الأداء الاقتصادي ٢٠١٦		
٢٠١-١ القيمة الاقتصادية المباشرة المتولدة والموزعة	المرونة المالية لم يتم الإفصاح عن القيمة الاقتصادية المحتجزة بسبب قيود السرية. ولا يؤثر هذا الاستثناء بشكل جوهري على فهم أصحاب المصلحة، حيث تم الإفصاح عن الإيرادات والقيمة الموزعة.	**٧٧**
النمو المالي		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	في مختلف أجزاء التقرير	**-**
GRI ٢٠٣: الآثار الاقتصادية غير المباشرة ٢٠١٦		
٢٠٣-١ استثمارات البنية التحتية والخدمات المدعومة	المرونة المالية التمويل المستدام والاستثمار المستدام	**٧٧ - ٨٤**
المشتريات المستدامة		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	الجوانب الأخلاقية في المشتريات	**١٣٥**
GRI ٢٠٤: ممارسات الشراء ٢٠١٦		
٢٠٤-١ نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	الجوانب الأخلاقية في المشتريات	**١٣٥**

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
الحوكمة، ومكافحة الرشوة والفساد وغسل الأموال، وإدارة الأزمات، والالتزام		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	مكافحة الرشوة والفساد	**٥٦**
GRI ٢٠٥: مكافحة الفساد ٢٠١٦		
٢٠٥-١ العمليات التي تم تقييمها من ناحية المخاطر المتعلقة بالفساد	مكافحة الرشوة والفساد	**٥٦**
٢٠٥-٢ التواصل والتدريب بشأن سياسات وإجراءات مكافحة الفساد	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة	**٥٦**
٢٠٥-٣ وقائع الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة	شكاوى الموظفين	**٥٩**
الحوكمة، ومكافحة الفساد، وإدارة الأزمات، والامتثال		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	المعلومات غير متاحة حالياً، وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	**-**
GRI ٢٠٦: السلوك المناهض للمنافسة ٢٠١٦		
٢٠٦-١ الإجراءات القانونية حيال السلوك المناهض للمنافسة، ومكافحة الاحتكار وممارسات الاحتكار	الشؤون القانونية	**٥٩**
العمليات المسؤولة		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	استهلاك الطاقة	**١٥١**
GRI ٣٠٢: الطاقة ٢٠١٦		
٣٠٢-١ استهلاك الطاقة داخل المنظمة	استهلاك الطاقة المعلومات غير متاحة للبند ٣٠٢-١ أ، ب، ج (٢، ٣، ٤)، د، z. وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	**١٥١**
٣٠٢-٤ خفض استهلاك الطاقة	استهلاك الطاقة	**١٥١**
العمليات المسؤولة		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	المعلومات غير متاحة حالياً، وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	**-**
GRI ٣٠٣: المياه والنفايات السائلة ٢٠١٨		
٣٠٣-٥ استهلاك المياه	استهلاك المياه المعلومات غير متاحة للبند ٣٠٣-٥ ب. وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	**١٥٢**

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
العمليات المسؤولة		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	ستكون هذه المعلومات متاحة في فترة التقرير القادمة	-
GRI ٣٠٤: التنوع البيولوجي ٢٠١٦		
٣٠٤-٢ التأثيرات المهمة للأنشطة، والمنتجات، والخدمات على التنوع البيولوجي	ستكون هذه المعلومات متاحة في فترة التقرير القادمة	-
العمليات المسؤولة		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	رأس المال الطبيعي: تعزيز الكفاءة التشغيلية	**١٣٧**
GRI ٣٠٥: الانبعاثات ٢٠١٦		
٣٠٥-١ انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق ١)	انبعاثات الغازات الدفيئة يتم احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة: معيار المحاسبة وإعداد التقارير للشركات (النسخة المُنقّحة)، ومعيار ISO ١٤٠٦٤-١:٢٠١٨، وإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الخاصة بجرد الغازات الدفيئة (بتحديثات عام ٢٠١٩). وترد جميع الافتراضات المستخدمة في هذه الحسابات في تقرير البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٤، ضمن قسم نتائج وتحليل الانبعاثات. ولم تُستخدم أي أدوات إضافية.	**١٣٨**
٣٠٥-٢ انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة (نطاق ٢)	انبعاثات الغازات الدفيئة يتم احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن النطاق ٢ وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة: معيار المحاسبة وإعداد التقارير للشركات (النسخة المُنقّحة)، ومعيار ISO ١٤٠٦٤-١:٢٠١٨، وإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الخاصة بجرد الغازات الدفيئة (بتحديثات عام ٢٠١٩)، ولا يُطبَّق حالياً سوى أسلوب الحساب القائم على الموقع (Location-based Method). وترد جميع الافتراضات في تقرير البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٤. ولم تُستخدم أي أدوات إضافية.	**١٣٨**
٣٠٥-٣ انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق ٣)	انبعاثات الغازات الدفيئة يتم احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن النطاق ٣ وفقاً لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري: معيار المحاسبة وإعداد التقارير للشركات (النسخة المُنقّحة)، ومعيار المحاسبة والإبلاغ لسلسلة القيمة المؤسسية (النطاق ٣)، ومعيار ISO ١٤٠٦٤-١:٢٠١٨، وإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (بتحديثات ٢٠١٩). وترد جميع الافتراضات في تقرير البصمة الكربونية لبيت التمويل الكويتي لعام ٢٠٢٤ ضمن قسم نتائج وتحليل انبعاثات الغازات الدفيئة. ولم تُستخدم أي أدوات إضافية.	**١٣٨**
٣٠٥-٥ خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	انبعاثات الغازات الدفيئة	**١٣٨**

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
تنمية رأس المال البشري		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة	١٠٠
GRI ٤٠١: التوظيف ٢٠١٦		
٤٠١-١ تعيين الموظفين الجدد ومعدل ترك الموظفين للعمل	رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة البند ٤٠١-١-أ، ب (المنطقة): لا تتوفر معلومات حول التوظيفات الجديدة ودوران الموظفين حسب المنطقة، حيث تقتصر حدود إعداد التقارير لدى بيت التمويل الكويتي على دولة الكويت، مما يجعل التصنيف الإقليمي غير قابل للتطبيق.	١٠٠
٤٠١-٢ الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي	مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة	١١٢
٤٠١-٣ إجازة رعاية الطفل	مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة	١١٢
تنمية رأس المال البشري		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة	١١٢
GRI ٤٠٣: الصحة والسلامة المهنية ٢٠١٨		
٤٠٣-٦ تعزيز صحة العمال	مزايا الموظفين، والرفاهية، والسلامة	١١٢
تنمية رأس المال البشري		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	تطوير الموظفين وإدارة الأداء	١٠٥
GRI ٤٠٤: التدريب والتعليم ٢٠١٦		
٤٠٤-١ متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف	تطوير الموظفين وإدارة الأداء	١٠٥
٤٠٤-٢ برامج تحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة على الانتقال	تطوير الموظفين وإدارة الأداء	١٠٥

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
التنوع والشمول		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة	١٠٠
GRI ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦		
١-٤٠٥ تنوع هيئة الإدارة والموظفين	أعضاء مجلس الإدارة رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة المعلومات غير متاحة للبند ١-٤٠٥ أ-٢. وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	٣٨ ١٠٠
التنوع والشمول		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	إدارة حوادث التمييز	١٠٤
GRI ٤٠٦: عدم التمييز ٢٠١٦		
١-٤٠٦ حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة	إدارة حوادث التمييز	١٠٤
الحوكمة، ومكافحة الرشوة والفساد وغسل الأموال، وإدارة الأزمات، والالتزام		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	المعلومات غير متاحة حالياً، وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	-
GRI ٤٠٨: عمالة الأطفال ٢٠١٦		
١-٤٠٨ العمليات والموردون المعرضون لمخاطر جوهرية تتعلق بعمالة الأطفال	عمالة الأطفال والعمل الجبري رأس المال البشري: رعاية قوى عاملة شاملة ومُمكَّنة الجوانب الأخلاقية في المشتريات	٥٧ ١٠٠ ١٣٥
الحوكمة، ومكافحة الرشوة والفساد وغسل الأموال، وإدارة الأزمات، والالتزام		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	المعلومات غير متاحة حالياً، وستكون متوفرة في فترة التقرير القادمة.	-
GRI ٤٠٩: العمل القسري أو الإلزامي ٢٠١٦		
١-٤٠٩ العمليات والموردون المعرضون لمخاطر جوهرية تتعلق بالعمل القسري أو الإلزامي	عمالة الأطفال والعمل الجبري الجوانب الأخلاقية في المشتريات	٥٧ ١٣٥

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
الاستثمار المجتمعي		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	تمكين المجتمع	**١٢٣**
GRI ٤١٣: المجتمعات المحلية ٢٠١٦		
١-٤١٣ العمليات التي تشمل إشراك المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	تمكين المجتمع	**١٢٣**
علاقات العملاء المسؤولة ورضاهم		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	الإفصاح والشفافية في معلومات المنتجات والخدمات	**١١٩**
GRI ٤١٧: التسويق والعلامات ٢٠١٦		
٢-٤١٧ حالات عدم الامتثال المتعلقة بمعلومات وعلامات المنتجات والخدمات	الإفصاح والشفافية في معلومات المنتجات والخدمات	**١١٩**
خصوصية البيانات والأمن السيبراني		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	حوكمة خصوصية البيانات والرقابة عليها	**٦٣**
GRI ٤١٨: خصوصية العملاء ٢٠١٦		
١-٤١٨ الشكاوى المؤكدة المتعلقة بانتهاكات خصوصية العملاء وفقدان بيانات العملاء	حوكمة خصوصية البيانات والرقابة عليها	**٦٣**
الاستثمار والتمويل المستدام		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	التمويل المستدام والاستثمار المستدام	**٧٩**
الرقمنة والابتكار		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	رأس المال الفكري: قيادة الابتكار الرقمي	**٩٠**

الإفصاح	القسم	رقم الصفحة
الشمول المالي، وسهولة الوصول، والثقافة المالية		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	تمكين المجتمع رأس المال المُصنَّع: تعزيز الانتشار الجغرافي وسهولة الوصول تجارب مصرفية مصممه لتلبية احتياجات العملاء	١٢٣ ٨٦ ١١٦
التوسع العالمي والإقليمي		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	نبذة عن بيت التمويل الكويتي	١٨
إدارة المخاطر		
GRI ٣: الموضوعات الجوهرية ٢٠٢١		
٣-٣ إدارة الموضوعات الجوهرية	إدارة المخاطر	٧٢

الالتزام بإطار التقارير المتكاملة

المبادئ الإرشادية لإطار التقارير المتكاملة	نهج بيت التمويل الكويتي	المرجع
التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي	صُمم هذا التقرير لإبراز استراتيجية بيت التمويل الكويتي وتوجهه المستقبلي نحو تحقيق القيمة المستدامة. ويتضمن معلومات حول تنفيذ هذه الاستراتيجية وآفاق أداء البنك.	**٠١ – النهج الاستراتيجي للاستدامة ونموذج خلق القيمة**
ترابط المعلومات	يوضح هذا التقرير بصورة مترابطه بين السياق التشغيلي لبيت التمويل الكويتي، واستراتيجيته وأدائه.	**٠١ – النهج الاستراتيجي للاستدامة.. وقد تم تطبيق هذا المبدأ في مختلف أجزاء التقرير**
العلاقة مع أصحاب المصلحة	يسلط هذا التقرير الضوء على الفئات الرئيسية من أصحاب المصلحة، ويستعرض طبيعة العلاقة معهم ويبين القيمة التى يحققها البنك للأطراف المعنية المختلفة.	**٠٢ – إشراك أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية**
الأهمية النسبية	يُركز هذا التقرير على الموضوعات ذات الأثر الأكبر على بيت التمويل الكويتي وأصحاب المصلحة. ويعكس تقييم الأهمية النسبية في التقرير أحدث عملية تقييم.	**٠٢ – إشراك أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية**
الإيجاز	أعد هذا التقرير ليكون وثيقة متكاملة، توفر لأصحاب المصلحة المعلومات الجوهرية التى تساعدهم على تكوين رؤية واضحة واتخاذ قرارات مدروسة.	تم تطبيق هذا المبدأ في مختلف أجزاء التقرير.
الموثوقية والاكتمال	تمت مراجعة جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير داخليًا، واعتمادها من مجلس الإدارة، كما خضعت للتأكيد الخارجي قبل النشر؛ مما يأكد التوازن السليم والتركيز على كل من المواضيع الإيجابية والسلبية.	تم تطبيق هذا المبدأ في مختلف أجزاء التقرير.
الاتساق وقابلية المقارنة	تُمثل هذه خطوة ضمن إحدى خطوات بيت التمويل الكويتي نحو التقرير المتكامل باستخدام إطار عمل إعداد التقارير المتكاملة.	تم تطبيق هذا المبدأ في مختلف أجزاء التقرير.

عناصر المحتوى	المرجع
نبذه عن المؤسسة والبيئة الخارجية	نبذة عن بيت التمويل الكويتي
الحوكمة	٠٣ – الحوكمة والأخلاقيات: نهج نحو المستقبل
نموذج الأعمال	يُستعرض من خلال التقرير
المخاطر والفرص	يُستعرض من خلال التقرير
الاستراتيجية وتخصيص الموارد	يُستعرض من خلال التقرير
الأداء	يُستعرض من خلال التقرير
التطلعات المستقبلية	يُستعرض من خلال التقرير
أسس إعداد التقرير وعرضة	معايير التقرير
	نبذة عن هذا التقرير

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) لقطاع البنوك

الموضوع	المقياس	رقم الصفحة
خصوصية العملاء	عدد أصحاب الحسابات الذين تُستخدم معلوماتهم لأغراض ثانوية	غير متاح
خصوصية العملاء	إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة بانتهاكات خصوصية العملاء	٦٤
أمن البيانات	(١) عدد اختراق البيانات، (٢) نسبة الحالات التى تضمنت معلومات التعريف الشخصية، (٣) عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	٦٤
أمن البيانات	الخسائر الناتجة عن الاحتيال المرتبط بالبطاقات بما في ذلك (١) الاحتيال في المعاملات التي لا تتطلب وجود بطاقة و(٢) الاحتيال في المعاملات التي تتطلب وجود البطاقة وغيرها من أنواع الاحتيال الأخرى	غير متاح
أمن البيانات	وصف النهج المتبع لتحديد مخاطر أمن البيانات ومعالجتها	٦٠-٦٤
ممارسات البيع	نسبة المكافآت المتغيرة المرتبطة بمبيعات المنتجات والخدمات إلى إجمالي مكافآت الموظفين المشمولين بالإفصاح.	غير متاح
ممارسات البيع	معدل الموافقة على طلبات (١) المنتجات الائتمانية و(٢) المنتجات مسبقة الدفع للمتقدمين الحاصلين على درجات فيكو الائتمانية (FICO) أعلى وأقل من ٦٦٠.	غير متاح
ممارسات البيع	متوسط الرسوم المستوفاة من المنتجات الإضافية، ومتوسط معدل النسبة السنوية (APR)، ومتوسط مدة استمرارية الحسابات، ومتوسط عدد التسهيلات الائتمانية، ومتوسط الرسوم السنوية للمنتجات مسبقة الدفع، موزعة بين العملاء الذين تزيد درجاتهم الائتمانية (FICO) على ٦٦٠ والعملاء الذين تقل درجاتهم الائتمانية عن ٦٦٠.	غير متاح
ممارسات البيع	(١) عدد الشكاوى المقدمة إلى مكتب الحماية المالية للمستهلك (CFPB)، (٢) نسبة الشكاوى التي أسفرت عن تعويض أو معالجة مالية أو غير مالية، (٣) نسبة الشكاوى التي لم يوافق العملاء على الردود المقدمة بشأنها، و(٤) نسبة الشكاوى التي أدت إلى فتح تحقيق من قبل مكتب الحماية المالية للمستهلك (CFPB).	غير متاح
ممارسات البيع	إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة ببيع المنتجات وخدمتها	٥٩
مقاييس النشاط	عدد العملاء الذين لديهم (١) حساب بطاقة ائتمان نشط و(٢) حساب بطاقة خصم مسبقة الدفع	غير متاح
مقاييس النشاط	عدد (١) حسابات بطاقات الائتمان و(٢) حسابات بطاقات الخصم مسبقة الدفع	غير متاح

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) للبنوك

الموضوع	المقياس	رقم الصفحة
أمن البيانات	(١) عدد حالات اختراق البيانات، (٢) النسبة المئوية التي تضمنت اختراق للبيانات شخصية، (٣) عدد أصحاب الحسابات المتأثرين	٦٤
	وصف النهج المتبع لتحديد مخاطر أمن البيانات ومعالجتها	٦٠-٦٤
الشمول المالي وبناء القدرات	(١) عدد و(٢) مبلغ التمويلات القائمة المؤهلة ضمن البرامج المصممة لدعم المشروعات الصغيرة وتنمية المجتمع	٧٩
	(١) عدد و(٢) مبلغ التمويلات المتعثرة وغير المستحقة أو التمويلات الخاضعة لإعادة الجدولة المؤهلة ضمن البرامج المصممة لدعم المشروعات الصغيرة وتنمية المجتمع	غير متاح
	عدد الحسابات الفردية المجانية المُقدمة للعملاء الذين لم يكن لديهم حسابات بنكية مسبقًا أو محدودي الخدمات المصرفية	غير متاح
	عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الذين ليس لديهم حسابات بنكية، أو محدودي الخدمات المصرفية، أو الذين لا يحصلون على خدمات كافية	غير متاح
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في التحليل الائتماني	وصف النهج المتبع لدمج العوامل البيئية، والاجتماعية، والحوكمة في عمليات التحليل الائتماني	٨٣
انبعاثات المحفظة التمويلية	إجمالي الانبعاثات المُمولة، مصنفة حسب (١) النطاق الأول، (٢) النطاق الثاني و(٣) النطاق الثالث	١٤٣
	إجمالي التعرض الإئتماني لكل قطاع وفقا لفئة الأصول	غير متاح
	النسبة المئوية لإجمالي التعرض الإئتماني المشمول في إحتساب الانبعاثات المُمولة	غير متاح
	وصف المنهجية المُستخدمة لإحتساب الانبعاثات المُمولة	غير متاح
أخلاقيات العمل	إجمالي مبالغ الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال، أو التداول بناء على معلومات داخلية، أو ممارسات الاحتكار، أو السلوك المناهض للمنافسة، أو التلاعب في السوق، أو سوء الممارسة، أو أي مخالفات أخرى ذات صله بالقوانين أو اللوائح المنظمة للقطاع المالي	٥٩
	وصف سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات	٥٨
إدارة المخاطر النظامية	تصنيف البنك وفق مؤشر البنوك ذات الأهميه النظامية العالمية	غير متاح
	وصف النهج المتبع لدمج نتائج اختبارات الضغط الإلزامية والإختيارية في تخطيط كفاية رأس المال، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل، وغيرها من الأنشطة التجارية	غير متاح

مؤشر بورصة الكويت

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	المبادرة العالمية لإعداد التقارير	رؤية الكويت	المقياس	ألية الإحتساب	بيانات بيت التمويل الكويتي
	المعيار ٣٠٥: الانبعاثات ٢٠١٦	بيئة معيشية مستدامة	انبعاثات الغازات الدفيئة	(E١,١) إجمالي الإنبعاثات، بمكافئ ثاني أكسيد الكربون، للنطاق ١ (إن وجد)	**٧٣٨٠,٨ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون**
				(E١,٢) إجمالي الانبعاثات، بمكافئ ثاني أكسيد الكربون، للنطاق ٢ (إن وجد)	**٣٥١٢٣,٣ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون**
				(E١,٣) إجمالي الانبعاثات، بمكافئ ثاني أكسيد الكربون، للنطاق ٣	**٢٢٢,١ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون**
	المعيار ٣٠٥: الانبعاثات ٢٠١٦	بيئة معيشية	معدل الانبعاثات	(E٢,١) إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة لكل وحدة من عامل القياس	غير متاح
				(E٢,٢) إجمالي الانبعاثات غير الناتجة عن الغازات الدفيئة لكل وحدة من عامل القياس	غير متاح
	المعيار ٣٠٢: الطاقة ٢٠١٦	بيئة معيشية مستدامة	استهلاك الطاقة	(E٣,١) إجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة	٥٢٠٣٤٤٨٦ كيلوواط/ساعة/سنة
				(E٣,٢) إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بصورة غير مباشر	غير متاح
	المعيار ٣٠٢: الطاقة ٢٠١٦	بيئة معيشية مستدامة	معدل إستهلاك الطاقة	إجمالي استهلاك الطاقة المباشر مقارنة بمؤشر النشاط	غير متاح
	المعيار ٣٠٢: الطاقة ٢٠١٦	بيئة معيشية	مزيج الطاقة	النسبة المئوية: استهلاك الطاقة حسب مصدر التوليد	١٠٠٪ من الشبكة الوطنية
	المعيار ٣٠٣: المياه والصرف الصحي ٢٠١٨	بيئة معيشية مستدامة	استهلاك المياه	(E٦,١) إجمالي كمية المياه المستهلكة	٧٤٩٢٠ متر مكعب/سنة
	المعيار ٣٠٣: المياه والصرف الصحي ٢٠١٨	بيئة معيشية مستدامة	استهلاك المياه	(E٦,٢) إجمالي كمية المياه المعاد استخدامها	لم يُفصح عنها
	المعيار ٣٠٥: النفايات ٢٠٢٠	بيئة معيشية مستدامة	العمليات البيئية	(E٧,١) هل تتبع الشركة سياسة بيئية ؟ نعم، لا	نعم
				(E٧,٢) هل تتبع الشركة سياسات محددة للنفايات، والمياه، والطاقة، و/أو إعادة التدوير؟ نعم/لا	نعم، تتضمن سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة مبادئ تم وضعها لتوجيه بيت التمويل الكويتي تشغيليًا.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	المبادرة العالمية لإعداد التقارير	رؤية الكويت	المقياس	ألية الإحتساب	بيانات بيت التمويل الكويتي
	المعيار ٣٠٥: النفايات ٢٠٢٠	بيئة معيشية مستدامة	العمليات البيئية	(E٧,٣) هل تطبق الشركة نظامًا معترفًا به لإدارة الطاقة؟ نعم/لا	لا
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦	بيئة معيشية مستدامة	الإشراف البيئي	هل يشرف ويدير مجلس الإدارة و/ أو الإدارة التنفيذية على المخاطر المتعلقة بالمناخ؟ نعم/لا	نعم
				هل يشرف ويدير مجلس الإدارة و/أو الإدارة التنفيذية على على القضايا المتعلقة بالاستدامة الأخرى؟ نعم/لا	نعم
		بيئة معيشية مستدامة	الحد من مخاطر تغير المناخ	إجمالي المبلغ المستثمر سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ، والمرونة، وتطوير المنتجات؟	غير متاح
الاجتماعية					
	المعيار ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦	رأس المال البشري	نسبة الأجور بين الجنسين	النسبة: نسبة الأجر الوسيط للذكور إلى الأجر الوسيط للإناث	لا يُفصح بيت التمويل الكويتي عن نسبة التعويضات بين الجنسين، ومع ذلك، يلتزم بيت التمويل الكويتي بالمساواة والعدالة في ممارسات التعويضات، دون تمييز على أساس الجنس.
	المعيار ٤٠١: التوظيف ٢٠١٦	رأس المال البشري	معدل دوران الموظفين	S٢,١) النسبة المئوية: معدل التغير السنوي للموظفين بدوام كامل	معدل دوران الموظفين الطوعي: ٥,٠٩٪
				S٢,٢) النسبة المئوية: معدل التغيير السنوي في عدد الموظفين بدوام جزئي	لا يوجد موظفون بدوام جزئي
				S٢,٣) النسبة المئوية: التغيير السنوي للمتعاقدين و/أو الاستشاريين	غير متاح
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦	رأس المال البشري	التنوع بين الجنسين	S٣,١) النسبة المئوية: إجمالي عدد العاملين في المؤسسة من الذكور والإناث	نسبة الإناث: ٢٤,٠٥٪ نسبة الذكور: ٧٥,٩٤٪
	المعيار ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦			S٣,٢) النسبة المئوية: النسبة المئوية للمناصب الوظيفية في المستويين الوظيفيين الأدنى والمتوسط المشغولة من قبل الرجال والنساء والوسطى التي يشغلها ذكور وإناث	

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	المبادرة العالمية لإعداد التقارير	رؤية الكويت	المقياس	ألية الإحتساب	بيانات بيت التمويل الكويتي
	المعيار ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦	رأس المال البشري	التنوع بين الجنسين	(S٣,٣) النسبة المئوية: المناصب القيادية والتنفيذية العليا التي يشغلها رجال ونساء	٨٤ موظفة في الإدارة العليا والوسطى
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦	بيئة معيشية مستدامة	نسبة العمالة المؤقتة	(S٤,١) النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة التى تعمل بدوام جزئي	لا يوجد موظفون بدوام جزئي
	المعيار ٤٠١: التوظيف ٢٠١٦		نسبة العمالة المؤقتة	(S٤,٢) النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة التى تضم المتعاقدين و/أو الاستشاريين	١٢,٣٪ من القوى العاملة في بيت التمويل الكويتي تتألف من متعاقدين وموظفون مؤقتون.
١٠ الحد من أوجه عدم المساواة	**المعيار ٤٠٦: عدم التمييز ٢٠١٦**	الإدارة العامة	عدم التمييز	هل تطبق الشركة سياسة ضد التحرش الجنسي و/أو سياسة لعدم التمييز؟ نعم/لا	نعم
١٠ الحد من أوجه عدم المساواة	**المعيار ٤٠٦: عدم التمييز ٢٠١٦**		عدم التمييز	هل تطبق الشركة سياسة ضد التحرش الجنسي و/أو سياسة لعدم التمييز؟ نعم/لا	نعم
٣ الصحة الجيدة والرفاه	**المعيار ٤٠٣: الصحة والسلامة المهنية ٢٠١٨**	الإدارة العامة	معدل الإصابات	النسبة المئوية لمعدل إصابات العمل مقارنةً بإجمالي ساعات عمل القوى العاملة	٠
	المعيار ١٠٣ : نهج الإدارة ٢٠١٦*		الصحة والسلامة العالمية	هل تطبق الشركة سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة عالمية للصحة والسلامة؟ نعم/لا	نعم
	المعيار ٤٠٨: عمالة الأطفال ٢٠١٦	الاقتصاد	عمالة الأطفال والعمل الجبري	(S٨,١) هل تطبق الشركة سياسة تحظر عمل الأطفال و/أو العمل الجبري؟ نعم/لا	نعم، وفقًا للقوانين الوطنية
				(S٨,٢) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة حظر عمل الأطفال و/أو العمل الجبري أيضًا الموردين والبائعين؟ نعم/لا	نعم، وفقًا للقوانين الوطنية وقواعد سلوك الموردين الخاصة بنا
	المعيار ٤١٢: تقييم حقوق الإنسان ٢٠١٦	الإداره العامة	حقوق الإنسان	(S٩,١) هل تطبق الشركة سياسة لحقوق الإنسان؟ نعم/لا	نعم، وفقًا للقوانين الوطنية
				(S٩,٢) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسه حقوق الإنسان أيضًا الموردين والبائعين؟ نعم/لا	نعم، وفقًا للقوانين الوطنية وقواعد سلوك الموردين الخاصة بالبنك
	المعيار ٢٠٢: التواجد في السوق ٢٠١٦	الاقتصاد	التوطين	S١٠,١) النسبة المئوية للموظفين الوطنيين	

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	المبادرة العالمية لإعداد التقارير	رؤية الكويت	المقياس	ألية الإحتساب	بيانات بيت التمويل الكويتي
				(S١٠,٢) خلق فرص عمل محلية مباشرة وغير مباشرة	بلغ إجمالي التعيينات الجديدة في عام ٢٠٢٥ (١٢٦) تعيينًا
	المعيار ٤٠٥: التنوع وتكافؤ الفرص ٢٠١٦	الإداره العامة	تنوع مجلس الإدارة	(G١,١) النسبة المئوية: إجمالي مقاعد المجلس التي يشغلها الذكور والإناث	
				(G١,٢) النسبة المئوية: مقاعد رؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث	جميع رؤساء اللجان هم من الذكور حاليًا.
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦		استقلالية مجلس الإدارة	(G٢,١) هل تمنع الشركة الرئيس التنفيذي من شغل منصب رئيس مجلس الإدارة؟ نعم/لا	نعم
				(G٢,٢) النسبة المئوية: إجمالي مقاعد المجلس التي يشغلها أعضاء مستقلون	٢٩٪ من إجمالي أعضاء المجلس هم أعضاء مستقلون.
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦		الحوافز المرتبطه بالاداء	هل يتم تحفيز القيادات التنفيذية رسميًا على الأداء في مجال الاستدامة؟ نعم/لا	غير متاح
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦ **٤٠٧ GRI: حرية تكوين الجمعيات واتفاقيات المفاوضة الجماعية (٢٠١٦)**	الإدارة العامة	المفاوضة الجماعية	النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة المشمولة باتفاقيات المفاوضة الجماعية	يدعم بيت التمويل الكويتي حقوق العمال، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦		مدونة قواعد السلوك للموردين	(G٥,١) هل يُطلب من الموردين الإلتزام بمدونة قواعد السلوك ؟ نعم/لا	نعم
	المعيار ٤١٤: التقييم الاجتماعي للموردين ٢٠١٦			(G٥,٢) إذا كانت الإجابة نعم، ما هي النسبة المئوية من الموردين الذي صدقوا رسميًا بالتزامهم بمدونة قواعد السلوك	١٠٠٪
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦		الأخلاقيات ومكافحة الفساد	(G٦,١) هل تطبق الشركة سياسة للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ نعم/لا	نعم

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	المبادرة العالمية لإعداد التقارير	رؤية الكويت	المقياس	ألية الإحتساب	بيانات بيت التمويل الكويتي
	المعيار ٢٠٥ من المبادرة العالمية لإعداد التقارير: مكافحة الفساد ٢٠١٦			(G٦,٢) إذا كانت الإجابة نعم، ما هي النسبة المئوية من القوى العاملة لديك أقرت رسميًا على التزامها بهذه السياسة؟)	١٠٠٪
	المعيار ١٠٣: نهج الإدارة ٢٠١٦		خصوصية البيانات	(G٧,١) هل تطبق الشركة سياسة لخصوصية البيانات؟ نعم/لا	نعم
	المعيار ٤١٨: خصوصية العملاء ٢٠١٦			(G٧,٢) هل اتخذت الشركة الاجراءات اللازمة للامتثال لمتطلبات اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)؟ نعم/لا	نعم
			تقارير الاستدامة	(G٨,١) هل تنشر الشركة تقرير للاستدامة؟ نعم/لا	نعم
				(G٨,٢) هل يتم تضمين بيانات الاستدامة ضمن التقارير المقدمة للجهات الرقابية ؟ نعم/لا	نعم
			ممارسات الإفصاح	(G٩,١) هل تفصح الشركة عن بيانات الاستدامة وفقا لأطر إعداد تقارير الاستدامة؟ نعم/لا	نعم
				(G٩,٢) هل تُركز الشركة على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم/لا	نعم
				(G٩,٣) هل تضع الشركة أهدافًا وتفصح عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم/لا	لا
	المعيار ١٠٢: الإفصاحات العامة ٢٠١٦		التأكيد الخارجي (مُوصى به)	(G١٠) هل إفصاحات الاستدامة الخاصة بالشركة معتمدة من قِبل طرف ثالث؟ نعم/لا	نعم
	المعيار ١٠٣: نهج الإدارة ٢٠١٦ لتُستخدم بالاقتران مع المعايير الخاصة بالموضوع				

kfh.com